محل عقد البيع الإلكتروني في الفقه الإسلامي:
نظرية وتطبيقا

إعداد

مظهر الدين فائز

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

مارس ٢٠٢٥

محل عقد البيع الإلكتروني في الفقه الإسلامي:
نظرية وتطبيقا

إعداد

مظهر الدين فائز

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه
كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

مارس٢٠٢٥م

ملخص البحث

في العصر الرقمي المعاصر، أصبحت العقود الإلكترونية وسيلة أساسية لإجراء المعاملات التجارية على مستوى العالم. ومع ذلك، تطرح هذه العقود العديد من التحديات القانونية والشرعية التي تحتاج إلى دراسة معمقة. تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الموقف الشرعي من محل العقد الإلكتروني، بالنظر إلى الضوابط الشرعية المعمول بها، بالإضافة إلى استكشاف التحديات والمشكلات العملية التي قد تنشأ نتيجة لعدم وضوح تعريف المحل الإلكتروني. يتناول هذا البحث موضوع محل عقد البيع الإلكتروني في الفقه الإسلامي من الناحيتين النظرية والتطبيقية. يهدف البحث إلى تحديد مفهوم عقد البيع الإلكتروني وأركانه، وبيان حقيقة محل العقد فيه، واستنباط الشروط والضوابط الشرعية له، مع التحقق من مدى التزام منصات التجارة الإلكترونية بهذه الضوابط. اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية، والمنهج التحليلي في دراسة أقوال الفقهاء واستنباطاتهم. كما أجرى دراسة حالة لموقعي "شوبي" الماليزي و"أفغانستان أونلاين شوبينغ" للتجارة الإلكترونية، حيث بحث عن حالة البضائع التي تباع في هاتين المنصتين. توصل البحث إلى أن عقد البيع الإلكتروني هو اتفاق يبرم بين طرفين عبر وسائط إلكترونية لنقل ملكية سلعة أو خدمة مقابل ثمن محدد. يمكن تكييف هذا العقد فقهياً ضمن إطار العقود الشرعية المعروفة، مع ضرورة مراعاة خصائصه الفريدة في البيئة الرقمية. كما اتضح أن محل العقد في البيع الإلكتروني يتسع ليشمل نطاقاً واسعاً من الأصول، بما في ذلك السلع المادية والخدمات الرقمية وحقوق الملكية الفكرية. وقد أظهرت الدراسة أن وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة تعتبر أثماناً مقبولة من الناحية الشرعية في هذا السياق. تمكنت الدراسة من استنباط مجموعة من الضوابط الشرعية لمحل العقد، والتي تتوافق مع مقاصد الشريعة في حفظ الضروريات الخمس. وتم وضع معايير محددة لكل مقصد لضمان شرعية المعاملات الإلكترونية. أخيراً، كشفت الدراسة التطبيقية عن وجود تباين ملحوظ في مدى التزام المنصات التجارية الإلكترونية بالضوابط الشرعية.

ABSTRACT

In the contemporary digital age, electronic contracts have become a fundamental means of conducting commercial transactions worldwide. However, these contracts pose numerous legal and Shariah-related challenges that require in-depth study. This research aims to determine the Shariah position on the subject matter of electronic contracts, considering the established Shariah regulations, as well as exploring the practical challenges and issues that may arise due to the lack of clarity in defining the subject matter of electronic contracts. This study addresses the subject matter of electronic sales contracts in Islamic jurisprudence from both theoretical and practical perspectives. The research seeks to define the concept of electronic sales contracts and their elements, clarify the nature of the subject matter in these contracts, and derive the Shariah conditions and regulations for them, while verifying the extent to which e-commerce platforms comply with these regulations. The research employed the inductive method in gathering scientific material and the analytical method in studying the opinions of jurists and their deductions. Additionally, a case study was conducted on the Malaysian "Shopee" and "Afghanistan Online Shopping" e-commerce platforms, examining the nature of the goods sold on these platforms. The research concluded that an electronic sales contract is an agreement concluded between two parties via electronic means to transfer ownership of a good or service in exchange for a specified price. This contract can be adapted within the framework of known Shariah contracts, with due consideration of its unique characteristics in the digital environment. It was also found that the subject matter of electronic contracts extends to a wide range of assets, including tangible goods, digital services, and intellectual property rights. The study revealed that modern electronic payment methods are considered acceptable forms of consideration from a Shariah perspective in this context. The research was able to derive a set of Shariah regulations for the subject matter of contracts, which are in line with the objectives of Shariah in preserving the five necessities. Specific criteria were established for each objective to ensure the legality of electronic transactions. Finally, the applied study revealed a notable variation in the extent to which e-commerce platforms comply with Shariah regulations.

APPROVAL PAGE

The thesis of Faaiez Mazharuddin has been approved by the following:

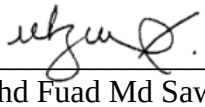

Mohd Fuad Md Sawari
Supervisor

Ahmad Muhammad Husni
Co-Supervisor

Hossam El-Din Ibrahim Elsefy
Internal Examiner

Ahmad Zaki Salleh
External Examiner

Basma Ezzat Mustafa
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Faaiez Mazharuddin

Signature: . Date:….20/3/ 2025…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٥م محفوظة: **مظهر الدين فائز**

محل عقد البيع الإلكتروني في الفقه الإسلامي:
نظرية وتطبيقا

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار: مظهر الدين فائز

التوقيع: ... .. التاريخ: ٢٠٢٥\٣\٢٠

الإهداء

إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه أجمعين.

إلى أستاذي الفاضل والعالم الجليل، الدكتور محمد فؤاد ساوري، المعلم الكريم الذي أضاء لي دروب المعرفة، وفتح لي آفاقًا رحبة في مجالات العلم والمعرفة. فقد تعلمت على يديه الكثير، واستفدت من علمه الغزير ونصائحه القيمة. كان لي خير معين في مسيرتي العلمية، وساعدني بكل سخاء على تذليل الصعاب والتغلب على العقبات. أسأل الله أن يجزيه خير الجزاء على ما قدمه لي ولغيري من طلاب العلم.

إلى من نقش في صدري حب العلم والعطاء والأنفة وعلو الهامة وتحدي الذات للوصول إلى المبتغى والمرام.. أبي رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى من الجنة فهو وفاء مني له.

إلى والدتي العزيزة التي كرست حياتها لعبادة الله تعالى وتفانت في مساعدتي في مختلف شؤون الحياة. أسأل الله أن يمتعها بالصحة والعافية، ويحفظها من كل سوء ومكروه، وأن يجزيها خير الجزاء على ما قدمته لي، من جهد وتضحيات غالية.

إلى زوجتَيّ الغاليتين، رفيقتَيّ العزيزتين اللتين لم تبخلا عليّ بوقتهما الثمين وجهودهما المخلص، وواكبتاني بكل إخلاص وتفانٍ منذ البداية وحتى إتمام هذا العمل. أسأل الله أن يجزيهما خير الجزاء على ما قدمتاه لي من تضحيات جليلة، وأن يحفظهما ويرعاهما بعنايته.

إلى أولادي كلهم، وإلى إخواني وأخواتي كلهم.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد التوفيق من الله عز وجل، وبفضله ومنته، تمكنت من إنجاز رسالتي العلمية في الجامعة العالمية الإسلامية بماليزيا. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم ووقف إلى جانبي في هذه الرحلة العلمية المباركة.

أتوجه بخالص الامتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد فؤاد سواري، الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة، فكان لي خير معين ومرشد بتوجيهاته السديدة وآرائه النيرة، وصبره الجميل على متابعتي واستفساراتي. لقد كان لدعمه المتواصل وحرصه البالغ الأثر الكبير في إتمام هذا العمل على أكمل وجه. وجزاهم الله خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

وأتقدم من أعماق قلبي بجزيل الشكر والتقدير إلى المشرف الثاني استاذي الفاضل الدكتور أحمد محمد حسني الذي ساعدني في إكمال هذه الرسالة، بقراته وملاحظاته السديدة وآرائه النيرة. وجزاهم الله خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، الذين تفضلوا بقراءة الرسالة ومنحها من وقتهم الثمين، وأغنوها بملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة، مما أسهم في إثرائها وتحسينها.

ولا أنسى أن أتوجه بعميق الامتنان إلى والدَيّ الكريمين، اللذين لم يألُا جهدًا في دعمي ومساندتي طوال مشواري العلمي، فكانا لي خير معين ومصدر إلهام. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى زوجتي الغاليتين التين واكبتاني بكل صبر وتفانٍ، وشجعتاني على مواصلة المسير دون كلل أو ملل.

وأخيرًا، لا يفوتني أن أشكر جامعتي الغراء، الجامعة العالمية الإسلامية بماليزيا، على ما قدمته لي من فرص ثمينة للتعلم والبحث، وتوفير البيئة المناسبة لإنجاز هذا العمل.

وأتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى وزارة التعليم العالي في إمارة أفغانستان الإسلامية، على حسن تعاونها ودعمها المتواصل من خلال منحي الفرصة للحصول على المنحة الدراسية، والتي مكنتني من مواصلة مسيرتي العلمية في هذه المرحلة المهمة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى جامعة كابول لتعليم والتربية، التي أعمل فيها كأستاذ مدرس، على تسامحها وتفهمها لظروفي الدراسية، وتقديرها لأهمية العلم والمعرفة، فسمحت لي بالغياب عن العمل لفترة محدودة لكي أتفرغ لإنجاز هذه المرحلة العلمية المباركة. لقد كان لدعم وزارة التعليم العالي وجامعة التعليم والتربية الأثر البالغ في تذليل الصعاب أمامي، وتوفير الظروف الملائمة لمواصلة طلب العلم والمعرفة. فجزاهما الله عني خير الجزاء، ووفقهما لما فيه خير العلم والمعرفة.

كما أشكر كل من ساهم في توفير المراجع والمصادر العلمية التي استندت إليها في هذه الرسالة.

فلله الحمد والشكر على توفيقه ومنته، وأسأله سبحانه أن يتقبل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

الفصل التمهيدي: خطة البحث وهيكله العام ١

مقدمة ١

مشكلة البحث ٢

أسئلة البحث ٣

أهداف البحث ٣

أهمية البحث ٣

حدود البحث ٤

منهج البحث ٤

الدراسات السابقة ٨

الفصل الثاني– ماهية عقد البيع الإلكتروني وتكييفه الفقهي ١٥

المبحث الأول– مفهوم عقد البيع الإلكتروني ١٦

المبحث الثاني– خصائص البيع الإلكتروني ١٨

المبحث الثالث– أركان العقد في البيع الإلكتروني وشروطه ٢٠

المبحث الرابع– صيغة العقد في البيع الإلكتروني ٢٣
المبحث الخامس– أطراف العقد في البيع الإلكتروني ٣٧
المبحث السادس– التكييف الفقهي للبيع الإلكتروني ٤٣
المبحث السابع– البيع الإلكتروني بوصفه من العقود المستجدة ٤٨
المبحث الثامن– العقود التي لها علاقة بالبيع الإلكتروني ٥١

الفصل الثالث– محل العقد في البيع الإلكتروني. ٦٢
المبحث الأول– تعريف المال والمرجع في تحديده في البيع الإلكتروني ٦٤
المبحث الثاني– عناصر المال في البيع الإلكتروني ٦٧
المبحث الثالث– مفهوم المثمن في البيع الإلكتروني ٧٤
المبحث الرابع– أقسام المثمن في البيع الإلكتروني ٧٥
المبحث الخامس– شروط المثمن في البيع الإلكتروني ٨١
المبحث السادس– قبض المثمن في البيع الإلكتروني ٨٥
المبحث السابع– مفهوم الثمن في البيع الإلكتروني ٩٣
المبحث الثامن– ما يجوز جعله ثمنا في البيع الإلكتروني ٩٧
المبحث التاسع– كيفية دفع الثمن في البيع الإلكتروني ٩٩
المبحث العاشر– مفهوم قبض الثمن في البيع الإلكتروني ١١٧
المبحث الحادي عشر – أثر قبض الثمن في البيع الإلكتروني ١١٩

الفصل الرابع– ضوابط تحديد شرعية محل العقد في البيع الإلكتروني نظريًّا وتطبيقيًّا١٢٦
المبحث الأول– المناهج الأساسية في تحديد شرعية محل العقد ١٢٧
المبحث الثاني– منهج مقاصد الشريعة في تحديد شرعية محل العقد وضوابطه..... ١٣١
المبحث الثالث– المقارنة بين مناهج تحديد شرعية محل العقد وضوابطه ١٦٨
المبحث الرابع– محل العقد في موقع البيع الإلكتروني في ماليزيا..... ١٧٢

المبحث الخامس- محل العقد في موقع البيع الإلكتروني في أفغانستان ١٨٥
المبحث السادس- مدى توافق المنتجات المتوفرة في موقع شوبي الماليزي وموقع أفغانستان أونلاين شوبينغ مع الشريعة: دراسة مقارنة. ١٨٨

الخاتمة- نتائج البحث والتوصيات ١٩٦
أولا- نتائج البحث ١٩٦
التوصيات ١٩٩
فهرس المصادر والمراجع ٢٠٢

الباب التمهيدي
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الذي أحل البيع وحرم الربا، وشرع للناس من الأحكام ما يصلح به معاشهم ومعادهم. نحمده سبحانه على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، ومنها نعمة العلم والفهم، ونعمة التطور والتقدم في شتى مجالات الحياة. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد قال الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ**﴾[1]. في هذه الآية الكريمة، يأمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين بالوفاء بالعقود، وهذا الأمر يشمل جميع أنواع العقود، بما فيها العقود المستحدثة كالبيع الإلكتروني.

إن العصر الذي نعيش فيه هو عصر العلوم والتكنولوجيا والتطور السريع، الذي جعل العالم كله كقرية صغيرة. وفي ظل هذا التطور التكنولوجي الهائل وثورة المعلومات، ظهرت وسائل وأساليب جديدة في شتى مجالات الحياة، ولا سيما في مجال المعاملات التجارية. ومن أبرز هذه المستجدات، التجارة الإلكترونية، التي أحدثت تغييرا جذريا في أساليب البيع والشراء، وفتحت آفاقًا واسعة للتبادل التجاري العالمي.

لقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورًا هائلاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى ظهور شبكة الإنترنت وانتشارها على نطاق واسع. وقد أتاحت هذه الشبكة فرصًا جديدة للتجارة والأعمال، حيث أصبح بإمكان الأفراد والشركات إجراء المعاملات التجارية عبر الوسائط الإلكترونية بسهولة ويسر، متجاوزين بذلك الحدود الجغرافية والزمنية.

---

[1] المائدة: ١.

مع تطور التجارة الإلكترونية، ظهرت أشكال جديدة من العقود، والمعاملات التي لم تكن معروفة من قبل. وقد شملت هذه التطورات جميع جوانب العقد، بما في ذلك طرق إبرام العقود، وسائل الدفع، وطبيعة السلع والخدمات المتداولة. كما ظهرت مفاهيم جديدة مثل العملات الرقمية، والمنتجات الرقمية، والخدمات الافتراضية، مما أثار العديد من التساؤلات حول كيفية تكييف هذه المستجدات مع الأحكام الشرعية التقليدية للعقود.

إن هذا التطور في المعاملات التجارية يستدعي دراسة فقهية معمقة لضمان توافق هذه المعاملات الحديثة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات حول التجارة الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي، إلا أن موضوع محل العقد في البيع الإلكتروني ما زال بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل، خاصة مع التطورات المستمرة في هذا المجال.

من الجدير بالذكر أن العقود في الفقه الإسلامي تقوم على ثلاثة أركان رئيسية: الصيغة والعاقدان، ومحل العقد. وفي سياق البيع الإلكتروني، يكتسب محل العقد أهمية خاصة نظرًا للتحديات الفريدة التي يطرحها هذا النوع من التعاملات، مثل عدم رؤية السلعة مباشرة، وتأخر التسليم، وظهور أنواع جديدة من السلع والخدمات الرقمية.

تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على محل العقد في البيع الإلكتروني من منظور الفقه الإسلامي، مع التركيز على الجوانب التطبيقية لهذا الموضوع. وتهدف الدراسة إلى تحليل الضوابط الشرعية لمحل العقد في البيع الإلكتروني، ودراسة مدى التزام مواقع البيع الإلكتروني بهذه الضوابط، مع اقتراح حلول عملية للإشكاليات المحتملة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ستقوم الدراسة بتحليل نماذج من مواقع البيع الإلكتروني، مع التركيز بشكل خاص على موقعي "شوبي" الماليزي و"أفغانستان أونلاين شوبينغ"، كحالات دراسية تطبيقية. وذلك بهدف فهم أفضل للتحديات العملية التي تواجه تطبيق الضوابط الشرعية في بيئة التجارة الإلكترونية.

نسأل الله التوفيق والسداد في هذا البحث، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين.

مشكلة البحث:

في العصر الحديث، شهدت التجارة الإلكترونية نمواً سريعاً وتطوراً كبيراً، مما أدى إلى ظهور أنواع جديدة من العقود والمعاملات التجارية التي لم تكن معروفة من قبل. ومن أبرز هذه التطورات، عقد البيع الإلكتروني، الذي يختلف في أساسياته الشرعية والعملية عن العقود التقليدية. يطرح هذا التطور العديد من التساؤلات حول كيفية تكييف هذه العقود الحديثة مع الأحكام الشرعية التقليدية للعقود في الفقه الإسلامي.

في سياق عقد البيع الإلكتروني، يكتسب محل العقد أهمية خاصة نظرًا للتحديات الفريدة التي يطرحها هذا النوع من التعاملات، مثل عدم رؤية السلعة مباشرة، وتأخر التسليم، وظهور أنواع جديدة من السلع والخدمات الرقمية. هذه التحديات تثير تساؤلات حول وضوح بعض المفاهيم الشرعية المتعلقة بعقد البيع الإلكتروني، مثل وجود أو عدم وجود عنصر المادية (مثل السلع الملموسة) أو الشخص المقابل في المعاملة، فضلاً عن غياب التفاعل المباشر بين الأطراف.

كما أن هناك حاجة ملحة لدراسة أكثر تفصيلاً وعمقاً لمحل العقد في العقود المالية الإلكترونية في ضوء الضوابط الفقهية، حيث إن معظم الدراسات السابقة ركزت على بيان مفهوم التجارة الإلكترونية والعقود الإلكترونية بشكل عام، مع توضيح أهميتها في العصر الحالي وشرح تطور الوسائل الإلكترونية في عصر السرعة والتكنولوجيا، لكنها لم تتناول موضوع محل العقد الإلكتروني بشكل شامل يحتوي كل أبعاد المعقود عليه في البيع الإلكتروني.

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الموقف الشرعي من محل العقد الإلكتروني، بالنظر إلى الضوابط الشرعية المعمول بها، بالإضافة إلى استكشاف التحديات والمشكلات العملية التي قد تنشأ نتيجة لعدم وضوح تعريف المحل الإلكتروني. كما ستتضمن الدراسة تحليلًا تطبيقيًا للالتزام بهذه الضوابط في مواقع البيع الإلكتروني، مع التركيز على موقعي "شوبي" الماليزي و"أفغانستان أونلاين شوبينغ" كحالات دراسية. وفي الختام، ستقترح الدراسة حلولًا عملية لمعالجة الإشكاليات المحتملة في تطبيق هذه الضوابط الشرعية في الواقع العملي.

أسئلة البحث

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الرئيسية التالية:

١- كيف يمكن تعريف عقد البيع الإلكتروني وتحديد تكييفه الفقهي في ضوء التطورات المعاصرة؟

٢- ما طبيعة محل العقد في البيع الإلكتروني، وما هي الخصائص التي تميزه عن محل العقد التقليدي؟

٣- ما هي الضوابط الشرعية التي تحكم شرعية محل العقد في البيع الإلكتروني، وكيف يمكن تطبيقها عمليًا في المنصات الإلكترونية؟

٤-إلى أي مدى تتفق الدراسات الحالية في منصتي "شوبي" الماليزية و"أفغانستان أونلاين شوبينغ" مع الضوابط الفقهية لمحل العقد؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

١-تحليل مفهوم عقد البيع الإلكتروني من الناحية الفقهية والقانونية، مع تحديد أركانه وشروطه الأساسية.

٢-دراسة طبيعة محل العقد في البيع الإلكتروني، وبيان الفروق الجوهرية بينه وبين محل العقد التقليدي.

٣-استخراج الضوابط الشرعية التي تحكم شرعية محل العقد في البيع الإلكتروني، ودراستها في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية.

٤-تقييم مدى توافق الدراسات الحالية في منصتي "شوبي" الماليزية و"أفغانستان أونلاين شوبينغ" مع الضوابط الفقهية، وتقديم توصيات لمعالجة أي قصور.

أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة وتضيف قيمة معرفية وعملية في مجال الفقه الإسلامي والتجارة الإلكترونية من خلال المحاور الآتية:

١-تعالج الدراسة ظاهرة التعاقد الإلكتروني الحديثة وتزايد انتشارها، خاصة في مجال عقود البيع الإلكترونية. هذا يستدعي دراستها من منظور الفقه الإسلامي لبيان أحكامها الشرعية وتطبيقاتها في المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

٢-تسعى الدراسة إلى تحديد الضوابط والشروط الشرعية لمحل العقد الإلكتروني، ووضع الأسس والقواعد الفقهية اللازمة للتعامل مع العقود الإلكترونية المستجدة. هذا يساهم في تحقيق المصلحة للشركات والأفراد والمجتمع، ويضمن توافق المعاملات الإلكترونية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٣-تفتح هذه الدراسة المجال لمزيد من البحث والدراسة حول هذا الموضوع الحيوي والمتجدد باستمرار، تماشيًا مع التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال التجارة الإلكترونية.

٤-تساهم الدراسة في تقديم رؤية فقهية معاصرة تجمع بين أصالة الفقه الإسلامي وحداثة التطبيقات التكنولوجية، مما يساعد في تطوير الفقه الإسلامي وتجديده لمواكبة متطلبات العصر الرقمي.

٥-من خلال توضيح الأحكام الشرعية للبيع الإلكتروني، تساهم الدراسة في تعزيز ثقة المستهلكين والتجار المسلمين في التعاملات التجارية الإلكترونية، مما قد يؤدي إلى نمو هذا القطاع في العالم الإسلامي.

٦-تسلط الدراسة الضوء على الجوانب الشرعية التي تضمن حماية حقوق المستهلكين المسلمين في بيئة التجارة الإلكترونية، مما يساهم في تعزيز الممارسات التجارية العادلة والأخلاقية.

٧-يمكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة في تطوير الأطر التنظيمية والقانونية للتجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويلبي متطلبات العصر الحديث.

حدود البحث

تقتصر هذه الدراسة على الحدود الآتية:

١. الحد الموضوعي: تركز الدراسة على بيان مفهوم محل عقد البيع الإلكتروني وضوابط التعامل به من منظور الفقه الإسلامي دون تناول أنواع العقود الأخرى.

٢. الحد المكاني: تطبق الدراسة عمليًا على أفغانستان لتوعية المواطن الأفغاني بأحكام التعامل مع عقد البيع الإلكتروني خاصةً فيما يتعلق بمحل البيع، كما تستفيد الدراسة تطبيقيًا من تجربة ماليزيا نظرًا لأهميتها. وتتناول الدراسة نموذجي موقعي "شوبي" في ماليزيا و"أفغانستان أونلاين شوبينغ" في أفغانستان لشهرتهما وانتشارهما[٢].

منهج البحث

ينتهج الباحث -إن شاء الله – في هذه الدراسة المناهج التالية:

١. **المنهج الاستقرائي**: سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي بشكل أساسي، حيث سيقوم بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث من مصادر متنوعة، سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر؛ لمعرفة حقيقة الموضوع، وإدراك تأصيله الفقهي، والاطلاع على أقوال العلماء فيه. ويعتمد الباحث هنا على المدونات الفقهية القديمة، والأبحاث الفقهية المعاصرة، والقرارات والتوصيات حول الموضوع الصادرة من قبل المجامع الفقهية، زيادة على الرسائل والمقالات ذات الصلة بالموضوع.

٢. **المنهج التحليلي**: سيستخدم الباحث المنهج التحليلي لدراسة وتفسير المعلومات التي تم جمعها. بعد ذلك، سينتقل الباحث إلى تحليل الواقع العملي للمنصات الإلكترونية. سيدرس أيضا آليات عمل منصة "شوبي" في ماليزيا، كما وسيجري دراسة مماثلة لمنصة "أفغانستان أونلاين شوبينغ"، حيث سيحلل الخدمات المقدمة وطبيعة المنتجات

[2] Abdul Fareed Delawari, "Online-business in Afghanistan, Current Trend and Challenges Ahead: A Conceptual Study", *Journal of Emerging Economies, and Islamic Research*, 2019, vol. 7, no. 2, pp 43-55; Anwar Fikri Abdullah et al., "Hyper-Localization Within Shopee Marketplace", *Advances in Social Science, Education and Humanities Research*, 2020, vol. 502, pp 249.

المعروضة، ويدرس آليات حماية حقوق المستهلك. سيقوم الباحث بعد ذلك بإجراء تحليل مقارن، حيث سيقارن الضوابط الشرعية النظرية مع التطبيق العملي في المنصات الإلكترونية، ويحلل أوجه التشابه والاختلاف بين الممارسات في ماليزيا وأفغانستان. أخيرًا، سيستخلص الباحث النتائج من خلال تقييم مدى التزام المنصات المدروسة بالضوابط الشرعية لمحل العقد، واستنتاج الفجوات بين النظرية الفقهية والتطبيق العملي.

وفيما يلي خلاصة هذه المناهج وعلاقتها بأسئلة البحث وأهدافها وتطبيقها في الفصول في الرسالة:

الجدول ١: العلاقة بين عناصر البحث

السؤال البحثي	الهدف البحثي	المنهج المستخدم	الفصول ذات الصلة
١	١	الاستقرائي والتحليلي	الفصل الثاني
٢	٢	الاستقرائي والتحليلي	الفصل الثالث
٣	٣	الاستقرائي والتحليلي	الفصل الرابع (المبحث الأول)
٤	٤	التحليلي والمقارن	الفصل الرابع (المبحث الثاني)

الدراسات السابقة

فقد كتبت حول موضوع عقد الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية في ضوء الفقه الإسلامي، وفي ضوء القانون المعمول به في عدة دول كتب كثيرة، ورسائل متعددة. وفيما يلي، يذكر الباحث بعض الكتب، والرسائل التي لها صلة بموضوع الدراسة الحالية.

رسالة جامعية للحصول على درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية غزة بعنوان **التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي**[٣] لسليمان عبد الرازق أبو مصطفى. تعد هذه الدراسة إضافة قيمة في مجال البحث القانوني للتجارة الإلكترونية. ركز الكاتب في رسالته على جانب مهم في عملية البيع الإلكتروني، وهو كيفية إتمام عملية البيع عن بعد بشكل

[٣] عبد الرازق سليمان، **التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي**، (غزة: الجامعة الإسلامية غزة: د. ط، ٢٠٠٥ م).

آمن وفعال. تناول الكاتب بالتفصيل آليات ضمان استلام المبيع من قبل المشتري، وكذلك ضمان حصول البائع على الثمن المتفق عليه.

تختلف الدراسة الحالية عن رسالة بوشي يوسف في عدة جوانب. فبينما ركز بوشي على الجانب القانوني في سياق القانون المدني الجزائري، ستركز دراستنا على وضع الضوابط الفقهية المتعلقة بالبيع الإلكتروني. كما ستتناول دراستنا كيفية تطبيق هذه الضوابط في ضوء القوانين المعمول بها في أفغانستان وماليزيا. ستستفيد الدراسة الحالية من المنهجية المتبعة في رسالة بوشي، خاصة في جانب المقارنة بين الفقه والقانون. ومع ذلك، ستتوسع دراستنا لتشمل تحليلاً أعمق للجوانب الفقهية، مع التركيز على تطبيقاتها العملية في سياقات قانونية مختلفة.

رسالة جامعية للحصول على درجة الماجستير في جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر بعنوان **عقد البيع الإلكتروني في ظل القواعد العامة للقانون المدني الجزائري** [٤] لبوشي يوسف. ركز الكاتب في رسالته حول كيفية تحقيق تمام عملية البيع عن بعد، وذلك بضمان استلام المبيع من طرف المشتري، وضمان استيفاء الثمن من طرف البائع فقها وقانونا. أما هذا البحث فيكون تركيزه على وضع الضوابط الفقهية المتعلقة بالموضوع وكيفية تطبيقه في ضوء القانون في أفغانستان وماليزيا.

كتاب بعنوان **العقد الإلكتروني**[٥] لماجد محمد سليمان. يبدأ الكتاب بتقديم مفهوم شامل للعقد الإلكتروني، مستعرضًا تطوره التاريخي وخصائصه المميزة. ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى تحليل أركان العقد الإلكتروني بشكل مفصل، موضحًا الفروق بينها وبين أركان العقد التقليدي. رغم شمولية الكتاب، إلا أنه يفتقر إلى بعض الجوانب الهامة. فهو لا يتطرق إلى الحكم الفقهي للعقد الإلكتروني من منظور الشريعة الإسلامية. كما أنه لا يتناول العديد من المسائل المستجدة المتعلقة بالثمن والمثمن في التجارة الإلكترونية.

---

[٤] يوسف بوشي، **عقد البيع الإلكتروني في ظل القواعد العامة للقانون المدني الجزائري**، (الجزائر: جامعة أحمد دراية أدرار: د. ط، ٢٠٠٨).

[٥] محمد سليمان ماجد، **العقد الإلكتروني**، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٨هـ).

سيستفيد الباحث من هذا الكتاب كمرجع أساسي لفهم الإطار العام للعقود الإلكترونية. ومع ذلك، سيعمل على سد الفجوات الموجودة فيه، خاصة فيما يتعلق بالأحكام الفقهية والمسائل المستجدة في مجال الثمن والمثمن في التجارة الإلكترونية. هذا التوسع في البحث سيضيف قيمة علمية للدراسة الحالية ويساهم في تقديم رؤية شاملة ومعاصرة للموضوع.

رسالة مختصرة بعنوان **التجارة الإلكترونية في ميزان الشريعة الإسلامية**[٦] لخالد بن محمود الجهني. تناول الكاتب في هذه الرسالة عدة جوانب أساسية للتجارة الإلكترونية من منظور إسلامي. بدأ الكاتب بتوضيح حقيقة التجارة الإلكترونية وماهيتها. ثم انتقل إلى شرح خصائص هذا النوع من التجارة وما يميزها عن التجارة التقليدية. كما سلط الضوء على أهمية التجارة الإلكترونية في العصر الحديث وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. تطرق الكاتب أيضًا إلى كيفية إبرام العقود في البيئة الإلكترونية وما يترتب عليها من أحكام شرعية. أخيرًا، ناقش الكاتب مقاصد الشريعة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وكيفية تحقيقها.

تعتبر هذه الرسالة مصدرًا مفيدًا للباحث في دراسته الحالية. ستوفر أساسًا نظريًا جيدًا لفهم التجارة الإلكترونية من منظور شرعي. ومع ذلك، نظرًا لطبيعتها المختصرة، فإن هناك العديد من المسائل الجديدة والمعاصرة التي لم تتناولها الرسالة بعمق. لذلك، سيقوم الباحث بالبناء على هذا الأساس وتوسيع نطاق البحث ليشمل القضايا الحديثة والمستجدات في مجال التجارة الإلكترونية التي لم تُذكر في هذه الرسالة.

رسالة جامعية للحصول على درجة الماجستير في جامعة الجزائر بعنوان **عقد البيع عبر الإنترنيت ومدى حجية الإثبات الإلكتروني**[٧] لسكر سلمة. تناولت هذه الدراسة موضوع البيع الإلكتروني من منظور قانوني، مع التركيز على جوانب الإثبات في العقود

---

[٦] خالد بن محمود الجهني، **التجارة الإلكترونية في ميزان الشريعة الإسلامية**، (مصر: منشأة عباس، د.ط، ١٤٣٣هـ).

[٧] سلمة سكر، **عقد البيع عبر الإنترنت ومدى حجية الإثبات الإلكتروني**، (الجزائر: جامعة الجزائر، د.ط، ٢٠١١ م).

الإلكترونية. تكلم الكاتب في الفصل الأول عن تعريف عقد البيع عبر الإنترنيت، ثم شرحت مقصود البيع عبر الإنترنيت، ثم ذكرت موقف بعض القوانين البلدان العربية في مجال تطبيقات التوقيع الإلكتروني. أما في الفصل الثاني ركزت الرسالة مسألة التوقيع الإلكتروني، وشروط المحرر الإلكتروني في إثبات العقد عبر الإنترنت.

تتميز هذه الدراسة بتقديمها تحليلاً شاملاً للجوانب القانونية للبيع الإلكتروني، إضافة إلى دراسة مقارنة للتشريعات العربية في هذا المجال. غير أنها تركز على الجانب القانوني دون التطرق للجوانب الفقهية والشرعية، كما أنها لا تتناول التطورات الحديثة في مجال التجارة الإلكترونية التي حدثت بعد عام ٢٠١١. ستوفر هذه الرسالة خلفية قانونية قيمة لفهم الإطار التشريعي للبيع الإلكتروني في بحثنا الحالي. سيستفيد الباحث من التحليل القانوني المقدم، مع العمل على سد الفجوة المتعلقة بالجانب الفقهي الذي لم تتناوله الدراسة.

رسالة جامعية للحصول على درجة الماجستير في جامعة الباز بعنوان **الحماية المدنية للمستهلك في عقد البيع الإلكتروني**[٨] لبوزكري انتصار. الرسالة مكونة من فصلين رئيسين. تكلم الكاتب في الفصل الأول عن حماية المستهلك الإلكتروني في مرحلتي ما قبل، وأثناء التعاقد. أما الفصل الثاني فكان حول حماية المستهلك الإلكتروني أثناء تنفيذ العقد. الدراسة حول موضوع حماية المستهلك الإلكتروني بشكل عام كانت كافية، إلا أن الرسالة ركزت على الجانب القانوني فقط، دون التطرق إلى الجانب الفقهي، وهذا ما سيحاول الباحث دراسته إن شاء الله.

رسالة جامعية للحصول على شهادة الدكتوراه في جامعة أبو بكر التي تكون في الجزائر، بعنوان **ضمانات حسن تنفيذ عقد البيع الإلكتروني**[٩] لشايب بوزيان. الرسالة مكونة من بابين رئيسين. الباب الأول كان حول أحكام تنفيذ البيع الإلكتروني حيث تحدث فيه حول التزامات البائع والمشتري في عقد البيع الإلكتروني. أما الباب الثاني فكان حول ضمانات حسن تنفيذ عقد البيع الإلكتروني. الرسالة ركزت على ضمانات حسن

---

[٨] انتصار بو زكري، **الحماية المدنية للمستهلك في عقد البيع الإلكتروني**، (الجزائر: جامعة الباز، د.ط، ٢٠١٣ م).

[٩] شايب يوزان، **ضمانات حسن تنفيذ عقد البيع الإلكتروني**، (الجزائر: جامعة أبو بكر، د.ط، ٢٠١٤).

تنفيذ عقد البيع الإلكتروني من المنظور القانوني فقط، ولم تتحدث عن دون ضمانات حسن تنفيذ عقد البيع الإلكتروني من المنظور الفقهي، وهذا ما سيحاول الباحث دراسته.

رسالة جامعية للحصول على شهادة الدكتوراه في جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر بعنوان **الضمانات القانونية للمشتري في عقد البيع الإلكتروني**[١٠] لموشية سامية. تركز هذه الدراسة، كما يتضح من عنوانها، على الجوانب القانونية للضمانات المقدمة للمشتري في عقود البيع الإلكترونية وفقًا للقانون المدني الجزائري. تتميز هذه الدراسة بتقديمها تحليلاً قانونيًا معمقًا لحماية المستهلك في التجارة الإلكترونية. ومع ذلك، فإنها لم تتطرق إلى الجانب الفقهي للموضوع، مما يترك مجالاً للبحث في هذا الجانب. استفاد الباحث من هذه الرسالة، خاصة في فهم الإطار القانوني للضمانات في البيع الإلكتروني. وسيعمل على توسيع نطاق البحث ليشمل الجانب الفقهي لهذه الضمانات، مع إجراء مقارنة بين الأحكام الفقهية والقانونية.

قانون معاملات الكترونيكى وامضاء الكترونيكى (أي قانون المعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني لأفغانستان)[١١]. يُعد هذا القانون من أحدث التشريعات في أفغانستان في مجال التجارة الإلكترونية. يتكون القانون من ثلاثين مادة قانونية تغطي الجوانب الأساسية في عقد البيع الإلكتروني. تكمن أهمية دراسة هذا القانون في كونه يمثل الإطار التشريعي الرئيسي للتجارة الإلكترونية في أفغانستان، وبالتالي فهو يؤثر بشكل مباشر على تنظيم وتطوير البيع الإلكتروني في البلاد. سيستفيد الباحث بهذا القانون، وسيقوم بدراسته والنظر إلى مدى توافقه مع الشريعة، ومجال تطبيقه في هذه الرسالة.

وأيضا لم يذكر هذا القانون كيفية محل عقد البيع الإلكتروني في منصة أفغانستان آنلاين شابينج بشكل محدد، سوف يقوم الباحث ببيان محل البيع عقد الإلكتروني، ومدى توافقه مع الضوابط الشرعية الإسلامية.

---

[١٠] سامية موشه، **الضمانات القانونية للمشتري في عقد البيع الإلكتروني**، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، د.ط، ٢٠١٩ م).

[١١] **قانون المعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني**، (كابول: وزارة العدلية، ط١، ٢٠٢٠م).

رسالة جامعية للحصول على شهادة الدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**[١٢] لسلطان بن إبراهيم بن سلطان الهاشمي. قدمت الدراسة شرحًا وافيًا لموضوع التجارة الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي. يكتسب الفصل الثالث من الرسالة أهمية خاصة لبحثنا الحالي، حيث تناول الكاتب فيه موضوع الثمن والمثمن في التجارة الإلكترونية. تتميز هذه الدراسة بتقديمها تحليلاً فقهيًا شاملاً للتجارة الإلكترونية، مما يوفر أساسًا متينًا للبحث في هذا المجال. ومع ذلك، فإن التطورات السريعة في مجال التجارة الإلكترونية منذ إعداد هذه الرسالة تستدعي مزيدًا من البحث والدراسة. سيستفيد بحثنا الحالي من الأساس الفقهي الذي وضعه الهاشمي في رسالته، خاصة فيما يتعلق بموضوع الثمن والمثمن. ومع ذلك، سنعمل على توسيع نطاق البحث ليشمل التطورات الجديدة في هذا المجال، والتي تحتاج إلى اجتهادات فقهية معاصرة.

رسالة جامعية للحصول على شهادة الدكتوراه في جامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، بعنوان **عقد البيع الإلكتروني بين الفقه الإسلامي والقانون الماليزي**[١٣] لمحمد فؤاد سواري. شرح الكاتب موضوع التجارة الإلكترونية في ضوء الفقه الإسلامي والقانون الماليزي بشكل مقارن، وفي الباب الثالث، الفصل الأول من الرسالة شرح موضوع صيغة العقد، وبين في الفصل الثاني موضوع العاقدين في البيع الإلكتروني، وذكر في الفصل الثالث من الرسالة موضوع محل العقد الإلكتروني. استفد الباحث من هذه الرسالة، ويستفيد منها في رسالته، لكن البحث حول محل العقد الإلكتروني ما زال بحاجة إلى مزيد من الإضافة والشرح، لأن وسائل الإلكتروني ومناهج العقد الإلكتروني تطور، وسيتطور كثيرا، وهذه التطورات بحاجة إلى رأي فقهي جديد في هذه المسائل.

---

[١٢] سلطان الهاشمي، **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د.ط، ١٤٢٨هـ).

[١٣] محمد فؤاد سواري، **عقد البيع الإلكتروني بين الفقه الإسلامي والقانون الماليزي**، (كوالالمبور: الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، د.ط، ٢٠٠٣م).

رسالة جامعية للحصول على شهادة الدكتوراه في جامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، بعنوان **عقود التجارة الإلكترونية بين الفقه الإسلامي والقانون العماني مجلس العقد أنموذجا**[١٤]. رتب الكتاب رسالته في ثلاث فصول، وشرح في الفصل الأول المقدمة وبين في الفصل الثاني موضوع التجارة الإلكترونية بشكل عام، وذكر في الفصل الثالث موضوع العقود الإلكترونية، ولم يبين موضوع محل عقد البيع الإلكتروني، بشكل شامل الذي يحتوي كل أبعاد المعقود عليه، في البيع الإلكتروني، لأجل هذه يرى الباحث البحث والدراسة حول محل عقد البيع الإلكتروني، بحاجة إلى مزيد من الشرح والتفصيل.

الفجوة الدراسية: بناءً على مراجعة الدراسات السابقة، يلاحظ الباحث أن معظم هذه الدراسات ركزت على بيان مفهوم التجارة الإلكترونية والعقود الإلكترونية بشكل عام، مع توضيح أهميتها في العصر الحالي وشرح تطور الوسائل الإلكترونية في عصر السرعة والتكنولوجيا. غير أن هناك حاجة ملحة لدراسة أكثر تفصيلاً وعمقاً لمحل العقد في العقود المالية الإلكترونية في ضوء الضوابط الفقهية.

لسد هذه الفجوة، سيقوم الباحث بدراسة لمحل عقد البيع الإلكتروني في ضوء الضوابط الفقهية المتعلقة به. ولتحقيق التوازن بين النظرية والتطبيق، سيتناول البحث دراسة حالة لشركتين هما: شركة شوبي وشركة أفغانستان أونلاين شوبينغ، حيث سيتم تقييم مدى تطابق العقود الإلكترونية في هاتين الشركتين مع الضوابط الفقهية المتعلقة بها.

يهدف هذا البحث إلى سد الفجوة بين الدراسات النظرية والتطبيق العملي في مجال العقود الإلكترونية، وتقديم إطار عملي لتقييم المواقع التجارية الإلكترونية وفقاً للضوابط الفقهية الإسلامية. وفي حال وجود أي خلل، سيقدم الباحث اقتراحات علمية لهاتين الشركتين وفق الشريعة الإسلامية، مما يساهم في تطوير الممارسات التجارية الإلكترونية بما يتوافق مع أحكام الشريعة. بهذا، يسعى البحث إلى تقديم إضافة علمية قيمة في مجال دراسة

---

[١٤] مهنا راشد حمد السعدي، **عقود التجارة الإلكترونية بين الفقه الإسلامي والقانون العماني مجلس العقد أنموذجا**، (كوالالمبور: الجامعة الإسلامية بماليزيا، ط١، ٢٠١٧م).

العقود الإلكترونية من منظور الفقه الإسلامي، مع التركيز على الجوانب التطبيقية التي تحتاجها الشركات العاملة في هذا المجال.

الفصل الثاني
ماهية عقد البيع الإلكتروني

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تقديم دراسة شاملة ومتعمقة حول ماهية عقد البيع الإلكتروني، من خلال ثمانية مباحث رئيسية تغطي الجوانب النظرية والفقهية والتطبيقية لهذا النوع من العقود.

في المبحث الأول، سيتم تحديد مفهوم عقد البيع الإلكتروني، مع التركيز على تعريفه وتمييزه عن غيره من العقود التقليدية. أما المبحث الثاني، فيستعرض الخصائص المميزة للبيع الإلكتروني، مثل السرعة، والوساطة الإلكترونية، والطابع الدولي، والتي تجعله مختلفًا عن أنماط البيع التقليدية.

وفي المبحث الثالث، سيتم تحليل أركان عقد البيع الإلكتروني وشروطه، مع بيان كيفية تطبيق هذه الأركان في البيئة الإلكترونية. بينما يتناول المبحث الرابع صيغة العقد الإلكتروني، وكيفية التعبير عن الإرادة في هذا النوع من العقود، مع التركيز على الوسائل الإلكترونية المستخدمة في إبرامه.

أما المبحث الخامس، فيُعنى بدراسة أطراف العقد في البيع الإلكتروني، وشروط كل طرف، ودور الوسيط الإلكتروني في تسهيل العملية التعاقدية. وفي المبحث السادس، سيتم التطرق إلى التكييف الفقهي للبيع الإلكتروني، وبيان موقف الفقه الإسلامي منه في ضوء التطورات المعاصرة.

ففي المبحث السادس، الذي يتناول التكييف الفقهي للبيع الإلكتروني، سيتم تحليل آراء الفقهاء حول شرعية هذا النوع من العقود، مع التركيز على مدى توافقه مع مقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها العامة. كما سيتم استعراض الأدلة الفقهية التي تؤيد أو

تعارض بعض جوانب البيع الإلكتروني، مع بيان الرأي الراجح في ضوء المستجدات العصرية.

أما المبحث السابع، فيسلط الضوء على البيع الإلكتروني كأحد العقود المستجدة، والتي تحتاج إلى إعادة نظر فقهية وقانونية لمواكبة التطورات التكنولوجية. هنا، سيتم مناقشة كيفية تعامل الفقه الإسلامي مع المستجدات العقدية، وما إذا كان البيع الإلكتروني يندرج تحت عقود معينة معروفة في الفقه، أم أنه يحتاج إلى تأصيل جديد.

وأخيرًا، في المبحث الثامن، سيتم استعراض العقود ذات العلاقة بالبيع الإلكتروني، مثل عقد الوساطة الإلكترونية وعقد التوصيل، والتي تُعد جزءًا لا يتجزأ من عملية البيع الإلكتروني. سيتم تحليل طبيعة هذه العقود، وشروطها، وكيفية تفاعلها مع عقد البيع الإلكتروني، مع بيان الأحكام الفقهية المنظمة لها.

المبحث الأول– مفهوم عقد البيع الإلكتروني:

تختلف العبارات حول تعريف عقد البيع الإلكتروني بين الفقهاء والقانونيين، وسيذكر الباحث هنا بعض هذه التعاريف والمفاهيم.

١. عرف محمد سليمان ماجد العقد الالكتروني بأنه: "كل استعمال لوسيلة من وسائل الاتصال الإلكترونية لتجارة السلع والخدمات".[١٥]

٢. وعرف مهنا السعدي عقود التجارة الإلكترونية بأنه: "اتفاق يتلاقى فيه الإيجاب بالقبول على شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد، وذلك بوسيلة مسموعة مرئية بفضل التفاعل بين الموجب والقابل".[١٦]

٣. وعرف صالح المنزلاوي بأنه: "العقد الذي تتلاقى فيه عروض السلع والخدمات التي يعبر عنها بالوسائط التكنولوجية المتعددة خصوصا شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

---

[١٥] محمد سليمان ماجد، **العقد الإلكتروني**، ج١، ص١٥.

[١٦] مهنا راشد حمد السعدي، **عقود التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت**، (القاهرة: مركز الغندور، ط١، ٢٠١٩م)، ج١، ص١٤٦.

من جانب أشخاص موجودين في دولة أو دول مختلفة، بقبول يمكن التعبير عنه من خلال ذات الوسائط بإتمام العقد".[١٧]

٤. وعرف محمد فؤاد سواري عقد البيع الإلكتروني بأنه: "ارتباط إيجاب بقبول في مبادلة مالية على وجه مشروع، وذلك عن طريق استعمال الشبكات الإلكترونية".[١٨]

٥. وذهب بعض الفقهاء إلى تعريف التعاقد الإلكتروني على أنه: " تلك العملية التجارية التي تتم بين طرفين –بائع ومشتري– وتتمثل في عقد الصفقات وتسويق المنتجات عن طريق استخدام الحاسب الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، وذلك دون حاجة الانتقال الطرفين أو لقاؤهما، بل يتم التوقيع إلكتروني على العقد."[١٩]

٦. وذهب البعض إلى أن العقد الإلكتروني: "الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل الإلكترونية كليا أو جزئيا." [٢٠]

عند استعراض التعريفات المختلفة لعقد البيع الإلكتروني، نلاحظ تنوعاً في العبارات المستخدمة من قبل الفقهاء والقانونيين. ومع ذلك، يمكن استخلاص العناصر الأساسية المشتركة بينها:

١. الوسيلة: يتم إبرام العقد عبر وسائط إلكترونية، وتحديداً شبكات الاتصال الحديثة مثل الإنترنت.

٢. التفاعل: يحدث تلاقٍ بين الإيجاب والقبول عبر هذه الوسائط الإلكترونية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

---

[١٧] صالح المنزلاوي، **القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، د.ط،٢٠٠٨م)، ص ١٣.

[١٨] محمد فؤاد سواري، **عقد البيع الإلكتروني**، (بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في جامعة العالمية ماليزيا،٢٠٠٣م)، ص ٤١.

[١٩] حسن فاروق، **البريد الإلكتروني**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٩٩م)، ج١، ص٩.

[٢٠] قانون المعاملات الإلكترونية المصري المؤقت رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠١م، نشرت في الجريدة الرسمية رقم،٤٥٢٤، بتاريخ،١٣، ١٢، ٢٠٠١م.

٣. الأطراف: يتم العقد بين طرفين، وعن طريق وكالة الطرفين، دون الحاجة للقاء المادي المباشر.

٤. الغرض: يهدف العقد إلى نقل ملكية عين أو منفعة من البائع إلى المشتري مقابل ثمن محدد.

٥. النطاق: قد يشمل العقد تبادل السلع والخدمات على المستوى المحلي أو الدولي.

٦. الشكل: قد يتم التوقيع على العقد إلكترونياً، ويمكن أن يكون العقد إلكترونياً كلياً أو جزئياً.

من المهم الإشارة إلى أن الصفة "الإلكترونية" لا تغير من جوهر عقد البيع التقليدي، بل تشير فقط إلى الوسيلة المستخدمة في إبرامه. وعليه، يمكن تعريف عقد البيع الإلكتروني بأنه: اتفاق يتم إبرامه بين طرفين (بائع ومشتري) عبر وسائط إلكترونية، بهدف نقل ملكية سلعة أو خدمة مقابل ثمن محدد، مع تلاقي الإيجاب والقبول إلكترونياً دون الحاجة للقاء المادي المباشر بين الطرفين.

المبحث الثاني– خصائص العقود الإلكترونية:

يتميز العقد الإلكتروني بمجموعة من الخصائص الفريدة التي تميزه عن العقود التقليدية، وذلك نتيجة لطبيعته الرقمية والبيئة التكنولوجية التي يتم فيها. هذه الخصائص لا تقتصر فقط على الجوانب التقنية، بل تمتد لتشمل أبعاداً قانونية واقتصادية واجتماعية. فهم هذه الخصائص أمر ضروري لإدراك التحديات والفرص التي يقدمها البيع الإلكتروني، ولتطوير الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة له. فيما يلي، سنستعرض أهم الخصائص التي تميز العقد الإلكتروني، مع التركيز على آثارها وانعكاساتها على عملية التعاقد[٢١]:

---

[٢١] انظر: مهنا السعدي، **عقود التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت**، ج١، ص١٦٣؛ محمد سليمان ماجد، **العقد الإلكتروني**، ج١، ص١٥؛ تيطوش غانية، **عقد البيع الإلكتروني**، (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في جامعة مولود معمري بتيزي وزو، الواقع في الجزائر، د.ت)، ج١، ص٣٤.

١. **التباعد المكاني بين أطراف العقد:** يتميز العقد الإلكتروني بالتباعد المكاني بين أطرافه، حيث يتم إبرامه عن بعد دون الحاجة للتواجد المادي المشترك. هذا التباعد يثير تساؤلات حول تصنيف العقد الإلكتروني كعقد بين حاضرين أم غائبين، مما له آثار قانونية مهمة في تحديد زمان ومكان انعقاد العقد.

٢. **الوساطة الإلكترونية:** تعتمد العقود الإلكترونية على الوساطة الإلكترونية، حيث يحل الفضاء الإلكتروني محل مجلس العقد التقليدي. هذه الوساطة تخلق تحديات جديدة في مجال أمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية، وتتطلب تطوير آليات جديدة لضمان صحة وسلامة التعاقد.

٣. **السرعة في إبرام العقد وتنفيذه:** تتسم العقود الإلكترونية بالسرعة الفائقة في إبرامها وتنفيذها، مما يسهل ويسرع من عملية التبادل التجاري. هذه السرعة، رغم فوائدها، قد تؤثر على فرصة التروي والتفكير لدى المستهلك، مما يستدعي وجود ضمانات قانونية لحماية المستهلك وضمان حقه في العدول عن العقد خلال فترة معينة.

٤. **الطابع الدولي:** يغلب على العقود الإلكترونية الطابع الدولي، حيث تتجاوز حدود الدول والقارات. هذا الطابع الدولي يثير تحديات قانونية تتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق، وأهلية المتعاقدين، وآليات فض النزاعات عبر الحدود.

٥. **الطبيعة اللامادية للتعامل:** تتصف العقود الإلكترونية بالطبيعة اللامادية للتعامل، حيث تتم في بيئة افتراضية دون وجود مادي للوثائق أو الأطراف. هذه الطبيعة اللامادية تخلق تحديات في مجال الإثبات وحفظ السجلات، وتتطلب تطوير آليات جديدة للتوثيق والأرشفة الإلكترونية.

٦. **المرونة والقابلية للتعديل:** تتمتع العقود الإلكترونية بمرونة عالية وقابلية للتعديل بسهولة وسرعة. هذه الميزة، رغم إيجابياتها، تتطلب آليات لضمان ثبات العقد وحماية حقوق الأطراف من التعديلات غير المصرح بها أو غير المتفق عليها.

٧. **التوثيق التلقائي:** تتميز العقود الإلكترونية بخاصية التوثيق التلقائي، حيث يتم غالباً توثيقها آلياً. هذا التوثيق يسهل عملية الإثبات لكنه يثير تساؤلات حول حجية هذا التوثيق الإلكتروني وقبوله في المحاكم.

٨. **التفاعلية:** تتسم العقود الإلكترونية بالتفاعلية، حيث يمكن للمستهلك التفاعل مباشرة مع العروض والمنتجات. هذه التفاعلية تغير من طبيعة العلاقة بين البائع والمشتري، وتتيح فرصاً جديدة للتسويق والبيع المباشر.

٩. **الوصول الواسع للمعلومات:** توفر العقود الإلكترونية وصولاً واسعاً للمعلومات، حيث يتاح للمستهلك الوصول لكم هائل من المعلومات عن المنتجات والخدمات. هذا الوصول الواسع يؤثر على عملية صنع القرار الشرائي ويتطلب آليات لضمان دقة وصحة المعلومات المقدمة.

١٠. **تحديات الأمن والخصوصية:** تواجه العقود الإلكترونية تحديات في مجال الأمن والخصوصية، حيث تكون معرضة لمخاطر القرصنة والاحتيال الإلكتروني. هذه التحديات تستدعي تطوير تقنيات أمان متقدمة وأطر قانونية لحماية المتعاملين وبياناتهم الشخصية.

١١. **التكامل مع التقنيات الحديثة:** تتميز العقود الإلكترونية بقابليتها للتكامل مع التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي. هذا التكامل يفتح آفاقاً جديدة للتعاقد الذكي وأتمتة العمليات التجارية، مما يتطلب تطوير الأطر القانونية والتنظيمية لاستيعاب هذه التطورات.

هذه الخصائص مجتمعة تجعل من العقد الإلكتروني نمطاً فريداً من التعاقد، يتطلب فهماً عميقاً لتقنياته وآثاره القانونية والاقتصادية، كما تستدعي تطوير أطر قانونية وتنظيمية جديدة تتناسب مع طبيعته وتحدياته الفريدة.

المبحث الثالث– أركان العقد في البيع الإلكتروني وشروطه:

البيع الإلكتروني هو شكل جديد من أشكال التعاقد ظهر بسبب التطور التكنولوجي في عصرنا. ورغم أنه جديد، إلا أنه يتبع في أساسه القواعد العامة للعقود في الفقه الإسلامي.

فكما أن للعقود العادية في الفقه الإسلامي أركاناً وشروطاً، فإن للعقد الإلكتروني أيضاً أركانه وشروطه الخاصة التي تناسب طبيعته الإلكترونية.

المطلب الأول– تعريف العقد:

العقد في اللغة هو الربط والشد[٢٢]؛ أما في الاصطلاح الفقهي فيُعرّف بأنه ربط بين كلامين أو ما يقوم مقامهما على وجه يترتب عليه أثره الشرعي[٢٣]. هذا التعريف يشير إلى أن العقد ليس مجرد كلمات تقال، بل هو التزام له آثار شرعية وقانونية ملزمة للأطراف المتعاقدة.

انطلاقاً من هذا التعريف الدقيق، نشأ خلاف بين الفقهاء في تحديد أركان العقد. فبعض الفقهاء يرون أن للعقد ركناً واحداً هو الصيغة (الإيجاب والقبول)، بينما يرى آخرون أن للعقد أركاناً متعددة تشمل العاقدين والمعقود عليه بالإضافة إلى الصيغة. هذا الخلاف له أهمية كبيرة في فهم طبيعة العقد وتحديد الشروط اللازمة لصحته وإنفاذه.

فالحنفية يركز في منظورهم على جوهر التعريف وهو "الربط بين كلامين". يرون أن هذا الربط يتحقق بالصيغة (الإيجاب والقبول) فقط، ولا يظهر في التعريف ذكر صريح للعاقدين أو المعقود عليه. لذلك، اعتبروا أن الركن الوحيد للعقد هو الصيغة، لأنها هي التي تحقق معنى الربط المذكور في التعريف. أما العاقدان والمعقود عليه، ففي نظرهم، هما شروط خارجة عن ماهية العقد، وإن كانت ضرورية لوجوده.

في المقابل، ينظر جمهور الفقهاء إلى العبارة الأخيرة في التعريف: "على وجه يترتب عليه أثره الشرعي"[٢٤]. يرون أن الأثر الشرعي لا يمكن أن يترتب إلا بوجود عاقدين ومعقود

---

[٢٢] انظر: محمد بن مكرم بن على المعروف بابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، ج٣، ص٢٩٦؛ محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، **معجم لغة الفقهاء**، (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٨)، ج١ ص٧٥.

[٢٣] قارن مع ما جاء في: **مجلة الأحكام العدلية**، المادة ١٠٣: "العقد التزام المتعاقدين وتعهدهما أمرا، وهو عبارة عن ارتباط الإيجاب بالقبول".

[٢٤] انظر مثلا: محمد بن يوسف العبدري المواق، **التاج والإكليل**، (بيروت: دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٨هـ)، ج٤ ص٢٢١؛ محمد بن محمد الخطيب الشربيني، **مغني المحتاج**، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧م)، ج٢ ص٣؛ إبراهيم بن

عليه. يعتبرون أن العاقدين والمعقود عليه، وإن لم يُذكرا صراحة في التعريف، فهما مفهومان ضمناً. لذلك، اعتبروا أن أركان العقد تشمل الصيغة والعاقدين والمعقود عليه، لأن جميعها ضرورية لتحقيق الأثر الشرعي للعقد.

لعل منهج جمهور الفقهاء هو الراجح وخاصة في سياق دراسة العقود الإلكترونية، وذلك لما يلي:

١-منهج جمهور الفقهاء يقدم رؤية شاملة للعقد بتركيزه على ثلاثة أركان: الصيغة والعاقدين والمعقود عليه. هذا المنهج يضمن دراسة متوازنة لكل جوانب العقد، مما يؤدي إلى فهم أعمق لطبيعته وآثاره.

٢- في العقود الإلكترونية، تتساوى أهمية دراسة العاقدين والمعقود عليه وصيغة العقد. فمثلا ما يخص العاقدين، من الضروري التأكد من هوية أطراف العقد والتحقق من أهليتهم. أما بالنسبة للمعقود عليه، فمن المهم تحديد طبيعة السلع التي يتم التعاقد عليها بشكل دقيق.

٣- يتسم منهج جمهور الفقهاء بالمرونة والقابلية للتكيف مع المستجدات، مما يجعله ملائماً بشكل كبير لمعالجة التحديات المعاصرة في مجال التجارة الإلكترونية. في العصر الحديث، برزت قضايا جوهرية مثل حماية حقوق المستهلك، وضمان خصوصية البيانات الشخصية، والتحقق من هوية الأطراف المتعاقدة عن بعد. هذه القضايا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأركان العقد الأساسية، وتحديداً العاقدين والمعقود عليه.

٤- اعتبار العاقدين والمعقود عليه كأركان يسهل عملية صياغة وتطبيق التشريعات والقوانين المتعلقة بالعقود الإلكترونية. هذا التقسيم الواضح يسمح بوضع ضوابط وشروط محددة ودقيقة لكل ركن، مما يسهم في تعزيز الأمن التشريعي والقانوني والثقة في المعاملات الرقمية.

محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، **المبدع في شرح المقنع**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٩٩٧.)، ج٤ ص٤.

المطلب الثاني – أركان العقد في العقود الإلكترونية:

بناءً على ما سبق من نقاش حول تعريف العقد وأثره في تحديد الأركان، وترجيح الباحث لمنهج جمهور الفقهاء، يمكننا تحديد أركان العقد في سياق العقود الإلكترونية كما يلي:

١. صيغة العقد.

٢. أطراف العقد (أو العاقدان).

٣. محل العقد (أو المعقود عليه).

رغم أن أركان العقد في العقود الإلكترونية تبقى هي نفسها كما في العقود التقليدية، إلا أن طبيعة البيئة الرقمية تفرض تحديات وخصائص جديدة تتطلب فهماً عميقاً وتكييفاً مستمراً للأحكام الفقهية والقانونية لضمان صحة وفعالية هذه العقود.

وفيما يلي سنتناول ركني العقد: صيغة العقد ومحل العقد، مع التركيز على خصائصهما وتحدياتهما في البيئة الرقمية. سنقوم بدراسة هذين الركنين قدر الإمكان وبما يتناسب مع متطلبات البحث. أما الركن الثالث، وهو محل العقد فسنفرد له فصلاً خاصاً نظراً لأهميته المحورية في موضوع هذه الرسالة.

المبحث الرابع – صيغة العقد في البيع الإلكتروني:

صيغة العقد هي الطريقة التي يعبر بها المتعاقدون عن رغبتهم في إنشاء العقد. يقول الغرياني، الصيغة هي: "قول أو فعل يصدر من العاقد يدلّ على رضاه بإنشاء العقد، ويعبّر عنها الفقهاء بمصطلح الإيجاب والقبول"[٢٥]. والصيغة في العقد الإلكتروني هي الطريقة التي يعبر بها الأطراف عن رغبتهم في إبرام العقد باستخدام وسائل إلكترونية. وصيغة العقد تتكون من جزأين أساسيين:

١. الإيجاب أو العرض.

٢. القبول أو الموافقة.

---

[٢٥] انظر: الصادق عبد الرحمن الغرياني، **المعاملات أحكام وأدلته** (د.م، د.ن، د.ت) ص٢٩.

وأساس صحة العقد في الإسلام هو الرضا بين الأطراف لقول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ**﴾[٢٦]. فقد اشترطت الآية بشكل صريح أن تكون التجارة (وهي تشمل البيع والشراء وسائر المعاملات المالية) "عَنْ تَرَاضٍ"، وهذا الاشتراط يدل بوضوح على أن الرضا هو شرط جوهري وأساسي لصحة العقود والمعاملات المالية، فلو لم يكن الرضا أساسياً، لما نص القرآن الكريم على اشتراطه بهذه الصراحة في سياق تنظيم المعاملات المالية بين الناس.

ولكن بما أن الرضا أمر داخلي لا يمكن رؤيته، فقد اعتبر الشرع الإسلامي أن التعبير اللفظي (القول) أو الفعلي عن هذا الرضا هو ما يحقق العقد وشرعا.

وهكذا، فإن صيغة العقد – المتمثلة في الإيجاب والقبول – هي الوسيلة العملية للتعبير عن رضا الأطراف وإرادتهم في إنشاء العقد. وهذا المبدأ معترف به في الشريعة الإسلامية وفي القوانين الوضعية الحديثة، حيث يُعرف بمصطلح "التعبير عن الإرادة".

المطلب الأول – مفهوم الإيجاب والقبول:

للعلماء في تحديد المراد بالإيجاب والقبول اتجاهان، وهذا الاختلاف له أثر كبير في فهم وتنظيم العقود الإلكترونية. يتمثل هذان الاتجاهان في رأي الحنفية من جهة، ورأي جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة من جهة أخرى. ولكل اتجاه تصور مختلف حول ماهية الإيجاب والقبول، مما يؤدي إلى اختلافات جوهرية في تكييف وتنظيم العقود الإلكترونية.

الاتجاه الأول – رأي الحنفية[٢٧]: يرى الحنفية أن الإيجاب هو التعبير الأول عن الإرادة في العقد، بغض النظر عن مصدره. وبالتالي، فإن القبول هو التعبير الثاني الذي يأتي

---

[٢٦] النساء: ٢٩.

[٢٧] محمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهمام الحنفي، **فتح القدير**، (بيروت: دارا لفكر، د.ط، د.ت)، ج٦، ص٢٤٨.

استجابة للإيجاب. في هذا الرأي، العبرة بترتيب صدور التعبير عن الإرادة، وليس بمصدره أو طبيعة الطرف الذي أصدره.

الاتجاه الثاني– رأي جمهور الفقهاء[٢٨]: أما جمهور الفقهاء فيرون أن الإيجاب هو ما يصدر من المالك أو من في حكمه، بينما القبول هو ما يصدر من المشتري أو من في حكمه. في هذا الرأي، العبرة بمصدر التعبير عن الإرادة وصفة من أصدره، وليس بترتيب صدوره.

هذا الاختلاف في تحديد ماهية الإيجاب والقبول له تأثيرات مهمة على فهم وتنظيم العقود الإلكترونية، خاصة في ظل الطبيعة الفريدة للتعاملات الرقمية. وفيما يلي سنستعرض أهم هذه التأثيرات وكيف يمكن أن تشكل الممارسات التجارية الإلكترونية:

١. **مرونة في تحديد الإيجاب والقبول:** رأي الحنفية يوفر مرونة أكبر في البيئة الإلكترونية. فيمكن اعتبار أي تعبير أول عن الإرادة إيجابًا، سواء كان من البائع أو المشتري. هذه المرونة تتناسب مع طبيعة التعاملات الإلكترونية السريعة والمتغيرة.

٢. **تكييف العروض الإلكترونية:** وفقًا لرأي الجمهور، قد يُعتبر عرض المنتجات على المواقع الإلكترونية مجرد دعوة للتعاقد وليس إيجابًا. بينما في رأي الحنفية، يمكن اعتباره إيجابًا إذا كان أول تعبير عن الإرادة. هذا الفرق له أثر كبير في تحديد لحظة انعقاد العقد الإلكتروني.

٣. **التعامل مع الأنظمة الآلية:** في عصر الذكاء الاصطناعي والأنظمة الآلية، قد يكون رأي الحنفية أكثر ملاءمة. فقد يصعب في بعض الحالات تحديد "المالك" بشكل دقيق، خاصة عند استخدام برامج آلية لإدارة المتاجر الإلكترونية.

---

[٢٨] محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت) ج٤ ص٤؛ الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٢، ص٣؛ عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، **المغني**، (مصر: المكتبة القاهرة، د.ط، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م)، ج٤ ص٤.

٤. سرعة إبرام العقود: نظرًا لسرعة التعاملات الإلكترونية، فإن رأي الحنفية قد يسهل عملية تحديد لحظة انعقاد العقد. فمجرد صدور أول تعبير عن الإرادة يعتبر إيجابًا، مما يسرع من عملية إبرام العقد.

٥. التعامل مع العقود الدولية: في العقود الإلكترونية الدولية، قد يكون رأي الحنفية أكثر مرونة في التعامل مع اختلاف الأنظمة القانونية. فهو يركز على ترتيب التعبير عن الإرادة بدلاً من مصدره، مما قد يسهل التوافق بين الأنظمة القانونية المختلفة.

٦. إثبات العقد: قد يؤثر هذا الخلاف على كيفية إثبات العقد الإلكتروني. فتحديد من بدأ بالإيجاب قد يكون أسهل وفقًا لرأي الحنفية، خاصة في البيئة الإلكترونية حيث يمكن تتبع توقيت الرسائل والإجراءات بدقة.

٧. تطبيق خيار المجلس: في تطبيق مفهوم خيار المجلس على العقود الإلكترونية، قد يكون رأي الحنفية أكثر ملاءمة. فتحديد بداية ونهاية "مجلس العقد الافتراضي" قد يكون أسهل عند الاعتماد على ترتيب التعبير عن الإرادة.

بناء على ما سبق، يبدو أن رأي الحنفية أكثر ملاءمة لطبيعة العقود الإلكترونية. فمرونته وتركيزه على ترتيب التعبير عن الإرادة تتناسب بشكل أفضل مع الطبيعة السريعة والمتغيرة للتجارة الإلكترونية.

المطلب الثاني – وسائل التعبير عن الإرادة:

العقود مبنية على الموافقة، لكن الموافقة هي مسألة خفية لا يمكن الحكم عليها. لذلك، اشترط الفقهاء الربط بين الإيجاب والقبول بدلا من الموافقة لكي يكون العقد صحيحًا، وليست الموافقة اللفظية وحدها وسيلة معبرة عن القبول، بل هناك وسائل أخرى مقبولة شرعا، للتعبير عن القبول، يمكن أن يتم ذلك من خلالها.

مع تطور التكنولوجيا وانتشار التعاملات الإلكترونية، أصبح بالإمكان إبرام العقود عبر الوسائل الإلكترونية مثل الإيميل والمواقع الإلكترونية والتطبيقات الذكية. وقد اعترفت معظم التشريعات بصحة التعبير عن الإرادة في العقد الإلكتروني بالكتابة الإلكترونية أو

الضغط على أيقونات معينة تدل على الموافقة، شريطة استيفاء باقي شروط صحة العقد. فما موقف الفقهاء في هذه المسألة؟ [٢٩]

الوسيلة الأولى – وسيلة القول أو اللفظ: يعد التعبير الشفوي بالكلام أو اللفظ أحد أهم الوسائل للتعبير عن الإرادة في العقود، لما له من قوة في الدلالة على مراد المتعاقدين. فقد استخدم الناس الكلمات للتعبير عن إرادتهم قبل أن تكون لديهم وسائل أخرى مثل الكتابة[٣٠]. واللفظ لا يحتاج إلى استخدام عبارة خاصة ليدل على الموافقة، بل يصح بكل ما يدل على الرضا بين المتعاقدين حسب عادات الناس وأعرافهم. كذلك، ينعقد العقد باللفظ دون الحاجة إلى نية أو قرينة أو وثيقة مكتوبة[٣١].

في العقود الإلكترونية، يتجلى هذا في المكالمات الصوتية عبر الإنترنت والمحادثات الصوتية في تطبيقات التواصل. يمكن اعتبار التسجيلات الصوتية المتبادلة عبر تطبيقات المراسلة كشكل حديث من أشكال التعبير اللفظي. كما أن تقنيات التعرف على الصوت في الأجهزة الذكية تفتح آفاقًا جديدة للتعبير اللفظي في العقود الإلكترونية. فالعقد الذي يتم عبر الهاتف أو الفيديو يعتبر صحيحًا، إذ يتيح تبادل العبارات الشفوية والمفاوضات كما لو كان المتعاقدان حاضرين في مكان واحد[٣٢].

الوسيلة الثانية – وسيلة الفعل (أو التعاطي): المعاطاة هي شكل من أشكال التعبير عن الإرادة في العقود، حيث يتم التبادل بالأفعال دون الحاجة إلى كلمات، وفي هذا النوع من العقود يتفق الطرفان ضمنيًا على السلعة والثمن، ويتم التبادل دون إيجاب أو قبول لفظي، كما قد لا يكون أحد الطرفين حاضرًا عند تسليم الثمن أو السلعة.[٣٣]

---

[٢٩] محمد سلام مدكور، **المدخل للفقه الإسلامي** (القاهرة: مكتبة دارا لكتاب الحديث، ط٢، ١٩٩٦)، ص ٤٨٤.

[٣٠] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، (دمشق: دار الفكر، ط٤، د.ت)، ج ٤ ص ٢٩٣٣.

[٣١] الصادق عبد الرحمن الغرياني، **المعاملات أحكام وأدلة**، (بيروت: دار ابن حزم، د.ط،٢٠١٨م)، ج١، ص ٢٩.

[٣٢] عبد الله صادق، "**مجلس العقد الإلكتروني**" (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، ٢٠٠٨)، ص ١٠٤.

[٣٣] انظر: يحي بن شرف النووي، **المجموع**، (بيروت: دار الفكر، د. ط، ١٩٩٧م)، ج٩، ص١١٥.

هذا فقد اختلف الفقهاء في حكم المعاطاة على اتجاهين:

١-الاتجاه الأول الذي يمثله الجمهور يرى صحة المعاطاة، استنادًا إلى عموم إباحة البيع في القرآن دون تحديد كيفيته[٣٤]، وأن أساس العقد هو التراضي لقوله ﷺ: «إِنَّمَا البَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ»[٣٥] وعليه، فأي تعبير يدل على الرضا مقبول شرعًا، إضافة إلى عدم ورود اشتراط الإيجاب والقبول اللفظي عن النبي ﷺ وأصحابه[٣٦].

٢-الاتجاه الثاني الذي يمثله الشافعية فيرى عدم صحة البيع بالمعاطاة، لأن المعاطاة لا تعبر بشكل قاطع عن نية التعاقد.[٣٧].

إليك النص المحسن في جمل مترابطة:

يرجح الباحث قول الجمهور لأن المعاطاة تحقق التراضي الذي هو جوهر العقد. هذا الرأي أيضا يتناسب مع تطور المعاملات وظهور وسائل جديدة للتعبير عن الرضا في العقود الإلكترونية. فقد تتخذ المعاطاة في البيئة الإلكترونية أشكالاً متنوعة تلائم طبيعة التعاملات الرقمية مثل النقر على أزرار "الموافقة" أو "الشراء" في المواقع الإلكترونية، وإدخال رمز التحقق المرسل إلى الهاتف المحمول لتأكيد عملية الشراء، واختيار خيار "الدفع عند الاستلام" في المتاجر الإلكترونية. تعتبر هذه الأفعال الإلكترونية معبرة عن إرادة الطرفين في إنشاء الالتزام التعاقدي، شريطة وضوحها ودلالتها على الرضا في عرف التعاملات الإلكترونية المعاصرة.

الوسيلة الثالثة – وسيلة الكتابة أو المراسلة: اتفق الفقهاء عموماً على صحة العقود وإبرامها بالكتابة بشرط أن تكون الكتابة واضحة ومفهومة ويبقى لها أثر. تعتبر

---

[٣٤] أحمد عبد الحليم المعروف بابن تيمية، **مجموع فتاوى**، جمع وترتيب عبد الرحمن محمد قاسم (الرياض: دار عالم الكتب، ١٩٩١م)، ج ٢٩ ص ٦.

[٣٥] أخرجه ابن حبان. أنظر: إلى **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م)، ج ١١، ص ٣٤١.

[٣٦] أبو بكر بن مسعود الكاساني، **بدائع الصنائع**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ج٥، ص١٣٤؛ الدردير، **الشرح الكبير**، ج٣، ص٣؛ ابن قدامة، **المغني**، ج ٤ ص ٤.

[٣٧] الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٢، ص٣٢٥.

الكتابة من التصرفات المعتبرة شرعاً؛ استناداً إلى قول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمّى فَاكْتُبُوه**﴾[٣٨] وعلى هذا الأساس، قرر الفقهاء قاعدتين فقهيتين: «الكتاب كالخِطَابِ»، أي أن البيان بالكتابة يعادل البيان باللسان؛[٣٩]وكذلك: «الكِتَابُ بَيْنَ الغَائِبين كالخِطَاب بين الحَاضِرَيْنِ» بمعنى أن التواصل الكتابي بين الغائبين يماثل التواصل الشفهي بين الحاضرين.[٤٠]

في عصرنا الحالي، يندرج تحت حكم الكتابة جميع وسائل التواصل الإلكترونية المعتمدة على الكتابة، مثل الرسائل النصية القصيرة، والبريد الإلكتروني، وكذلك تطبيقات التواصل الاجتماعي. هذه الوسائل الحديثة تعتبر امتداداً لمفهوم الكتابة في العقود، وتخضع لنفس الأحكام الشرعية المتعلقة بالتعاقد عبر الكتابة.

الوسيلة الرابعة – وسيلة الرسول أو الوسيط أو الدلال: تعد الرسالة وسيلة مهمة لإتمام العقود، كما يشير إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**اذْهَب بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ**﴾[٤١]. الآية تقر بمبدأ إرسال كتاب مع شخص لإيصاله إلى آخرين، مما يدل على مشروعية استخدام وسيط لنقل المعلومات. كما أن عبارة "فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ" تشير إلى إمكانية التفاوض وتبادل الإيجاب والقبول عبر هذا الوسيط، وهو ما يمكن تطبيقه على الوسائط الإلكترونية الحديثة في التعاقد.

وفي العقود الإلكترونية، يمكن اعتبار الروبوتات المحادثة والأنظمة الآلية للرد على الاستفسارات بمثابة وسطاء رقميين. كما أن منصات الوساطة الإلكترونية التي تربط بين البائعين والمشترين تمثل شكلاً حديثًا من الدلالة.

---

[٣٨] البقرة: ٢٨٢.

[٣٩] مجموعة من المؤلفين، **معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية**، (أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان ال نهيان، ٢٠١٣،) ج ١٠ ص ٢٣٩.

[٤٠] **مجلة الأحكام العدلية**، ص ٢٤.

[٤١] النمل: ٢٨

الوسيلة الخامسة – وسيلة الإشارة: الأصل في التعبير عن الإرادة هو استخدام اللفظ أو الكتابة لأنهما أبلغ في الدلالة على التراضي. في حالة الأخرس الذي لا يستطيع الكلام، يفضل التعبير بالكتابة لكونها أكثر وضوحاً ودلالة. إذا كان الأخرس غير قادر على الكتابة، تقبل إشارته للضرورة، شريطة أن تكون مفهومة وكاشفة عن الإرادة، وأن تكون هذه الإشارة مستخدمة في عرف الناس. لهذا وضع الفقهاء قاعدة: "الْإِشَارَةُ الْمَعْهُوْدَةُ لِلْأَخَرَس كَالْبَيَانِ بِاللِّسَان"[٤٢]، أي أن الإشارة المعتادة من الأخرس تعادل في حكمها التحدث بالكلام.

ويمكن تطبيق ذلك على العقود الإلكترونية من خلال اعتبار الضغط على أيقونات محددة أو أزرار الموافقة ضمن التطبيقات والمواقع الإلكترونية بمثابة إشارة تدل على الموافقة والرضا، خاصة بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة ممن لا يستطيعون التعبير بالكتابة. وعليه، فالعقود التي تتم الموافقة عليها من خلال الضغط على أزرار محددة، تعتبر صحيحة شرعًا طالما أن هذه الإشارة الإلكترونية مفهومة ودالة على القبول والرضا في العرف.

الوسيلة السادسة – وسيلة السكوت: الأصل أن السكوت لا يعتبر قبولاً، وفقاً للقاعدة الفقهية: "لَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ لَكِنَّ السُّكُوتَ فِي مَعْرِضِ الْحَاجَةِ إِلى البَيَانِ بَيَانٌ"[٤٣]. هذا يعني أن سكوت القادر على النطق لا يعبر عن إيجاب أو قبول، إلا إذا كان السكوت في موضع يستدعي الكلام، فحينها يعتبر إقراراً وبياناً. فمثلاً، لو رأى شخص أجنبياً يبيع ماله دون إذنه، فإن البيع يكون غير صحيح، لأن سكوت صاحب المال ليس دليلاً على موافقته. ومع ذلك، هناك حالات يكون فيها السكوت مقبولاً شرعاً، منها: تجديد عقد الإيجار الشهري، حيث جرت العادة على اعتبار السكوت دلالة على التجديد، ما لم يتم ذكر فسخ العقد صراحة[٤٤].

---

[٤٢] مجلة الأحكام العدلية، المادة ٧٠.

[٤٣] زين العابدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم المصري، **الأشباه والنظائر**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م)، ج ١، ص ١٧٩.

[٤٤] وزارة الأوقاف، والشئون، الإسلامية، **الموسوعة الفقهية الكويتية**، (الكويت: دارا لسلاسل)، ج ٢٣، ص ١٣٦.

في حالة تصرف شخص في ممتلكات غيره فضولياً (كأن يبيع مال غيره دون إذن)، فإن سكوت المالك يُفسر بشكل مختلف حسب المذاهب الفقهية: فالحنفية والمالكية يعتبرون بيع الفضولي منعقداً، بينما يراه الشافعية والحنابلة باطلاً[٤٥].

وفي سياق العقود الإلكترونية، يمكن اعتبار عدم الرد على رسالة إلكترونية تتضمن عرضاً للتعاقد سكوتاً يحتمل القبول في بعض الحالات، خاصة إذا كان العرف السائد يقتضي الرد للموافقة أو الرفض. ومع ذلك، يبقى الاجتهاد في هذه المسألة مرتبطاً بالعرف وطبيعة التعامل.

الوسيلة السابعة – وسائل الاتصال الحديثة: صيغة التعاقد ليست مقصودة لذاتها، بل هي أداة للتعبير عن إرادة الأطراف المتعاقدة. لذلك، فإن وسائل التعاقد لا تقتصر على عدد معين، بل يمكن الاعتماد على أي وسيلة اعتاد عليها الناس في إبرام العقود. فقد يتم العقد بألفاظ الأطراف المتعاقدة مباشرة، أو عبر وسيط يرسلونه، أو من خلال وسائل الاتصال الحديثة. والمرجع في ذلك هو عرف الناس وعاداتهم، فما اعتبره الناس مألوفاً بينهم دون نزاع يصح التعاقد به[٤٦]. ومن أمثلة هذه الوسائل الحديثة وتطبيقاتها:

١-الهاتف: كأن يتفق شخصان على بيع سيارة عبر مكالمة هاتفية، حيث يعرض البائع السعر والمواصفات، ويوافق المشتري، فيتم العقد بمجرد هذا الاتفاق الشفهي.

٢-البريد الإلكتروني: مثل أن يرسل تاجر عرضاً لبضاعة معينة إلى عميل عبر البريد الإلكتروني، فيرد العميل بالموافقة، فينعقد البيع بهذا التبادل الإلكتروني.

٣-تطبيقات التواصل الاجتماعي: كأن يعرض شخص منتجاً للبيع على صفحته في فيسبوك، ويتفاوض مع المشتري عبر الرسائل الخاصة حتى يتفقا على السعر والشروط، فيتم العقد.

---

[٤٥] الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج٤، ص٥٢٠.

[٤٦] مجموعة من المؤلفين، **معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية**، ج ٨، ص ٢٠٧.

٤-منصات التجارة الإلكترونية: مثل شراء منتج من موقع أمازون، حيث يختار المشتري المنتج، ويضيفه إلى سلة التسوق، ثم يتم الدفع، فينعقد البيع بمجرد إتمام عملية الشراء.

٥-أجهزة الصراف الآلي: كاستخدام بطاقة الائتمان لسحب مبلغ من الصراف، حيث يعتبر هذا عقداً بين العميل والبنك لتقديم خدمة السحب النقدي.

٦-آلات البيع الذاتي: عندما يضع شخص نقوداً في آلة بيع المشروبات، ويختار مشروباً معيناً، فتخرج الآلة المشروب، يعتبر هذا بيعاً تاماً بين الشخص ومالك الآلة.

هذه الوسائل الحديثة أصبحت جزءاً من العرف التجاري المعاصر، وبالتالي يصح التعاقد من خلالها ما دامت تحقق الغرض من التعبير عن إرادة المتعاقدين وتوافقهما.

المطلب الثالث – شروط الإيجاب والقبول:

تعتبر شروط الإيجاب والقبول من الأركان الأساسية لصحة العقود، سواء كانت تقليدية أو إلكترونية. ومع ظهور التجارة الإلكترونية وانتشار العقود الرقمية، برزت الحاجة إلى إعادة تفسير وتكييف هذه الشروط لتتلاءم مع البيئة الإلكترونية. في حين تحافظ العقود الإلكترونية على جوهر الشروط التقليدية، إلا أنها تتطلب تطبيقًا مختلفًا يراعي خصوصية الفضاء الرقمي.

في العقود التقليدية، يتم التعبير عن الإيجاب والقبول غالبًا بشكل مباشر وشفهي أو كتابي، مع وجود الأطراف في مجلس عقد مادي. أما في العقود الإلكترونية، فيتم التعبير عن الإرادة عبر وسائط رقمية، مما يطرح تحديات جديدة تتعلق بالتحقق من هوية الأطراف، وضمان أمن المعلومات، والتعامل مع الفوارق الزمنية في العقود الدولية.

رغم هذه الاختلافات، تبقى الشروط الأساسية للإيجاب والقبول ثابتة في جوهرها، مع ضرورة تكييفها لتناسب البيئة الإلكترونية. وفيما يلي نستعرض هذه الشروط وكيفية تطبيقها في سياق العقود الإلكترونية[٤٧]:

الشرط الأول – وضوح الدلالة على مراد العاقدين[٤٨]: المراد بوضوح الدلالة على مراد العاقدين هو أن تكون الصيغة المستخدمة في العقد، سواء كانت ألفاظًا أو كتابة أو أفعالًا، واضحة وصريحة في التعبير عن قصد كل طرف من أطراف العقد، وليس في أي غموض أو لبس يؤدي إلى سوء فهم أو نزاع بين الأطراف. ويهدف وضوح العقد إلى ضمان فهم كل طرف لما يلتزم به وما يحصل عليه، مما يساهم في تجنب النزاع الناتج عن الغرر أو الجهالة أو عدم الشفافية. وفي سياق العقود الإلكترونية يمكن وضوح الإيجاب والقبول من خلال مراعاة ما يلي:

١–من الضروري تصميم واجهات إلكترونية سهلة الاستخدام وواضحة المعنى، بحيث لا تترك مجالاً للبس أو الغموض. هذا يشمل عرض تفاصيل السلعة أو الخدمة بدقة، مع توفير صور واضحة ومواصفات دقيقة.

٢–من الضروري استخدام لغة بسيطة ومفهومة في صياغة العقود الإلكترونية، مع تجنب المصطلحات التقنية المعقدة التي قد تؤدي إلى سوء فهم جوهري. في حال ضرورة استخدام مصطلحات تقنية، يجب توفير شروح وتفسيرات واضحة لها.

٣–من الضروري توفير شروح وتفسيرات مفصلة للبنود الهامة في العقد، خاصة تلك المتعلقة بالثمن، وشروط التسليم، وحقوق الإلغاء أو الاسترجاع. هذا يساعد في تقليل احتمالية وقوع الغرر الفاحش الناتج عن عدم وضوح الشروط الجوهرية للعقد.

---

[٤٧] قارن ب: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم ١: المتاجرة في العملات، البند (٢ / ٨).

قارن ب: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم ١: المتاجرة في العملات، البند (٢ / ٨).

٤- من الضروري إتاحة إمكانية الاستفسار عن أي غموض قبل إتمام العقد، سواء من خلال خدمة العملاء المباشرة أو عبر أنظمة الأسئلة والأجوبة المؤتمتة. هذا يضمن فهم المتعاقد لجميع جوانب العقد، مما يقلل من احتمالية وقوع الغرر.

الشرط الثاني- موافقة القبول للإيجاب[٤٩]: المراد بموافقة القبول للإيجاب هو تطابق إرادة القابل مع إرادة الموجب في جميع العناصر الجوهرية للعقد. هذا يعني أن يكون القبول مطابقًا تمامًا لما ورد في الإيجاب من حيث محل العقد وشروطه الأساسية، دون زيادة أو نقصان أو تعديل جوهري. فإذا اختلف القبول عن الإيجاب في أي عنصر جوهري، فلا ينعقد العقد لعدم تحقق التراضي الكامل بين الطرفين.

في سياق العقود الإلكترونية، تكتسب هذه الموافقة أهمية، نظرًا لطبيعة البيئة الرقمية وما قد تنطوي عليه من احتمالات للخطأ أو سوء الفهم. لذا، يجب اتخاذ إجراءات خاصة لضمان تحقق هذه الموافقة بشكل دقيق، مع مراعاة مبدأ، أن الغرر الفاحش مفسد للعقد.

ويمكن ضمان تطابق القبول مع الإيجاب في البيئة الإلكترونية بمراعاة الأمور الآتية:

١. عند تصميم المواقع والتطبيقات للبيع عبر الإنترنت، من الضروري أن تكون سهلة الاستخدام وواضحة لجميع المستخدمين، وأن تكون المنتجات مصحوبة بوصف مفصل لها، وكتابة السعر بشكل جلي مع توضيح أي تكاليف إضافية مثل الشحن أو الضرائب. كما ينبغي شرح كيفية وموعد توصيل المنتج بوضوح، وتوضيح سياسة الإرجاع أو الاستبدال بلغة بسيطة يفهمها الجميع. الهدف النهائي من كل هذه الإجراءات هو ضمان فهم المشتري الكامل لما يشتريه، وتكلفته، وخياراته إذا لم يكن راضيًا عن المنتج، مما يجعل عملية الشراء عبر الإنترنت آمنة وعادلة للجميع.

٢. إتاحة الفرصة للمستخدم لمراجعة جميع شروط العقد قبل الموافقة النهائية. هذا يشمل توفير صفحة مخصصة لعرض الشروط والأحكام بشكل مفصل، مع إلزام المستخدم بالتأكيد على قراءتها وفهمها قبل المضي قدمًا في عملية التعاقد.

---

[٤٩] قارن ب: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم ١: المتاجرة في العملات، البند (٢ / ٨).

٣. توفير خاصية "ملخص الطلب" (Order Summary) قبل إتمام العملية[٥٠]. هذا الملخص يجب أن يعرض بوضوح جميع تفاصيل الصفقة، بما في ذلك المنتج أو الخدمة، السعر الإجمالي شاملاً جميع الرسوم والضرائب، وتفاصيل الشحن والتسليم. هذه الخطوة تساعد في تجنب أي غرر قد ينتج عن سوء فهم أو غموض في تفاصيل العقد.

٤. إتاحة فترة "تراجع" قصيرة بعد إتمام العملية، خاصة في الصفقات الكبيرة أو المعقدة. هذا يسمح للمستخدم بمراجعة قراره وإلغاء العقد دون تكلفة إذا اكتشف أي خطأ أو سوء فهم جوهري.

٥. توفير وسيلة فعالة للتواصل المباشر مع خدمة العملاء أثناء عملية التعاقد، لتمكين المستخدم من الاستفسار عن أي نقاط غامضة قد تؤدي إلى غرر.

الشرط الثالث– اتصال القبول بالإيجاب في المجلس الإلكتروني[٥١]: المراد بالاتصال هنا هو التقارب الزمني والربط المباشر بين صدور الإيجاب وصدور القبول، بحيث يكون القبول استجابة مباشرة ومتصلة بالإيجاب دون انقطاع أو فاصل زمني طويل يُفقد العقد معناه. يُعرف هذا بمفهوم "اتحاد المجلس" عند الفقهاء، حيث يجب أن يصدر القبول في نفس مجلس العقد الذي صدر فيه الإيجاب، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك[٥٢].

وفي العقود الإلكترونية يمكن ضمان اتصال القبول بالإيجاب من خلال ما يلي:

١.تحديد مدة زمنية واضحة لصلاحية الإيجاب الإلكتروني يعد أمرًا ضروريًا في العقود الإلكترونية. يتم ذلك من خلال إعلان صريح وواضح على الموقع الإلكتروني أو التطبيق عن المدة التي يظل فيها العرض (الإيجاب) ساريًا وقابلاً للقبول. هذا التحديد قد يأخذ شكل تاريخ انتهاء محدد، مثل "هذا العرض صالح حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤"، أو فترة زمنية محددة من لحظة عرض الإيجاب، كأن يذكر "هذا العرض صالح لمدة ٢٤ ساعة من وقت عرضه".

---

[50] " Order Summary," GetWPFunnels, accessed 20 June 2024, https://getwpfunnels.com/order-summary

[٥١] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم ١: المتاجرة في العملات، البند (٢ / ٨).

[٥٢] عبد الرزاق السنهوري، **مصادر الحق**. (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٧). ج١ ص٩٠.

هذا التحديد الزمني يخدم عدة أغراض: فهو يحاكي مفهوم "مجلس العقد"، ويمنح المشتري المحتمل وقتًا كافيًا للتفكير واتخاذ القرار، كما يحمي البائع من البقاء ملتزمًا بالعرض لفترة غير محددة، ويساعد في تحديد نقطة زمنية واضحة لانتهاء صلاحية الإيجاب، مما يمنع النزاعات المحتملة حول ما إذا كان العرض لا يزال ساريًا عند تقديم القبول.

٢. استخدام تقنيات "عداد الوقت" (Time-Limited Shopping Cart) في المنصات الإلكترونية يعد وسيلة فعالة لتحديد مجلس العقد الإلكتروني وضمان استمرارية الاتصال بين الإيجاب والقبول[٥٣]. "عداد الوقت" هو أداة رقمية تظهر للمستخدم الوقت المتبقي لإتمام عملية الشراء، مثلاً "لديك ١٥ دقيقة لإكمال طلبك". أما "سلة التسوق المؤقتة"، فهي تحتفظ بالمنتجات المختارة لفترة محددة، كساعة مثلاً، قبل إفراغها تلقائياً. هذه التقنيات تخلق إحساساً بالإلحاح لدى المشتري، محاكية بذلك فكرة المجلس الفعلي في العقود التقليدية. كما أنها تضمن أن الإيجاب (عرض المنتج بسعر معين) يظل متاحاً طوال فترة التسوق، مما يحافظ على الاتصال بين الإيجاب والقبول. هذا النهج يساعد في تحديد إطار زمني واضح للتعاقد، ويقلل من احتمالية حدوث تغييرات في الأسعار أو توفر المنتجات أثناء عملية الشراء، مما يعزز الشفافية ويقلل من احتمالات النزاع.

٣. توفير إشعار فوري بتلقي القبول وتأكيد إتمام العقد: يتم ذلك من خلال إرسال رسالة إلكترونية تأكيدية للمشتري أو عرض إشعار مباشر على الموقع الإلكتروني. هذا الإجراء يوثق لحظة التقاء الإيجاب بالقبول، ويؤكد للطرفين أن العقد قد تم إبرامه في البيئة الرقمية. كما يحدد بدقة الوقت الذي اكتمل فيه التعاقد، مما يساهم في تحديد بداية سريان الالتزامات التعاقدية لكلي الطرفين.

٤. استخدام تقنيات التواصل الفوري مثل المحادثات النصية المباشرة (Live Chat) يوفر إمكانية التواصل الكتابي الفوري بين البائع والمشتري، مما يتيح للمشتري طرح أسئلة حول المنتج أو الخدمة والحصول على إجابات فورية. هذا يسمح بالتفاعل في وقت حقيقي

[53] "How to Reduce Checkout Time in a Shopping Cart," Retainful, accessed 20 June 2024, https://www.retainful.com/blog/how-to-reduce-checkout-time-in-a-shopping-cart

رغم التباعد المكاني، مما يتيح تقديم الإيجاب والقبول بشكل مباشر، ويعزز مفهوم اتصال القبول بالإيجاب في البيئة الإلكترونية.

٥. تطبيق نظام الخطوات المتتابعة في عملية التعاقد بحيث يتم تأكيد كل خطوة قبل الانتقال إلى الخطوة التالية، مما يضمن استمرارية الاتصال بين الإيجاب والقبول.

المبحث الخامس – أطراف العقد في البيع الإلكتروني:

يتناول هذا المبحث دراسة الركن الثاني للبيع في البيع الإلكتروني، وهو أطراف العقد. يُقصد بأطراف العقد: الأشخاص الذين يقومون بإبرام العقد وتنفيذه. في كتب الفقه، يُشار إلى هؤلاء الأطراف بمصطلح "العاقدان"، وهو مصطلح يشمل طرفي عملية البيع والشراء: البائع والمشتري. ويستخدم الفقهاء غالبًا هذا المصطلح بصيغة المثنى (العاقدان) وليس المفرد (العاقد) نظرًا للطبيعة الثنائية للعقد، حيث لا يمكن أن يتم العقد من طرف واحد، بل يتطلب وجود طرفين على الأقل لإتمامه. وفهم مصطلح أطراف العقد في سياق البيع الإلكتروني له أهمية كبيرة لعدة أسباب:

١-يساعد في تحديد المسؤوليات كل طرف في عملية البيع والشراء، مما يضمن فهم كل شخص لدوره وما يجب عليه فعله. ففي عقد البيع، هناك التزامات متبادلة بين الطرفين، بحيث إن البائع يلتزم بتسليم السلعة، والمشتري يلتزم بدفع الثمن.

٢-يؤكد على ضرورة حماية حقوق كل من البائع والمشتري، وهو أمر مهم خاصة عند التعامل عن بُعد دون لقاء مباشر في العقود الإلكترونية.

٣-يساعد فهم المصطلح في تحديث وتكييف الأحكام الفقهية لتتناسب مع طبيعة التجارة الإلكترونية. فإن بعض الفتاوى والاجتهادات الفقهية قد تحتاج إلى إعادة نظر وتجديد لتواكب مستجدات العصر الرقمي.

ثم إن البيع الإلكتروني هو شكل حديث من أشكال التجارة يتم فيه تبادل السلع والخدمات عبر الوسائل الإلكترونية. هذا النوع من التجارة قد غيّر بشكل جذري طبيعة

العلاقات التجارية وآليات التعاقد بين الأطراف. في هذا السياق الجديد، تأخذ أطراف العقد (العاقدان) أشكالاً وأدوارًا متنوعة تختلف عن التجارة التقليدية في عدة جوانب:

١-البائع: قد يكون شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا (شركة أو مؤسسة) يعرض سلعًا أو خدمات للبيع عبر الوسائل إلكترونية.

٢-المشتري: هو المستخدم الذي يقوم بشراء السلع أو الخدمات عبر الوسائل الإلكترونية.

شروط أطراف العقد في البيع الإلكتروني: اشترط الفقهاء في العاقدين شرطين أساسيين لصحة العقد، وهما الأهلية والولاية[٥٤]. هذان الشرطان يضمنان صحة التصرف وسلامة العقد من الناحية الشرعية.

١-الأهلية وهي عن لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات وصلاحيته لمباشرة التصرفات الشرعية. وتتضمن الأهلية عنصرين أساسيين: أهلية الوجوب وهي صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات؛ وأهلية الأداء وهي قدرة الشخص على ممارسة التصرفات القانونية بنفسه، كإبرام العقود[٥٥].

٢-الولاية وهي السلطة الشرعية التي تمكن صاحبها من إنشاء العقود وترتيب آثارها الشرعية[٥٦].

هذان الشرطان، رغم أنهما وضعا أصلاً للعقود التقليدية، إلا أنهما ينطبقان أيضًا على العقود الإلكترونية. ومع ذلك، فإن تطبيقهما في البيئة الرقمية يواجه تحديات فريدة تستدعي دراسة متأنية وتكييفًا فقهيًا يراعي خصوصيات التجارة الإلكترونية.

سنتناول في هذا المطلب كيفية تطبيق هذين الشرطين في سياق البيع الإلكتروني، بدءًا بشرط الأهلية.

---

[٥٤] مصطفى أحمد الزرقا، **عقد البيع، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٩٩٩م)** ص٢٧-٢٨.

[٥٥] عبد العزيز بن أحمد البخاري، **كشف الأسرار** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٤م) ج٨ ص٢٨٣ وما بعدها؛ الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج ٤ ص ١٦٣-١٦٨.

[٥٦] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج ٤ ص ١٣٩.

الفرع الأول: الأهلية في البيع الإلكتروني

لكي يتحقق الأهلية يجب أن تتوفر في الشخص ثلاثة أمور:

١-أن يكون عاقلاً: أي متمتعًا بقدرات ذهنية تمكنه من فهم وإدراك طبيعة التصرف الذي يقوم به وآثاره[٥٧].

٢-أن يكون بالغاً: وهو انتهاء مرحلة الصغر في الإنسان، ليصبح أهلًا للتكاليف الشرعية. اعتبر الشارع البلوغ علامة على بداية كمال العقل. اتفق الفقهاء على أن البلوغ يتحقق بظهور العلامات الطبيعية كالاحتلام للذكر والحيض للأنثى، وقد اختلفوا في تحديد السن إذا لم تظهر هذه العلامات، فحدده بعض الفقهاء كالشافعية والحنابلة بـ ١٥ سنة بينما آخرون كالحنفية والمالكية حددوه بـ ١٨ سنة[٥٨].

٣-أن يكون رشيداً: بمعنى أن يكون قادراً على اتخاذ قرارات سليمة وإدارة شؤون ماله بحكمة[٥٩].

هذه الشروط الثلاثة (البلوغ والعقل والرشد) تضمن أن يكون المتعاقد في البيع الإلكتروني مؤهلًا لفهم طبيعة العقد وتحمل مسؤولياته. وعندما تتوفر هذه الشروط في الشخص، يصبح مسؤولاً مسؤولية كاملة عن تصرفاته المالية، كشخص بالغ كامل الأهلية، ويرتب على ذلك عدة أحكام مهمة:

١-يصبح الشخص الحر له حرية التصرف بأمواله كيفما يشاء، دون الحاجة إلى استئذان من أحد، سواء كان والده أو وصيه[٦٠].

٢- عند بلوغ الشخص سن الرشد وثبوت أهليته للتصرف، يتعين تسليمه ماله الذي كان تحت إدارة وليه أو وصيه بشكل كامل[٦١].

---

[٥٧] **الموسوعة الفقهية الكويتية** ٨ ص ١٨٦-١٩١.

[٥٨] **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج ٨ ص ١٨٦-١٩١.

[٥٩] **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج ٨ ص ١٨٦-١٩١.

[٦٠] **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج ٢٢ ص ٢١٤.

[٦١] **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج ١٧ ص ٩٤.

٣- تصبح جميع العقود التي يبرمها هذا الشخص، وكل التصرفات الشرعية التي يقوم بها، صحيحة ومعتبرة وملزمة له ولغيره. فلو اشترى شيئًا أو باعه أو تعاقد على عمل ما، فإن هذه التصرفات تكون نافذة وملزمة له شرعًا.

وفي سياق البيع الإلكتروني، هناك تحديات فيما يتعلق بشروط الأهلية. أي، كيف يمكننا التأكد من أن الأشخاص المشاركين في عملية البيع والشراء لديهم القدرة على إبرام هذا العقد؟ هذه التحديات تنشأ بسبب طبيعة البيئة الافتراضية للبيع الإلكتروني. لذلك، نحتاج إلى إيجاد حلول مبتكرة تجمع بين التقنية الحديثة والأحكام الشرعية المتعلقة بذلك:

١- من أجل التحقق من البلوغ: يمكن استخدام آليات التحقق من العمر عبر طلب إدخال تاريخ الميلاد أو رقم الهوية الوطنية. من الناحية الفقهية يُعتبر إقرار المستخدم بعمره كافيًا لأن الأصل في المسلم الصدق[٦٢].

٢- للتأكد من أن الشخص عاقل، يمكننا افتراض أن عقله سليم ما لم يكن هناك دليل على العكس. هذا يتوافق مع القاعدة الفقهية التي تقول "الأصل هو سلامة العقل"[٦٣].

٣- يمكن تقييم رشد المستخدم من خلال نمط معاملاته. فاستمرار المستخدم في إجراء معاملات ناجحة ومتسقة قد يُعدّ مؤشرًا على رشده وأهليته للتعاقد علاوة على ذلك، فإن الإقرار الإلكتروني للمستخدم بأهليته يمكن اعتباره كافيًا في معظم الحالات، وذلك استنادًا إلى القاعدة الفقهية "الأصل في العقود الصحة"[٦٤].

يصنف الشخص في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي إلى نوعين رئيسيين[٦٥]:

---

[٦٢] محمد بن حمود الوائلي، **بغية المقتصد شرح بداية المجتهد** (بيروت: دار ابن حزم، د.ط، ٢٠١٩) ج ١٣، ص ٧٦١٣.

[٦٣] يحيى بن شرف النووي، ر**وضة الطالبين وعمدة المفتين** (بيروت: المكتب الإسلامي، د.ط، ١٩٩١) ج ٩، ص ١٤٩.

[٦٤] محمد مصطفى الزحيلي، **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة** (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٦) ج ٢، ص ٨٥٢.

[٦٥] دار الإفتاء المصرية، " الشخصية الاعتبارية"، تاريخ الوصول ٢٧ يونيو ٢٠٢٤: https://www.dar-alifta.org/ar/ViewFatawaConcept/154الشخصية-الاعتبارية

١- الشخص الطبيعي: وهو الإنسان الفرد، الذي يتمتع بالأهلية للتصرف والتعاقد بصفته الشخصية.

٢-الشخص الاعتباري (أو المعنوي): وهو الكيانات المنظمة غير البشرية، مثل الشركات والمؤسسات والجمعيات. هذه الكيانات تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن أشخاص مؤسسيها أو أعضائها، ولها حقوق والتزامات خاصة بها.

إن اشتراط العقل والبلوغ والرشد كان يخص الأفراد الطبيعيين. أما الأشخاص الطبيعيين فإن اشتراط العقل والبلوغ والرشد لا تنطبق عليها بالمعنى الحرفي المعروف للأفراد. بدلاً من ذلك، تكتسب الشخصيات الاعتبارية أهليتها القانونية الكاملة بمجرد تأسيسها وتسجيلها وفقًا للقوانين المعمول بها.

الفرع الثاني: الولاية في البيع الإلكتروني

الولاية هي السلطة الشرعية التي تمكن صاحبها من إنشاء العقود وترتيب آثارها. ويتنوع الولاية إلى نوعين[٦٦]:

١-الولاية الأصلية: وهي التي تثبت للشخص البالغ العاقل الرشيد على نفسه وماله. في البيع الإلكتروني، يمارس الشخص هذه الولاية عند إبرامه للعقود عبر المنصات الإلكترونية باسمه ولحسابه الشخصي.

٢-الولاية النيابية: وهي التي تثبت للشخص على غيره، وتنقسم إلى:

أ. الولاية الاختيارية: كأن يوكل شخص غيره في إجراء معاملات نيابة عنه.

ب. الولاية الإجبارية: كولاية الأب على ابنه القاصر في إجراء معاملات.

إن إثبات توافر شروط الأهلية والولاية في العقود الإلكترونية يشكل تحديًا كبيرًا نظرًا لطبيعة البيئة الرقمية. فمن الصعب التحقق بشكل قاطع من عمر المتعاقد، أو حالته العقلية، أو صلاحيته للتصرف في محل العقد عبر الوسائط الإلكترونية.

---

[٦٦] مصطفى أحمد الزرقا، **المدخل الفقهي العام**، (دمشق: دار القلم، ١٤٢١هـ) ج٢ ص٨١٧.

ومع ذلك، هذه الصعوبة في الإثبات الابتدائي لا تعني أن الأطراف تفقد حقها في التقاضي إذا نشأ نزاع. في حالة حدوث خلاف حول أهلية أحد الأطراف أو ولايته على محل العقد، يحق للأطراف المتنازعة اللجوء إلى القضاء.

المبحث السادس– التكييف الفقهي للبيع الإلكتروني:

تمهيد

يتناول هذا المبحث موضوع البيع الإلكتروني من خلال ثلاثة مطالب رئيسية، حيث يبدأ المبحث بالتكييف الفقهي للبيع الإلكتروني لتحديد ماهيته الفقهية وفق منهجية الفقه الإسلامي في استنباط الأحكام للمستجدات. ثم يأتي بيان تفصيلي حول البيع الإلكتروني باعتباره من العقود المستجدة التي ظهرت في العصر الحديث مع تطور تقنية المعلومات والاتصالات. ثم يأتي بالحديث عن العقود التي لها علاقة وثيقة بالبيع الإلكتروني وتطبيقاته المعاصرة، وكون هذه العقود تمثل الجانب العملي والتطبيقي بعد التأصيل الفقهي وتحديد الماهية.

المطلب الأول– التكييف الفقهي للبيع الإلكتروني:

يعد البيع الإلكتروني من العقود المستجدة التي نشأت نتيجة التطور التكنولوجي وانتشار التجارة الإلكترونية. وقد اهتم الفقهاء بدراسة هذا النوع من البيع والتكييف الفقهي له، لبيان مدى مشروعيته وضوابطه وأحكامه. سيتضح هذا الموضوع من خلال الفرعين:

الفرع الأول– مفهوم التكييف الفقهي:

يعرف التكييف الفقهي بأنه: "التكييف الفقهي هو تحديد حقيقة الواقعة المستجدة لإلحاقها بأصل فقهي، خصّه الفقه الإسلامي بأوصاف فقهية بقصد إعطاء تلك الأوصاف للواقعة المستجدة عند التحقق من المجانسة والمشابهة بين الأصل والواقعة المستجدة في الحقيقة".[٦٧]

---

[٦٧] محمد عثمان شبير، **التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية**، (دمشق: دار القلم، د.ط، ٢٠٠٤م)، ص٣٠.

ومعرفة حقيقة النازلة والمستجدات أمر ضروري حتى يعرف الفقيه حكمها في ضوء التكييف الفقهي، ويعرض هذه النازلة على نصوص الشريعة ومصادرها المعتبرة من القران، والسنة، والإجماع؛ لأن الشريعة الإسلامية لم ترك الشيء إلا لديها أمر، أو نهي حول هذا لشيئ. كما قال الإمام الشافعي:" فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله دليل على سبيل الهدى[٦٨].

البيع عبر العقد الإلكتروني يشمل جميع أنواع البيوع المعروفة في الفقه الإسلامي، وهي: بيع الأعيان، وبيع المنافع، وبيع الموصوف في الذمة. غير أن الباحث ارتأى التركيز في هذه الدراسة على نموذج محدد من بيع الأعيان، باعتباره النمط الغالب في المعاملات التجارية.

من الأمثلة البارزة على الأعيان التي يتم تداولها بواسطة العقود الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت: الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب. هذه الأمثلة تمثل نموذجًا واضحًا للسلع الملموسة التي أصبح بيعها عبر المنصات الإلكترونية شائعًا في عصرنا الحالي. يهدف هذا التركيز إلى تقديم تحليل أعمق لآليات البيع الإلكتروني في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة خصوصيات التجارة الرقمية وتحدياتها.

الفرع الثاني: التكييف الفقهي المناسب للبيع الإلكتروني

البيع الإلكتروني ليس له تكييف فقهي واحد، بل له تكيفيات فقهية مختلفة اعتماداً على طبيعة العقد وكيفية إبرامه. هل تم البيع الإلكتروني بالمزاد العلني، أو المفاوضات، أو الشراء الفوري، أو التسوق الإلكتروني، أو نحو ذلك من البيوع المعروفة في الفقه؟ ومن أهم التكيفيات الفقهية للبيع الإلكتروني[٦٩]:

---

[٦٨] محمد بن إدريس الشافعي، **الرسالة**، (مصر: مكتبة الحلبي، د.ط، ١٩٤٠)، ص ١٩.

[٦٩] مظهر الدين فايز ومحمد فؤاد سواري وأحمد محمد حسني، "التكييف الفقهي للبيع الإلكتروني والعقود ذات الصلة به"، **مجلة الرسالة**، (١) ٨، (٢٠٢٤)، ص ٦.

١-**البيع بالمزاد العلني الإلكتروني:** يُكيّف البيع الإلكتروني على أنه بيع المزايدة والمناقصة، إذا تم البيع عبر مواقع الإنترنت التي تتيح البيع عن طريق المزايدة العلنية الإلكترونية، بحث يعرض البائع السلعة للبيع في المزاد العلني، ويتنافس المزايدون (المشترون المحتملون) فيما بينهم على شراء السلعة عن طريق رفع سعر العطاءات. وعادة ما يكون هناك سعر ابتدائي محدد من البائع، ثم يبدأ المزايدون برفع السعر تدريجياً، ويتم البيع في النهاية للمزايد الذي يقدم أعلى سعر.

وهذا النوع من البيع الإلكتروني يُكيف على أنه بيع مزايدة أو مناقصة في الفقه الإسلامي. حيث إنه يتفق مع بيع المزايدة في كون السلعة تباع لأعلى عطاءٍ من بين المتنافسين. كما أن جوهر العقد واحد وهو التنافس بالعروض لشراء السلعة. وبالتالي تطبق على البيع بالمزاد الإلكتروني الأحكام الفقهية المتعلقة ببيع المزايدة من حيث الجواز والشروط والضوابط.

٢- **البيع بالمفاوضات الإلكترونية:** يُكيّف البيع الإلكتروني على أنه بيع المساومة إذا تم الاتفاق على شروط البيع وسعره عبر وسائل التواصل الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني أو المحادثات النصية أو الصوتية. وفي هذا النوع من البيع، يتم التفاوض بين البائع والمشتري حول سعر وشروط السلعة أو الخدمة محل التعاقد، إلى أن يتم الاتفاق النهائي بينهما على الصفقة. وهذا يشبه بيع المساومة المعروف في الفقه الإسلامي، وهو البيع الذي يتم فيه المطاوعة والمشاكسة بين البائع والمشتري حتى يتفقا على الثمن.

لذلك فإن البيع بالمفاوضات الإلكترونية يُكيَّف على أنه بيع مساومة، حيث إن طبيعة التعاقد واحدة، وهي التفاوض حول السعر إلى أن يتم الاتفاق. وبالتالي تطبق عليه الأحكام الفقهية لبيع المساومة من حيث الجواز والشروط.

٣-**البيع بنظام البيع الفوري:** البيع بنظام البيع الفوري هو أحد أنواع البيع الإلكتروني، حيث يتمكن المشتري من شراء السلعة أو الخدمة فوراً عبر الموقع الإلكتروني أو التطبيق، ويتم تنفيذ الدفع والتسليم على الفور مثل بيع وشراء المنتجات الالكترونية والبرامج الحاسوبية. وهذا النوع من البيع الإلكتروني يُشبه إلى حد كبير البيع المباشر الذي يتم وجهاً

لوجه، حيث تتم عملية البيع والشراء وتسليم السلعة ودفع الثمن في نفس الوقت تقريباً. لذلك فإن هذا النوع من البيع الإلكتروني يُكيَّف على أنه بيع نقدي عادي، حيث إن طبيعة العقد واحدة وهي المبادلة الفورية بين السلعة والثمن. وتطبق عليه أحكام البيع النقدي من حيث الجواز شرعًا، وانتقال ملكية السلعة للمشتري، ووجوب تسليم السلعة، وغير ذلك من الأحكام.

فمثلا لو أن شخصاً قام بشراء كتاب إلكتروني من إحدى المكتبات الإلكترونية عبر الإنترنت، بحيث: دخل المشتري إلى الموقع الإلكتروني للمكتبة واختار الكتاب الإلكتروني الذي يريد شراءه. تم الاتفاق على السعر إلكترونياً عبر الموقع مباشرةً، ثم قام المشتري بدفع ثمن الكتاب فوراً عبر بطاقة الدفع الإلكترونية، حتى تم تحميل الكتاب الإلكتروني على جهاز المشتري في نفس اللحظة. في هذه الحالة تم البيع الإلكتروني بنظام البيع الفوري، حيث تم الدفع والتسليم في نفس الوقت تقريباً دون تأخير. وهذا يشبه البيع المباشر النقدي وجهاً لوجه. لذلك يُكيَّف هذا النوع من البيع الإلكتروني على أنه "بيع نقدي عادي" حسب الفقه الإسلامي.

٤-**البيع بنظام التسوق الإلكتروني:** يُكيّف على أنه سلم في المعاصرة، لأن الثمن يدفع فورًا والسلعة تسلم لاحقًا. البيع بنظام التسوق الإلكتروني هو أن يقوم المشتري بشراء منتج ما من موقع إلكتروني، ثم يدفع ثمنه فوراً عبر وسائل الدفع الإلكترونية، ثم ترسل السلعة إليه لاحقاً عبر شركات الشحن. وفي هذه الحالة يكون الثمن قد دفع في الحال، بينما تسليم السلعة يتم لاحقاً. وهذا يشبه عقد السلم في الفقه الإسلامي، وهو شراء سلعة موصوفة بثمن معلوم يدفع في المجلس والسلعة تسلم في المستقبل. لذلك فإن هذا النوع من البيع الإلكتروني يكيَّف على أنه سلم في المعاصرة، حيث يجتمع العقد والدفع في مجلس واحد، ويؤخر التسليم. وتطبق عليه أحكام بيع السلم من حيث الشروط والضوابط.

فمثلا لو أن شخصاً قام بشراء هاتف محمول من إحدى المتاجر الإلكترونية عبر الإنترنت، بحيث: دخل المشتري إلى الموقع الإلكتروني للمتجر واختار الهاتف المحمول الذي يريد شراءه. تم الاتفاق على السعر والمواصفات إلكترونياً عبر الموقع. قام المشتري بدفع ثمن

الهاتف كاملاً عبر بطاقة الائتمان في نفس الجلسة. سيتم شحن الهاتف للمشتري عبر شركة الشحن وتسليمه بعد عدة أيام. في هذه الحالة البيع الإلكتروني تم بنظام التسوق الإلكتروني، حيث دفع المشتري الثمن كاملاً في البداية، وسلعة (الهاتف) سيتم تسليمها لاحقاً. وهذا يشبه عقد السلم في الفقه الإسلامي، الذي يدفع فيه الثمن أولاً وتؤجل السلعة. لذلك يكيَّف هذا النوع من البيع الإلكتروني على أنه "سلم في المعاصرة" حيث اجتمع العقد ودفع الثمن، وأُخّر تسليم المبيع.

٥-البيع عبر مواقع التواصل: يُكيّف على أنه بيع عادي إذا تم الاتفاق والتسليم فورًا، وإلا فيكيف على أنه سلم في المعاصرة. البيع عبر مواقع التواصل مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام، قد يتم بإحدى الطريقتين:

أ- أن يتم الاتفاق والدفع والتسليم فوراً: مثل أن يتفق شخصان على سلعة معينة عبر المحادثة النصية، ثم يلتقيان ويتم تسليم السلعة ودفع الثمن في نفس اللقاء. فهذا يُكيَّف على أنه بيع نقدي عادي، لاتحاد زمان العقد والدفع والتسليم.

ب- أن يتفقا على السلعة والسعر عبر مواقع التواصل، ثم يدفع المشتري الثمن ويُؤخر تسليم السلعة: مثل أن يتفقا على بيع حاسوب محمول، ويدفع المشتري ثمنه عبر الإنترنت، ثم يستلم الحاسوب بعد أيام عن طريق الشحن. ففي هذه الحالة يُكيَّف البيع على أنه سلم في المعاصرة، لاجتماع العقد ودفع الثمن وتأخير التسليم.

وهناك تكييفات فقهية أخرى تختلف عن التكييفات السابق ذكرها، وذلك بناءً على اختلاف آلية وكيفية إتمام عملية البيع الإلكتروني. فكل نوع من أنواع البيع الإلكتروني المستجدة قد يحتاج إلى تكييف فقهي مناسب يربطه بأحكام البيوع الفقهية المعروفة، بحسب ما يتفق مع طبيعته وكيفية إبرامه، وذلك لاستنباط الأحكام والضوابط الشرعية الملائمة لهذا النوع من البيع، بناءً على التكييف الفقهي المناسب له.

المبحث السابع– البيع الإلكتروني بوصفه من العقود المستجدة

أصبح التعامل بالعقود المستحدثة، ضرورة ملحة في عصرنا الحالي. ابتكر الإنسان هذه العقود لتنظيم، وتسهيل معاملاته المتنوعة في ظل التطور التكنولوجي. رغم حداثتها، فإن هذه العقود لا تنفصل جوهريًا عن العقود المقررة في الفقه الإسلامي. تحافظ العقود المستحدثة على ماهية العقود الأصلية مع تطوير في الصيغة والأسلوب لتلائم العصر الحديث.

تلتزم هذه العقود بالضوابط العامة للعقود المعتبرة شرعًا. تنبثق من العقود الأصلية مع مراعاة المستجدات العصرية. تستخدم أساليب ووسائل حديثة تتناسب مع التطور التكنولوجي. تهدف إلى تحقيق مصالح العباد بما يتوافق مع روح الشريعة ومقاصدها. لذا حاول الباحث في هذا المطلب إلقاء الضوء على حقيقة هذه العقود المستحدثة، وأحكامها، والحكمة من تشريعها.

المطلب الأول – تعريف العقود المستجدة:

العقود المستجدة كما جاء به شبير بأنها: "القضايا المالية التي استحدثها الناس في العصر الحديث، أو القضايا التي تغير موجب حكمها؛ نتيجة التطور، وتغير الظروف، أو القضايا التي تحمل اسما جديدا، أو القضايا التي تتكون من عدة صور قديمة"[٧٠]. يشتمل التعريف على عناصر أربعة، كما يلي:

١. العقود التي لم تكن من قبل، وقد استحدثها الناس، كالمناقصة.[٧١]

٢. العقود التي تتكون من صور المعاملات القديمة، ولكنها تحمل أسماء جديدة.

---

[٧٠] محمد عثمان شبير، **المعاملات المالية المعاصرة**، (القدس: دار النفائس، ط ٦، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م)، ج١.ص١٠.

[٧١] المناقصة، هي: "طريقة تستهدف اختار من يتقدم بأقل عطاء أو أفضله في إنجاز عمل معين مع مطابقته للشروط والمواصفات" انظر: عبد الله المطلق، **عقد التوريد**، ص ٤٤.

٣. العقود المالية التي تغير موجب الحكم عليها؛ نتيجة تغير الأعراف، مثل؛ اشتراط تسليم العقار بعد بيعه، أما اليوم فيكتفي بتسجيله في السجل العقاري.

٤. العقود المركبة من عدد من العقود المألوفة.[٧٢]

المطلب الثاني – حكم العقود المستجدة:

عرف العرب أنواعًا كثيرة من العقود، وما زال الناس يستحدثون أنواعًا جديدة تلبية للحاجات المتجددة. فهل تقتصر المعاملات على ما أجازه الشرع، أم يجوز استحداث عقود غير مألوفة حسب الحاجة؟ اتجه الفقهاء في حكم هذه العقود المستجدة إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: ذهب جمهور الفقهاء (من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة) إلى أن الأصل في العقود المستحدثة وما يتصل بها من شروط هو الإباحة، ما لم تثبت مخالفتها للشرع. رغم أن بعض أصول هذه المذاهب تبنى على أن الأصل في العقود والشروط الحظر، إلا أنهم يتوسعون في إجازتها وفق أصول كالقياس، والعرف، والاستحسان، والمصالح المرسلة[٧٣].

الاتجاه الثاني: ذهب الظاهرية إلى أن ما يستحدثه الناس من عقود يعد باطلًا إلا ما أجازه الشرع صراحة.

يرجع منشأ الخلاف إلى اختلاف المنهجية في الأخذ بالأدلة. فمن أخذ بظواهر النصوص ذهب إلى أن الأصل في العقود المنع، وهو رأي الظاهرية. ومن أعمل الرأي وأخذ بمفهوم النص ذهب إلى أن الأصل في العقود الإباحة، وهو رأي الجمهور.[٧٤]

ثمرة الخلاف: تظهر أهمية هذا الخلاف الفقهي عندما ينشئ المتعاقدان عقدًا من العقود المعتبرة شرعًا، ولكن بأسلوب مستحدث. وتترتب على هذا الخلاف النتائج التالية:

---

[٧٢] محمد عثمان، شبير، **المعاملات المالية المعاصرة**، ج١.ص١٢.

[٧٣] عبد الرزاق سليمان، **"التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي"**، (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإسلامية بغزة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م)، ج١، ص٢٥.

[٧٤] ابن تيمية، **مجموعة الفتاوى**، ج ٢٩، ص ١٢٦.

١-وفقًا للرأي الأول (رأي الجمهور): يتمتع المتعاقدان بحرية إبرام ما يشاؤون من العقود التي تحقق مصالحهم، شريطة عدم معارضتها لنص شرعي صريح. هذا الرأي يفتح المجال لابتكار صيغ تعاقدية جديدة تلبي احتياجات العصر.

٢- وفقًا للرأي الثاني (رأي الظاهرية): لا يُسمح للناس بإنشاء عقود جديدة. فهذا الرأي يقيد التعاملات بالعقود التي ورد الشرع بإباحتها صراحة، وما عدا ذلك فحكمه المنع. هذا النهج قد يحد من مرونة المعاملات في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية.

هذا الاختلاف له أثر كبير في تكييف العقود المستجدة، خاصة في مجال المعاملات الإلكترونية والتجارة الرقمية، حيث تظهر الحاجة المستمرة لصيغ تعاقدية مبتكرة.

المطلب الثالث- الحكمة من مشروعية العقود المستجدة:

تكمن الحكمة من مشروعية العقود المستجدة في تيسير سبل الحصول على المطالب المختلفة وتحقيق الرغبات المتنوعة بكفاءة وسرعة. فمع تطور الوسائل والتقنيات الحديثة، أصبح بإمكان التجار إبرام العقود دون الحاجة لمغادرة منازلهم أو تحمل مشقة السفر. هذا التيسير يتماشى مع مقاصد الشريعة في رفع الحرج عن الناس وتسهيل معاملاتهم. فلو حُكم ببطلان هذه العقود المستجدة، لوقع الناس في ضيق وحرج، وتعطلت الحركة التجارية في الأسواق، وهو ما يتعارض مع روح الشريعة.[٧٥]

إن العصر الحالي يشهد اتساعًا في آفاق الصفقات التجارية وتنوعًا في أشكالها، مما أدى إلى ظهور عقود لم تكن معروفة سابقًا. هذه العقود الجديدة، وإن ابتعدت في شكلها عن الأصول المعتبرة في كتب الفقه القديمة، إلا أنها تحقق مصالح ومنافع معتبرة شرعًا، كان يصعب تحقيقها في الماضي. وعليه، فإن مشروعية هذه العقود تأتي استجابة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، مع الحفاظ على المقاصد الشرعية في المعاملات. هذا النهج

---

[٧٥] عبد الرزاق سليمان، **"التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي"** (بحث تكميلي لنيل الدرجة الماجستير في الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م)، ج١، ص٣١.

يعكس مرونة الشريعة الإسلامية وقدرتها على استيعاب المستجدات بما يحقق مصالح الناس ويلبي احتياجاتهم المعاصرة.[٧٦]

المبحث الثامن– العقود التي لها علاقة بالبيع الإلكتروني:

يوجد العديد من العقود التي لها علاقة مباشرة بالبيع الإلكتروني، ومن أهم هذه العقود[٧٧]:

١. عقد البيع: وهو العقد الرئيسي في البيع الإلكتروني، حيث يتم بموجبه تبادل السلعة مقابل الثمن عبر وسائل إلكترونية.

٢. عقد الإجارة: مثل استئجار تاجر لمواقع إلكترونية لعرض السلع أو الخدمات.

٣. عقد السلم: مثل شراء مشترٍ لسلعة إلكترونية تُسلَّم في المستقبل.

٤. عقد الاستصناع: مثل تصنيع برمجيات أو تطبيقات إلكترونية.

٥. عقد المزايدة أو بيع المزاد: مثل طرح سلعة للبيع عن طريق المزايدة الإلكترونية على أعلى سعر معروض عبر منصات متخصصة..

٦. عقد الوكالة: مثل تفويض وسيط إلكتروني بالبيع أو الشراء.

٧. عقد الكفالة: مثل ضمان البائع لسلامة المنتجات أو ضمان المشتري لدفع الثمن.

٨. عقد الوديعة: مثل إيداع مبالغ الدفع لدى جهة محايدة لحين استلام البضاعة.

٩. عقد المضاربة: مثل مشاركة أحد الأطراف في رأس مال مشروع تجاري إلكتروني.

١٠. عقد المزارعة والمساقاة: مثل استصناع منتجات إلكترونية بمواد خام مقدمة من أحد الطرفين.

١١. عقد القرض: كأن يقترض المشتري لسداد ثمن مشترياته الإلكترونية.

١٢. عقد الرهن: مثل رهن البائع أو المشتري بعض أصوله كضمانة للحصول على تمويل من أجل القيام بمعاملات تجارية إلكترونية.

---

[٧٦] عبد الرزاق سليمان، "**التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي**" (بحث تكميلي لنيل الدرجة الماجستير في الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م)، ج١، ص٣١.

[٧٧] مظهر الدين فايز ومحمد فؤاد سواري وأحمد محمد حسني، "التكييف الفقهي للبيع الإلكتروني والعقود ذات الصلة به"، مجلة الرسالة، (١) ٨، (٢٠٢٤)، ص ٦.

١٣. عقد التأمين: لتغطية أخطار الشحن أو عيوب المنتجات المباعة إلكترونياً.

وفيما يلي تفصيل العلاقة بين هذه العقود بالبيع الإلكتروني.

الجدول ٢: العقود التي لها علاقة بالبيع الإلكتروني

الرقم	العقد	الوصف	تطبيقه في البيع الإلكتروني
١	البيع	مبادلة المال بالمال تمليكاً وتملكاً	العقد الرئيسي في البيع الإلكتروني
٢	الإجارة	عقد على منفعة مباحة معلومة بعوض معلوم	استئجار مواقع إلكترونية لعرض السلع أو الخدمات
٣	السلم	بيع سلعة موصوفة في الذمة بثمن يدفع عاجلاً	شراء سلعة إلكترونية تُسلَّم في المستقبل
٤	الاستصناع	طلب صنع سلعة بمواصفات محددة	تطوير برمجيات أو تطبيقات إلكترونية
٥	المزايدة	بيع السلعة لأعلى سعر معروض	المزادات الإلكترونية عبر منصات متخصصة
٦	الوكالة	تفويض شخص للتصرف نيابة عن آخر	توكيل وسيط إلكتروني بالبيع أو الشراء
٧	الكفالة	التزام بأداء حق مالي على الغير	ضمان البائع لسلامة المنتجات أو ضمان المشتري لدفع الثمن
٨	الوديعة	تسليط الغير على حفظ المال	إيداع مبالغ الدفع لدى جهة محايدة لحين استلام البضاعة
٩	المضاربة	شراكة بين رأس المال والعمل	استثمار في مشروع تجاري إلكتروني
١٠	المزارعة والمساقاة	اتفاق على زراعة أرض أو رعاية أشجار مقابل حصة من الناتج	تقديم مواد خام لإنتاج منتجات إلكترونية مع تقاسم الأرباح
١١	القرض	تمليك مال على أن يرد مثله	اقتراض لسداد ثمن المشتريات الإلكترونية
١٢	الرهن	حبس مال كضمان لدين	رهن أصول كضمانة للحصول على تمويل للتجارة الإلكترونية
١٣	التأمين	عقد لتغطية المخاطر مقابل أقساط	تغطية أخطار الشحن أو عيوب المنتجات المباعة إلكترونياً

المطلب الأول– عقد البيع:

البيع في التعاقد التقليدي عبارة عن: "مبادلة المال بالمال تمليكاً وتملكاً".[٧٨]

ويعد عقد البيع أهم العقود المرتبطة بالبيع الإلكتروني، إذ يتم من خلاله الاتفاق بين البائع والمشتري على تبادل السلعة بالثمن باستخدام وسائل الكترونية مثل الإنترنت أو الهاتف المحمول. ومن خصائص هذا النوع من البيع أن التعاقد يتم عن بُعد دون لقاء مادي بين الطرفين، كما تتم عملية دفع الثمن إلكترونياً عبر بوابات الدفع الإلكتروني أو التحويل المصرفي، في حين يتم تسليم السلعة عبر شركات الشحن أو البريد السريع. ومن مميزات هذا النوع من البيع أيضًا إمكانية استبدال السلعة أو إرجاعها عند ظهور عيب بها، إضافة إلى توثيق العقد والمحادثات الخاصة به إلكترونيًا.

المطلب الثاني– عقد الإجارة:

عرفه النجدي الإجارة بقوله: "عقد على منفعة مباحة معلومة، من عين معينة أو موصوفة في الذمة، مدة معلومة. أو عمل معلوم بعوض معلوم".[٧٩] ولخصها الموسوعة الفقهية الكويتية: "عقد معاوضة على تمليك منفعة بعوض"[٨٠].

يلعب عقد الإجارة دورًا مهمًا في مجال التجارة الإلكترونية، حيث يحتاج التجار ومقدمو الخدمات إلى استئجار مواقع إلكترونية لعرض وبيع منتجاتهم أو خدماتهم. على سبيل المثال، يلجأ التجار ومقدمو الخدمات عبر الإنترنت إلى استئجار مساحات على خوادم شركات استضافة المواقع. بموجب هذا العقد، يدفع التاجر مبلغًا محددًا للشركة مقابل توفير مساحة على خوادمها لاستضافة موقعه الإلكتروني لفترة متفق عليها. تلتزم الشركة

---

[٧٨] الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٢، ص٢.

[٧٩] عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، **الإحكام شرح أصول الأحكام**، (الرياض: دار قاسم، ط٢، ١٤٠٦ هـ)، ج٣، ص٢٦٨.

[٨٠] **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج ١ ص ٢٤٥.

بتوفير الدعم الفني وضمان استمرارية عمل الموقع طوال مدة العقد، بينما يحصل التاجر على حق استخدام تلك المساحة لعرض منتجاته أو خدماته.

المطلب الثالث– عقد السلم:

عقد السلم عبارة عن عقد يوجب الملك في الثمن عاجلا وفي المثمن آجلا.[٨١] **فعقد السلم** ينطوي على بيع سلعة موصوفة في الذمة بثمن يدفع المشتري (المسلم إليه) نقداً عند العقد، ويسلم البائع (المسلم) السلعة في وقت لاحق.

في سياق التجارة الإلكترونية، هو أن يشتري المشتري السلعة من البائع عبر موقع الكتروني، ولكن يتفقان على أن يسلمها البائع في وقت مستقبلي. فعلى سبيل المثال، قد يشتري شخص هاتفا محمولا الآن ويدفع ثمنه، ولكن يتفق مع البائع على أن يرسله له بعد شهر مثلا عندما يتوفر لديه. فيحصل البائع على الثمن الآن ويلتزم بتسليم الهاتف في الموعد المتفق عليه مستقبلا. ويجوز بيع السلم في كل السلعة. وهذا النوع من البيع يسمى بيع السلم في الفقه الإسلامي.

المطلب الرابع– عقد الاستصناع:

عقد الاستصناع: "عقدٌ يشترى به في الحال شيءٌ مما يصنع صنعًا يلتزم به البائع بتقديمه مصنوعًا بمواد من عنده، بأوصاف معينة، وبثمن محدد"[٨٢]. بمعنى آخر، هو اتفاق يطلب فيه شخص من آخر تصنيع سلعة بمواصفات محددة مقابل ثمن متفق عليه.

في سياق التجارة الإلكترونية، يمكن تطبيق هذا المفهوم كالتالي: قد يطلب تاجر من مبرمج تطوير برنامج أو تطبيق إلكتروني بخصائص ومواصفات محددة مقابل مبلغ مالي متفق

---

[٨١] عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي، **الاختيار لتعليل المختار**، (بيروت: مطبعة الحلبي، د.ط، ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م)، ج٢، ص٣٤.

[٨٢] عبد الله بن عمر بن حسين، **العقود المضافة إلى مثلها**، (الرياض: دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣ م)، ج١، ص١٢٢.

عليه. في هذه الحالة المبرمج هو الصانع الذي يقوم بتصنيع وتطوير البرنامج حسب الطلب، والتاجر هو طالب الصنع الذي يحدد المواصفات ويدفع الثمن.

المطلب الخامس– عقد المزايدة:

عقد المزايدة أو بيع المزاد هو في عقد التقليدي عبارة عن: "معاوضة يعتمد دعوة الراغبين نداء، أو كتابة للمشاركة في المزاد ويتم عند رضا البائع." [٨٣]

ويتم في عقد المزايدة طرح السلعة للبيع عن طريق المزايدة على أعلى سعر معروض. ويتم ذلك عادة من خلال منصات إلكترونية متخصصة في المزادات، حيث يتنافس المشترون على شراء السلعة من خلال تقديم عروض أسعار متصاعدة إلكترونياً إلى أن يتم إسناد المزاد لأعلى عرض مقدم. وتخضع هذه العقود لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية من حيث الصحة والانعقاد والالتزامات والشروط، مع مراعاة خصوصية التعامل الإلكتروني.

المطلب السادس– عقد الوكالة:

عقد الوكالة عبارة عن: "استنابة جائز التصرف مثله فيما له عليه تسلط أو ولاية ليتصرف فيه"[٨٤]، أي: تفويض شخص قادر على التصرف من قبل من يملك حق التصرف، ليتصرف بالنيابة عنه فيما له سلطة عليه.

وفي العقد الإلكتروني، قد يحتاج التجار إلى من يقوم ببيع أو شراء بضائعهم عبر الإنترنت نيابة عنهم، فيلجؤون إلى توكيل أشخاص أو شركات متخصصة للقيام بهذه المهمة كوكلاء إلكترونيين، والوكالة بالاستثمار. وذلك من خلال عقد يفوض فيه التاجر هذا الوكيل ببيع أو شراء منتجات معينة نيابة عنه عبر الإنترنت مقابل عمولة. ويمكن للوكيل الإعلان والترويج للمنتجات، والتفاوض على الأسعار، وإتمام صفقات البيع والشراء ضمن

---

[٨٣] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج٧، ص١٨٢.

[٨٤] محمد عبد الرؤوف المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق: محمد رضوان الداية، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤١٠هـ)، ج١، ص٧٣٢.

صلاحيات محددة. على أن يزود الوكيل صاحب المنتجات بتقارير دورية عن المبيعات والمشتريات.

المطلب السابع– عقد الكفالة:

الكفالة شرعًا: "التزام رشيد إحضار من عليه حق مالي إلى ربه"[٨٥]، أي: التزام الكفيل العاقل الرشيد بجلب وتقديم المدين إلى الدائن ليطالبه بحقه المالي عند استحقاقه. والهدف من الكفالة ضمان حصول الدائن على حقه من المدين. فإذا لم يقم المدين بالسداد، كان الكفيل ملزماً شرعاً بأداء الدين عنه. ويأتي دور هذا العقد في البيع الإلكتروني فيما يلي:

١– كفالة البائع لسلامة المنتجات: حيث يتعهد البائع أمام المشتري بضمان جودة المنتجات المباعة إلكترونياً وخلوها من العيوب لفترة محددة. فإذا ظهر عيب، يلتزم البائع بإصلاح العيب أو استبدال المنتج مجاناً.

٢– كفالة المشتري لدفع الثمن: حيث يكفل المشتري للبائع سداد قيمة المنتجات المشتراة في الموعد المتفق عليه. فإذا لم يسدد، يصبح الكفيل ملزماً بالوفاء بالدين عنه.

وتخضع عقود الكفالة هذه للقواعد العامة للكفالة في الفقه الإسلامي من حيث الالتزامات والشروط وانتهائها.

المطلب الثامن– عقد الوديعة:

عقد الإيداع في التعاقد التقليدي عبارة عن: "تسليط الغير على حفظ ماله صريحاً أو دلالة."[٨٦] وهذا يعني أن شخصًا يأتمن آخر على حفظ ماله لفترة معينة، سواء تم ذلك بطلب مباشر أو بشكل ضمني متفق عليه.

وفي المجال الإلكتروني، يمكن تطبيق عقد الوديعة عند شراء بضائع عبر الإنترنت. يقوم المشتري بإيداع ثمن السلعة لدى جهة وسيطة محايدة وموثوقة، كالبنوك مثلاً. تتولى هذه

---

[٨٥] عبد العزيز بن محمد السلمان، **الأسئلة والأجوبة الفقهية**، (د.م: د.ط، ١٤١٢هـ)، ج٤، ص٤٥٧.

[٨٦] ابن عابدين، **حاشية ابن عابدين**، (بيروت: دار الفكر، ط٢، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م)، ج٤، ص ٥١٥.

الجهة الإشراف على عملية تسليم البضاعة للمشتري. إذا تم التسليم وفق الشروط المتفق عليها، تقوم بتحويل المبلغ للبائع. وفي حال عدم إتمام التسليم كما هو مخطط، تُعيد المبلغ إلى المشتري. يهدف هذا الإجراء إلى حماية حقوق كلا الطرفين، وضمان تنفيذ العقد بشكل صحيح تحت إشراف جهة محايدة.

المطلب التاسع– عقد المضاربة:

عقد المضاربة في سياق التعاقد التقليدي يُعرّف بأنه: "عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما نقدا إلى الآخر ليتجر فيه، على أن يكون الربح بينهما حسب ما يتفقان عليه"[٨٧].

وفي المجال الإلكتروني يمكن لأصحاب رؤوس الأموال استثمار أموالهم في مشاريع تجارية حيث يقدم المستثمر (رب المال) مبلغًا محددًا إلى شخص ذي خبرة في مجال التجارة الإلكترونية (المضارب)، ويستخدم المضارب هذا المبلغ لإنشاء وإدارة متجر إلكتروني أو مشروع ربحي عبر الإنترنت. وفي المضاربة يتفق الطرفان مسبقًا على نسب توزيع الأرباح، وفي حالة الخسارة، يتحملها صاحب رأس المال وحده، ما لم تكن ناتجة عن إهمال أو تقصير من المضارب[٨٨].

المطلب العاشر– عقد المزارعة والمساقاة:

عقد المزارعة هو اتفاق بين مالك الأرض والمزارع، حيث يتولى المزارع زراعة الأرض مقابل حصة محددة من المحصول. أما عقد المساقاة فهو اتفاق بين صاحب الأشجار والمساقي، حيث يقوم الأخير برعاية الأشجار وسقيها مقابل نسبة متفق عليها من الثمار.[٨٩]

في سياق التجارة الإلكترونية، يمكن تطبيق مفهوم مشابه. فقد يقدم أحد الأطراف المواد الأولية أو التصاميم لطرف آخر لإنتاج منتجات إلكترونية مثل البرمجيات أو

---

[٨٧] سيد سابق، **فقه السنة**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط ١٤٢٠،٣هـ)، ج٢، ص٢٠٢.

[٨٨] انظر: **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج ٣٨ ص ٤٠-٥٥.

[٨٩] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج ٦، ص ٤٦٦.

التطبيقات، ثم يتقاسم الطرفان الأرباح الناتجة عن بيع هذه المنتجات وفق نسب متفق عليها مسبقًا. هذا النموذج يعكس جوهر العقود التقليدية، حيث يقدم طرف الموارد الأساسية، بينما يساهم الطرف الآخر بالعمل والخبرة، ويشتركان في الناتج النهائي.

المطلب الحادي عشر– عقد القرض:

عقد القرض كما عرفه الفقهاء هو: "تمليك شخص لآخر عينا من المثليات له قيمة مالية مما لا ينتفع به إلا باستهلاكه، ويكون ذلك بمحض التفضل بمعنى أن تكون منفعة القرض عائدة على المقترض فقط".[٩٠]

وهكذا يلعب عقد القرض دوراً مهماً في تسهيل التعاملات التجارية الإلكترونية، حيث قد يحتاج البائع إلى اقتراض مبالغ مالية من المصارف أو المؤسسات المالية لتمويل عمليات الشراء من الموردين والاستعداد للبيع الإلكتروني، كما قد يقترض المشتري الأموال من أجل القدرة على سداد ثمن مشترياته الإلكترونية، مع مراعاة الضوابط الشرعية في تجنب الربا واستبداله بأساليب إسلامية مثل المرابحة والمضاربة.

المطلب الثاني عشر – عقد الرهن:

عقد الرهن: "احتباس العين وثيقة بالحق يستوفى الحق من ثمنها أو من ثمن منافعها عند تعذر أخذه من الغريم" [٩١]. أي: حبس شيء عيني كضمان لدين، يستوفى الدين من ثمن بيعه أو استغلاله عند عدم قدرة المدين على السداد. وعقد الرهن ضمان للوفاء بالالتزامات المالية دون حرمان المدين من استعمال ملكه.

يمكن استخدام عقد الرهن في المعاملات التجارية الإلكترونية. فعند طلب قرض من أجل القيام بمشروع تجاري إلكتروني، يمكن للمقترض أن يرهن أصولاً لديه كضمان لسداد القرض، كأن يرهن البائع بعض أصول متجره الإلكتروني كالمخزون أو المعدات لصالح الجهة

---

[٩٠] مجموعة من المؤلفين، **الفتاوى الاقتصادية**، ج٣، ص٣٢٤.

[٩١] **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، (جدة: منظمة المؤتمر الإسلامي) عدد ٧، ص ١٤١٣.

المقرضة، أو أن يرهن المشتري بعض أصوله كضمانة لقرض حصل عليه لشراء بضاعة بالتجارة الإلكترونية، ويكون الرهن حقاً للدائن المرتهن (المقرض) في التنفيذ على المال المرهون عند تعثر المدين (المقترض) عن السداد. مع مراعاة الضوابط الشرعية لعقد الرهن.

المطلب الثالث عشر – عقد التأمين:

عقد التأمين في التعاقد التقليدي بشكل مباشر عبارة عن "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن، ويتحمل بمقتضاه المؤمن تبعة مجموعة من المخاطر بإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء"[٩٢]

عقد التأمين في التجارة الإلكترونية يكون بأن يدفع البائع أو المشتري مبلغاً معيناً لشركة التأمين، فتلتزم الشركة بتعويضه عن أي خسارة أو ضرر قد يلحق بالبضاعة أثناء الشحن، أو بسبب وجود عيوب بالمنتج بعد البيع. فيحصل المؤمن له على التعويض المناسب من شركة التأمين التي تغطي تلك المخاطر، مقابل قسط التأمين الذي دفعه في البداية.

هناك فرق أساسي بين عقد التأمين التقليدي وعقد التكافل الإسلامي في التجارة الإلكترونية[٩٣]:

أ–في التأمين التقليدي، يدفع المؤمن له (البائع أو المشتري) قسطاً لشركة التأمين مقابل أن تعوضه عن الخسائر المغطاة في العقد. وتهدف الشركة للربح من أقساط التأمين. والتأمين التقليدي ينطوي على الغرر والجهالة، حيث إن المؤمن لا يعرف مقدار ما سيدفعه

---

[٩٢] **أبحاث هيئة كبار العلماء**، ج٤، ص٣٧.

[٩٣] موقع إسلام ويب، "الفرق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني"، فتوى رقم: ٢٢٨١٧٨، الاطلاع عليه بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://www.islamweb.net/ar/fatwa/228178

من أقساط مقابل ما سيحصل عليه من تعويض. لذا فإن معظم العلماء يحرمون التأمين التقليدي لما فيه من مخالفة للشريعة.

ب- أما التكافل الإسلامي فيقوم على مبدأ التعاون والتضامن بين مجموعة من الأفراد، حيث يتفقون على الاشتراك في صندوق تكافلي بهدف تعويض بعضهم البعض عند وقوع أي خسارة مالية مغطاة بالاتفاقية، ويدفع كل مشترك مبلغاً دورياً إلى هذا الصندوق على سبيل التبرع والمساعدة؛ وعند وقوع خسارة مغطاة لأحد المشتركين، يتم تعويضه من مبالغ صندوق التبرعات. وتأخذ شركة التكافل نسبة معينة من المبالغ التي يدفعها المشتركون كرسوم إدارية لتغطية تكاليف إدارة وتشغيل نظام التكافل.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل **ماهية عقد البيع الإلكتروني وتكييفه الفقهي**، من خلال ثمانية مباحث رئيسية شملت الجوانب النظرية والفقهية والتطبيقية لهذا النوع من العقود. وقد خلص الفصل إلى مجموعة من النتائج الرئيسية التي تعكس طبيعة البيع الإلكتروني وضوابطه الشرعية:

١. **مفهوم عقد البيع الإلكتروني** :تم تعريف عقد البيع الإلكتروني بأنه اتفاق يتم إبرامه بين طرفين عبر وسائط إلكترونية لنقل ملكية سلعة أو خدمة مقابل ثمن محدد. يتميز هذا النوع من العقود بخصائص فريدة، مثل التباعد المكاني بين الأطراف، والوساطة الإلكترونية، والسرعة في الإبرام والتنفيذ، والطابع الدولي.

٢. **أركان العقد الإلكتروني وشروطه** :تم تحليل أركان عقد البيع الإلكتروني، والتي تشمل الصيغة (الإيجاب والقبول)، والأطراف، والمحل. كما تمت دراسة شروط الإيجاب والقبول في البيئة الإلكترونية، مثل وضوح الدلالة على مراد العاقدين، وموافقة القبول للإيجاب، واتصال القبول بالإيجاب في المجلس الإلكتروني.

٣. **أطراف العقد الإلكتروني** :تمت دراسة شروط أطراف العقد، وهي الأهلية والولاية، مع التركيز على التحديات التي تواجه التحقق من هذه الشروط في البيئة الرقمية.

ورغم صعوبة إثبات توافر هذه الشروط إلكترونيًا، يبقى حق الأطراف في اللجوء للقضاء محفوظًا في حالة النزاع.

٤. **التكييف الفقهي للبيع الإلكتروني** :تم تكييف البيع الإلكتروني فقهيًا، حيث تبين أنه يمكن إدراجه تحت مظلة العقود الشرعية المعروفة، مثل بيع المزايدة، أو المساومة، أو البيع الفوري، أو السلم، حسب طبيعة المعاملة وآلية إتمامها. كما تم التأكيد على أن الأصل في العقود المستجدة، ومنها البيع الإلكتروني، هو الإباحة ما لم تخالف نصوصًا شرعية صريحة.

٥. **البيع الإلكتروني كعقد مستجد** :تم تحليل البيع الإلكتروني بوصفه من العقود المستجدة، مع التأكيد على مرونة الفقه الإسلامي في التعامل مع المستجدات التقنية. وقد تبين أن هذا النوع من العقود يتماشى مع مقاصد الشريعة في تحقيق مصالح العباد وتلبية احتياجاتهم المتجددة.

٦. **العقود ذات العلاقة بالبيع الإلكتروني** :تمت دراسة العقود التي ترتبط بالبيع الإلكتروني، مثل الإجارة، والاستصناع، والوكالة، والكفالة. وقد أظهرت الدراسة أن فهم هذه العقود وأحكامها الشرعية يُعد ضروريًا لضمان سلامة المعاملات الإلكترونية.

٧. **التكافل الإسلامي كبديل للتأمين التقليدي** :تم تسليط الضوء على دور التكافل الإسلامي كبديل شرعي للتأمين التقليدي في مجال التجارة الإلكترونية. حيث يوفر التكافل حماية للأطراف المتعاملة دون الوقوع في محاذير الغرر والربا، مما يفتح المجال لابتكار منتجات تأمينية إسلامية تلبي احتياجات التجارة الإلكترونية المتنامية.

٨. **مرونة الفقه الإسلامي** :أظهرت الدراسة أن الفقه الإسلامي قادر على استيعاب المستجدات التقنية والتجارية، وتقديم أحكام وضوابط تضمن مشروعية المعاملات الإلكترونية، مع الحفاظ على مرونة كافية لمواكبة التطورات المستقبلية في هذا المجال.

الفصل الثالث
محل العقد البيع الإلكتروني

تمهيد

محل العقد هو العنصر الأساسي الذي يقع عليه الاتفاق بين المتعاقدين، ويُعد محورًا لانعقاد العقد وترتب آثاره. فهو يمثل موضوع التعاقد والغرض الذي يسعى الطرفان إلى تحقيقه من خلال العقد. وفي العقود المالية، يتكون محل العقد عادة من عنصرين رئيسيين: المثمن (السلعة أو الخدمة) والثمن (المقابل المالي).

وتنطبق هذه المفاهيم بشكل واضح على عقود المعاوضات المالية التقليدية، مثل:

١. عقد البيع: حيث يكون محل العقد هو المبيع (المثمن) والثمن.

٢. عقد الإجارة: حيث يكون المحل هو المنفعة المؤجرة (المثمن) والأجرة (الثمن).

٣. عقد السلم: حيث يكون المحل هو المسلم فيه (المثمن) وثمنه.

٤. عقد الاستصناع: حيث يكون المحل هو المصنوع (المثمن) وأجرة صنعه (الثمن).

وفي العقود الإلكترونية، تظل هذه المفاهيم قائمة، ولكن مع اختلافات ناتجة عن طبيعة البيئة الإلكترونية. ففي البيع الإلكتروني، قد يكون المثمن سلعة مادية أو رقمية أو خدمة إلكترونية، بينما يكون الثمن هو المبلغ المدفوع عبر وسائل الدفع الإلكترونية. ومن أمثلة ذلك:

١-شراء منتجات إلكترونية عبر الإنترنت: حيث يكون المثمن هو المنتج، والثمن هو المبلغ المدفوع لشرائه.

٢-الإيجار الإلكتروني: حيث يكون المثمن هو المنفعة الإلكترونية (كخدمة اشتراك في موقع أو تطبيق)، والثمن هو المبلغ المدفوع مقابل هذه المنفعة.

٣-عقود الخدمات الإلكترونية: حيث يكون المثمن هو الخدمة المقدمة، والثمن هو المقابل المالي لها.

ومحل العقد في البيع الإلكتروني قد يكون مالاً أو غير مال، مثل الخدمات أو الحقوق الرقمية التي لا تكون شيئًا ماديًا ملموسًا، لكنها قابلة للبيع والشراء. مثال :الاشتراك في منصة بث أفلام، أو شراء برنامج إلكتروني (سوفتوير) أو دورة تدريبية عبر الإنترنت. هنا، محل العقد ليس شيئًا ماديًا، لكنه خدمة أو منتج رقمي له قيمة مالية. ولكن الغالب أن يكون مالاً نظرًا لطبيعة التعاملات الإلكترونية التي تعتمد على تبادل السلع والخدمات مقابل قيمة مالية. ولذلك، يكتسب المال أهمية كبيرة في البيع الإلكتروني، سواء كان سلعة مادية أو رقمية أو خدمة.

في هذا الفصل، سيتناول الباحث بالدراسة والتحليل محل العقد في البيع الإلكتروني، من خلال أحد عشر مبحثًا تغطي الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمثمن والثمن. ففي المبحث الأول، سيتم تعريف المال والمرجعيات التي تحدد مفهومه في البيع الإلكتروني. بينما يتناول المبحث الثاني عناصر المال في البيع الإلكتروني، وخصائصه التي تميزه عن المال في العقود التقليدية.

وفي المبحث الثالث، سيتم تحليل مفهوم المثمن في البيع الإلكتروني، مع بيان أنواعه وأقسامه في المبحث الرابع. أما المبحث الخامس، فيركز على شروط المثمن في البيع الإلكتروني، وكيفية تطبيق هذه الشروط في البيئة الإلكترونية. ويأتي المبحث السادس لدراسة مفهوم قبض المثمن في البيع الإلكتروني، وأثره على انعقاد العقد.

من جهة أخرى، يتناول المبحث السابع مفهوم الثمن في البيع الإلكتروني، بينما يُخصص المبحث الثامن لبيان ما يجوز جعله ثمناً في البيع الإلكتروني. وفي المبحث التاسع، سيتم تحليل كيفية دفع الثمن في البيع الإلكتروني، مع التركيز على الوسائل الإلكترونية المستخدمة. وأخيرًا، يُعنى المبحث العاشر بمفهوم قبض الثمن في البيع الإلكتروني، بينما يدرس المبحث الحادي عشر أثر قبض الثمن على انعقاد العقد وترتب آثاره.

من خلال هذه المباحث، يسعى الفصل إلى تقديم رؤية متكاملة لمحل العقد في البيع الإلكتروني، مع التركيز على الجوانب الفقهية والقانونية التي تحكمه، وبيان مدى توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول– تعريف المال والمرجع في تحديده في البيع الإلكتروني:

من المعروف بين الناس أن محل العقد في عقد البيع، سواء كان إلكترونيًا أو تقليديًا، هو المال. ومن هذا المنطلق، قام الباحث بتوضيح مفهوم المال في اللغة العربية وفي الاصطلاح الفقهي، استنادًا إلى آراء الفقهاء الإسلاميين. فقد تباينت آراء الفقهاء حول تحديد مفهوم المال، حيث اعتبر بعضهم أن المال هو ما يمكن تملكه والتصرف فيه بشكل قانوني، في حين أن آخرين اعتبروا أن المال يجب أن يكون شيئًا ذا قيمة مادية يمكن تداوله.

المطلب الأول– تعريف المال لغة: ما ملكه الإنسان من جميع الأشياء[٩٤]. والذي يفهم من تعاريفهم للمال: ما ملكه الإنسان من كل شيء، أي ما يمكن حيازته، فغير الحموز لا يعد مالاً كالسمك في الماء، والطير في الهواء، والشجر في الصحراء. ويشمل مصطلح "مال" كل ما يمتلكه الفرد أو تمتلكه الجماعة، بما في ذلك المتاع، والسلع التجارية، والعقارات، والنقود، والحيوانات. جمع كلمة "مال" هو "أموال"، ويمكن استخدامها بصيغة المذكر أو المؤنث، فيقال: "هو مال" أو "هي مال"[٩٥].

المال اصطلاحاً: اختلف الفقهاء في تعريف المال تبعاً لاختلافهم في اعتبار المنافع والأشياء غير المادية أموالاً أم لا. ولتحديد معنى المال اصطلاحاً عند الفقهاء يمكن تقسيم تعاريفهم إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: اتجاه فقهاء الحنفية، حيث عرّفوا المال بعدة تعريفات منها:

---

[٩٤] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١١ ص ٦٣٦.

[٩٥] ناصر الخوارزمي، **المغرب في ترتيب المعرب** (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.) ج ٢ ص ٢٧٨.

١ – عرّف السرخسي المال بأنه: "اسم لما هو مخلوق لإقامة مصالحنا به، ولكن باعتبار صفة التمول والإحراز".[٩٦]

٢– عرّف ابن عابدين المال بأنه: "ما يميل إليه الطبع، ويمكن ادخاره لوقت الحاجة".[٩٧]

٣– أخذت مجلة الأحكام العدلية تعريف ابن عابدين حيث عرّفت المجلة المال بأنه:" ما يميل إليه طبع الإنسان ويمكن ادخاره إلى وقت الحاجة منقولاً كان أو غير ذلك".[٩٨]

وخرج بقيد "ويمكن ادخاره إلى وقت الحاجة" كل ما لا يقع بيعه وشراؤه كحبة من القمح، وكل ما هو من المنافع غير المستقرة والتي لا يمكن ادخارها وحفظها.[٩٩]

وقد انتقد بعض العلماء المعاصرين هذا التعريف، لأنه ناقص وغير شامل. فالخضروات والفواكه تعتبر مالاً، وإن لم تُدخر لسرعة فسادها. كما أن الحكم بما يميل إليه الطبع غير مستقر، لأن بعض الأموال كالأدوية المرة والسموم تنفر منها الطباع رغم أنها أموال. [١٠٠]

من خلال تعريفات الحنفية السابقة يظهر أنهم يشترطون في المال شرطين[١٠١]:

١ – أن يكون المال قابلاً للحيازة والادخار.

٢ – أن يكون المال منتفعاً به انتفاعاً معتاداً بما جرت به عادة الناس في تموله.

الاتجاه الثاني: اتجاه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة، وقد وردت عنهم تعاريف متقاربة:

١– عرّف المالكية المال بأنه: "ما يقع عليه الملك، ويستبد به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه".[١٠٢]

---

[٩٦] [٩٦] محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، **المبسوط**، (بيروت: دار المعرفة، د.ت.)، ج ١١ ص ٧٩.

[٩٧] ابن عابدين، **حاشية ابن عابدين** ج٤، ص ٥٠١.

[٩٨] **مجلة الأحكام العدلية**، المادة ١٢٦.

[٩٩] على حيدر أفندي، **درر الحكام في شرح مجلة الأحكام**، (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩١م)، ج١، ص١١٦.

[١٠٠] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج٤ ص٢٨٧٧.

[١٠١] ابن عابدين، **حاشية ابن عابدين**، ج٤، ص ٥٠١.

[١٠٢] إبراهيم بن موسى الشاطبي، **الموافقات**، (القاهرة: دار عفان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، ج١، ص٣٢.

٢- عرف الشافعية المال بأنه "ما له قيمة يباع بها، ويلزم متلفه، وإن قلت، وما لا يطرحه الناس مثل الفلس، وما أشبه ذلك".[١٠٣]

٣- عرّف الحنابلة المال بأنه: " ما فيه منفعة مباحة بغير حاجة أو ضرورة".[١٠٤]

ومن خلال تعريف الجمهور يظهر أنهم اشترطوا شرطين في المال هما:

١. أن يكون الشيء مباح الانتفاع به شرعاً حال السعة والاختيار. ويؤيد ذلك قول النبي ﷺ: "يقول ابن آدم: مالي مالي! وهل لك من مالك إلا ما تصدقت فأمضيت، أو أكلت فأفنيت، أو لبست فأبليت"[١٠٥]

٢. أن يكون الشيء أو المال مما له قيمة بين الناس، سواء أكان عيناً أو منفعة (أي مادياً أو معنوياً).

المطلب الثاني- قول الراجح في تعريف المال:

بناءً على ما سبق، نرى أن تعريف الجمهور للمال هو الأنسب لموضوع البحث حول المال في المعاملات الإلكترونية، ويمكن تعريف المال بأنه: ما كان مباح الانتفاع وله قيمة بين الناس، سواء أكان عيناً أو منفعة.

هذا التعريف أنسب للمعاملات الإلكترونية للأسباب التالية:

١-المعاملات الإلكترونية تتضمن أموالاً منفعية كحقوق الملكية الفكرية، وهذه الأموال تعتبر ذات قيمة مالية وفق رأي جمهور الفقهاء.

٢-مفهوم الجمهور للمال أكثر مرونة وقابلية للتطور التكنولوجي وظهور أنواع جديدة من الأموال مثل الأموال الرقمية.

٣-في عصرنا الحالي، توجد أشكال من الأموال لم تكن معروفة في العصور السابقة، مثل النقود الورقية والأسهم والأوراق التجارية. وتعتبر هذه الأشكال من أثمن وأعز الأموال في الوقت الحاضر. لذلك، إذا قصرنا النظر على المال الذي كان موجوداً في عهد النبي ﷺ

---

[١٠٣] عبد الرحمن السيوطي، **الأشباه والنظائر**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م)، ج١، ص٣٢٧.

[١٠٤] ابن مفلح، **المبدع**، ج٣، ص٣٤٧.

[١٠٥] أخرجه أحمد في السنن الكبرى، أنظر: أحمد بن شعيب النسائي، **السنن الكبرى**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م)، ج٦، ص ١٤٨.

وأصحابه فقط، فإن ذلك سيكون تعسفاً وظلماً تجاه الفقراء وسيقيد نطاق الزكاة. قال أحمد فهمي أبو سنة: "فمقياس المالية تعارف الناس أن هذا الشيء مرغوب فيه ومنتفع به، أو عدم تعارفهم ذلك، ولا ريب أن هذا الأمر يتجدد على مر العصور واختلاف الأمكنة"[١٠٦].

المبحث الثاني– عناصر المال في البيع الإلكتروني:

قسم المال بشكل عام من حيث طبيعته وماهيته على اختلاف أنواعها إلى ثلاثة أقسام:

١–العين: ويقصد بها الأموال المادية الملموسة.

٢–المنفعة: ويقصد بها منافع الأعيان كالانتفاع بالسكنى ونحو ذلك.

٣–الحقوق: ويقصد بها الحقوق ذات القيمة المالية.

المطلب الأول: العين في البيع الإلكتروني

المراد بالعين في البيع الإلكتروني هنا المال الذي يمكن لمسه وتسليمه مادية من قبل الأطراف المتعاقدة ويشمل السلع المادية من المنقولات والعقارات.

والتعاقد على السلع المادية من المنقولات والعقارات عبر وسائل التعاقد الإلكترونية ممكن إلا أن هناك اختلافات بين النوعين:

أولاً– التعاقد على المنقولات إلكترونياً[١٠٧]:

أ–تتميز عمليات بيع وشراء المنقولات إلكترونياً بالسرعة والسهولة، فالمشتري يختار السلعة عبر الموقع الإلكتروني أو التطبيق، ثم يدفع ثمنها إلكترونياً.

ب–تنتقل ملكية المنقولات إلى المشتري بمجرد العقد ودفع الثمن، إلا أن حيازتها الفعلية تتم بتسليمها إليه.

ج–تكمن المشكلة في كيفية تسليم المنقول للمشتري، خاصة إذا كان بعيداً جغرافياً، وهنا يأتي دور شركات الشحن.

---

[١٠٦] أحمد فهمي، **العرف والعادة في رأي الفقهاء**، (مصر: مطبعة الأزهر، ط١، ١٩٤٧م)، ج١، ص١٣٦.

[١٠٧] الهاشمي، **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**، ج١، ص٣١٦.

ثانياً– التعاقد على العقارات إلكترونياً:

أ–يجوز بيع وشراء العقارات عبر الوسائل الإلكترونية، لكن القانون قد يشترط توثيق التصرفات المتعلقة بالعقارات في سجلات رسمية.

ب–ينعقد البيع الإلكتروني للعقار بالإيجاب والقبول عبر الوسائل الإلكترونية، إلا أن نقل الملكية يتطلب غالبا التسجيل في السجل العقاري.

ج–تبقى مسألة كيفية معاينة العقار قبل شرائه إحدى التحديات أمام انتشار بيع العقارات إلكترونياً.

المطلب الثاني: المنفعة في البيع الإلكتروني

تُعرّف المنفعة في الفقه الإسلامي بأنها: الفائدة التي تحصل باستعمال العين[١٠٨]. وقد اتفق الفقهاء على اعتبار المنفعة مالًا، تخضع لنفس الأحكام الشرعية التي تنطبق على الأموال من حيث البيع والإجارة وغيرها من المعاملات. ومن الأدلة التي استند إليها الفقهاء في اعتبار المنفعة مالًا ما يلي:

١–قول رسول الله ﷺ "من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه"[١٠٩]. فالحديث يدل على جواز بيع المنفعة، لأن الإجارة هي بيع المنفعة، فإذا جاز بيع المنفعة جازت إجارتها.

٢– جواز بيع المنافع مثل السكنى وانتفاع الدابة[١١٠] يدل على اعتبارها مالاً عند الفقهاء، لأن البيع لا يكون إلا في المال، فإذا جاز بيع المنفعة دل ذلك على اعتبارها مالاً معتبراً شرعًا يجري عليه ما يجري على الأموال من الأحكام.

٣–إجماع الفقهاء على جواز إجارة المنافع كالأراضي والدور ونحوها[١١١].

---

[١٠٨] **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج ٣٩ ص ١٠١.

[١٠٩] أخرجه محمد اسماعيل في صحيحه، أنظر: محمد اسماعيل، البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ)، ج٥، ص٣٣٠.

[١١٠] **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج ٣٩، ص ١٠٦.

[١١١] ابن قدامة، **المغني**، ج ٥ ص ٢٥٠.

والخدمات التي يتم تقديمها وتسليمها عبر الإنترنت مثل خدمة إعداد البرمجيات وقواعد البيانات والاستشارات الإلكترونية تدخل في مفهوم المنفعة، وتعتبر مالاً للأسباب التالية:

١- إنها ذات قيمة مالية ويمكن تقديرها بالنقود.

٢- يمكن استغلالها والانتفاع بها من خلال الاستخدام والاستعمال، فتدخل في مفهوم المنفعة.

٣- يجوز تملكها وبيعها وتداولها عرفا كسائر المنافع المالية.

٤- إنها تحقق مصلحة مشروعة للمستفيد منها، وهي بذلك ذات نفع وفائدة.

٥- إنها ناتجة عن عمل وجهد بذل في إنتاجها وإتاحتها، فلها قيمة وثمن.

لذلك فإن مثل هذه الخدمات الرقمية تدخل في مفهوم المنفعة المعتبرة مالاً، ويجوز التعامل فيها بالبيع والشراء وفق الضوابط الشرعية.

أمثلة الخدمات في العقود المالية الإلكترونية: تتضمن العقود المالية الإلكترونية مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات، وهذه الخدمات في تطور مستمر. ومن بين هذه الخدمات:

أ- خدمات الاشتراك في مواقع الإنترنت والتطبيقات: تتضمن الاشتراك في مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وإنستغرام، وخدمات البريد الإلكتروني مثل جيميل (Gmail)، وأوتلوك (Outlook)، وخدمات التخزين السحابي مثل جوجل درايف (Google Drive)، مايكروسوفت وندرايف (Microsoft OneDrive).

ب- الخدمات الاستشارية والمعلوماتية عن بعد: تشمل الخدمات الاستشارية والمعلوماتية في مجالات متنوعة مثل الطب والهندسة وتقنية المعلومات والاستشارات المالية والاستثمارية والتعليم عن بُعد. يتم تقديم هذه الخدمات من خلال وسائط الاتصال عن بُعد مثل الفيديو والصوت والدردشة عبر الإنترنت.

ج- خدمات السياحة والسفر: تشمل حجز تذاكر الطيران والفنادق وتأجير السيارات عبر مواقع الكترونية. يمكن للمسافرين البحث عن العروض والحجوزات وإجراء عمليات الدفع عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد.

د- الخدمات الترفيهية: تشمل مشاهدة الأفلام والمسلسلات عبر الإنترنت عبر منصات البث المباشر مثل نيتفليكس (Netflix)، واللعب عبر الإنترنت في ألعاب الفيديو، والاستماع إليها، والراديو عبر الإنترنت من خلال خدمات مثل سبوتيفاي (Spotify).

هـ- خدمات الدفع الإلكتروني: تتيح للأفراد إمكانية الدفع عبر الإنترنت للفواتير وشراء المنتجات والخدمات. يمكن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية مثل البطاقات الائتمانية والمحافظ الرقمية وخدمات الدفع عبر الإنترنت مثل باي بال (PayPal).

ي-الخدمات الحكومية الإلكترونية: تشمل الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي عبر الإنترنت مثل التسجيلات والتراخيص ودفع الضرائب والتصويت الإلكتروني. يتم تنفيذ هذه الخدمات من خلال البوابات الإلكترونية والمواقع الحكومية المخصصة.

المطلب الثالث الحقوق في البيع الإلكتروني:

تعتبر الحقوق من الأموال في الفقه الإسلامي إذا كانت ذات قيمة مالية، مثل حقوق الملكية الفكرية والحقوق المعنوية إذا ما تم تسجيلها وحمايتها بموجب القوانين. ومن أمثلة هذه الحقوق[١١٢]:

١- حقوق التأليف والنشر (Copyrights): يتعلق هذا الحق بحق المؤلف على الأعمال الأدبية والفنية التي يُنتجها، مثل الكتب والمقالات. يُمنح المؤلف حقوقًا حصرية لاستخدام ونشر وتعديل واستغلال عمله، ويُحظر على الآخرين استخدامه دون إذن. وتستمر حقوق التأليف والنشر لمدة محددة من الزمن، وبعد انتهائها يصبح العمل في الملك العام.

[112] See: World Intellectual Property Organization (WIPO). *What is Intellectual Property?* (Geneva: WIPO Publication, 2020); Lionel Bently, Brad Sherman. (2014). *Intellectual Property Law*. (Oxford: Oxford University Press, 2014).

٢- براءات الاختراع (Patents): يتعلق هذا الحق بحق امتلاك اختراعات ومبتكرات وتُمنح المخترع حقوقًا حصرية لاستخدام وتصنيع وتسويق الاختراع لفترة محددة من الزمن، كما يُحظر على الآخرين استخدام هذه الاختراعات دون إذن. على الرغم من ذلك، يجب على الاختراع أن يكون جديدًا وغير مسبوق، وأن يكون له تطبيق عملي وقابلية للتصنيع.

٣- التصاميم الصناعية (Industrial designs): تتعلق هذه الحقوق بحقوق التصاميم الجمالية والوظيفية للمنتجات التي تُبرز شكلًا مميزًا وملمسًا وألوانًا جديدة. يُمنح المالك حقوق حصرية لاستخدام وتصنيع وتسويق التصميم الصناعي، ويُحظر على الآخرين استخدامه دون إذن.

٤- الدوائر المتكاملة (Integrated circuit layout designs): تتعلق هذه الحقوق بحقوق تصميم الدوائر الإلكترونية المتكاملة، والتي تشمل تخطيط وتصميم وترتيب المكونات الإلكترونية على شرائح الدوائر، كما يُمنح المالك حقوق حصرية لحماية التصميم من الاستخدام غير المصرّح به.

٥- الاسم التجاري (Trade name): يتعلق هذا الحق بحق استخدام اسم تجاري مميز للشركة أو المؤسسة، ويُمنح صاحب الاسم التجاري حقوق حصرية لاستخدامه ومنع الآخرين من استخدامه دون إذن.

٦- العلامات التجارية (Trademarks): يتعلق هذا الحق بحق استخدام رمز أو اسم تجاري مميز يُستخدم لتمييز منتجات أو خدمات معينة. تمنح العلامة التجارية حقوقًا حصرية لصاحبها لاستخدامها ومنع الآخرين من استخدامها دون إذن، لأن هذه العلامات التجارية تساعد على تمييز المنتجات وبناء هوية تجارية قوية.

٧- الأسرار التجارية (Trade secrets): يتعلق هذا الحق بحق حماية المعلومات والمعارف التجارية السرية التي تُعتبر مصدرًا للتنافسية والتفوق. يُطبق الأسرار التجارية على المعلومات التجارية السرية التي يتم الاحتفاظ بها وحمايتها من الكشف غير المشروع، مثل العمليات التصنيعية أو الأساليب التجارية الفريدة.

٨- حقوق المؤلفين والمخرجين (Rights of authors and directors): تتعلق هذه الحقوق بحقوق المؤلفين والمخرجين على الأعمال الفنية مثل الأفلام والمسرحيات، ويشمل حقوق مالية تتعلق بالاستغلال التجاري لهذه الأعمال.

٩- حقوق النشر (Publishing rights): تتعلق هذه الحقوق بحقوق طبع ونشر الكتب والمطبوعات، ويتضمن حقوق المؤلف والناشر في تسويق وبيع وتوزيع الأعمال المنشورة.

١٠- حقوق البث (Broadcasting rights): يتعلق بحقوق بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية، ويشمل حقوق المنتجين والمذيعين والمؤلفين فيما يتعلق بالاستخدام التجاري للبرامج المذاعة.

وهناك عدد من الحقوق غير المادية ذات القيمة المالية في مجال التعاملات الإلكترونية مثل[١١٣]:

١- أسماء النطاقات (internet domains name): تعتبر أسماء النطاقات من الحقوق غير المادية التي لها قيمة مالية نظراً لكونها عناوين إلكترونية فريدة ترتبط بالعلامات التجارية وتوفر للشركات وجوداً إلكترونياً وميزة تنافسية، كما يمكن تأجيرها وترخيصها وتداولها وبيعها وشراؤها بأسعار عالية تصل إلى ملايين الدولارات. فعلى سبيل المثال، اسم نطاق "www.saudia.com" تم تسجيل هذا العنوان من قبل شركة الخطوط الجوية العربية السعودية عنوانا لموقع الشركة. فإن هذا الاسم يصبح أصلاً مالياً للشركة المالكة للنطاق يجوز بيعه وشراؤه.

٢- حسابات (Accounts): مثل حسابات ألعاب الفيديو حيث يمكن للاعبين في بعض الألعاب تحقيق تقدم وإنجازات داخل اللعبة، مثل الحصول على مستوى عالٍ، وتجميع موارد نادرة، أو الفوز في مسابقات وتحديات. تلك الإنجازات قد تكون مرتبطة بحساب محدد وقد تكون عنصرًا مهمًا لبعض اللاعبين الذين يرغبون في شراء حساب متقدم يحتوي على تلك الإنجازات.

---

113 See: World Intellectual Property Organization (WIPO). What is Intellectual Property?.

٣- المحتوى الرقمي (Digital Content): يعتبر المحتوى الرقمي من الحقوق غير المادية ذات القيمة المالية لأنه يتضمن منتجات وخدمات رقمية يمكن تسويقها وبيعها وشراءها عبر الإنترنت مثل الكتب الإلكترونية والدورات التعليمية الرقمية والبرمجيات وتطبيقات الهواتف الذكية وألعاب الفيديو عبر الإنترنت، حيث يستطيع منتجو هذا المحتوى ترخيص استخدامه وبيعه رقميًا مقابل رسوم وأسعار تمنحه قيمة مالية.

٤- بيانات المستخدمين (Database): تعتبر بيانات المستخدمين من الحقوق غير المادية التي لها قيمة مالية لدى البعض لأنها تحتوي على معلومات قيمة ذات أهمية تسويقية وإعلانية كبيرة، حيث تستطيع الشركات استخدام هذه البيانات لفهم سلوك المستهلك وتخصيص الإعلانات والمنتجات بشكل أفضل لهم، كما أن بعض الشركات تبيع هذه البيانات مقابل مبالغ مالية لاستخدامها في التسويق المستهدف.

هذا وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي بشأن الحقوق المعنوية في المؤتمر الخامس بالكويت حيث قرر ما يلي[١١٤]:

١- الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، أو الابتكار هي حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس لها، وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً فلا يجوز الاعتداء عليها.

٢- يجوز التصرف في الاسم التجاري، أو العنوان التجاري، أو العلامة التجارية، ونقل أي منها بعوض مالي إذا انتفى الغرر والتدليس والغش باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً.

٣- حقوق التأليف والاختراع، أو الابتكار مصونة شرعاً ولأصحابها حق التصرف فيها ولا يجوز الاعتداء عليها.

[١١٤] مجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم (٣٤).

المبحث الثالث– مفهوم المثمن في البيع الإلكتروني:

يعد المثمن ركناً أساسياً في عملية البيع الإلكتروني، حيث يمثل السلعة أو الخدمة التي يتم تبادلها في هذه المعاملة. وفي ظل التطور التكنولوجي وتنوع المنتجات الرقمية، اكتسب موضوع المثمن في البيع الإلكتروني أهمية بالغة تستدعي دراسة متأنية من منظور الفقهي الإسلامي. يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على تحديد مفهوم البيع الإلكتروني.

المثمن لغة: المبيع بالثمن، يقال: بعته بثمن فهو مثمن أي مبيع بثمن.[١١٥]

واصطلاحاً: عرفت مجلة الأحكام العدلية المثمن بأنه: "الشيء الذي يباع بالثمن، والمثمن ما يكون بدلاً للمبيع ويتعلق بالذمة"[١١٦]. فالمثمن هو محل التعاقد الذي يحصل عليه المشتري مقابل دفع الثمن، سواء كان عيناً أو منفعة أو ديناً في الذمة، ويمثل البدل أو العوض لدى المشتري عن الثمن المدفوع.

المبحث الرابع– أقسام المثمن في البيع الإلكتروني:

يمكن تقسيم المثمن إلى أقسام عديدة، وذلك حسب اعتبارات مختلفة. من ذلك:

١–تقسيم المثمن حسب وجوده المادي وعدم وجوده المادي إلى المثمن المادي والمثمن غير المادي.

٢– تقسيم المثمن حسب طريقة تسليمه في البيع الإلكتروني إلى المثمن الذي يتم تسليمه داخل الوسائط الإلكترونية والمثمن الذي يتم تسليمه خارج الوسائط الإلكترونية.

---

[١١٥] أحمد بن محمد بن علي الفيومي، **المصباح المنير**، (بيروت: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت)، ج١، ص٨٤.

[١١٦] **مجلة الأحكام العدلية**، المادة ١٥٥.

المطلب الأول: أقسام المثمن حسب وجوده المادي وعدم وجوده المادي:

المثمن في البيع الإلكتروني قد يكون مما يمكن لمسه وتسليمه ماديًا بعد إتمام عملية البيع والشراء. بناء على هذا يمكن تقسم المثمن بالنظر إلى وجدوه المادي وعدم وجوده المادي في البيع الإلكتروني إلى قسمين رئيسيين[١١٧]:

١- المثمن المادي.

٢- المثمن غير المادي.

أ: المثمن المادي:

المثمن المادي يشمل السلع المادية من المنقولات والعقارات، والتي يمكن تسليمها ماديًا للمشتري بعد إتمام عملية البيع إلكترونيًا. هذا فقد قسّم الفقهاء المال بالنّظر إلى إمكان نقله وتحويله إلى قسمين: منقول، وعقار.

١-المنقول هو الشيء الذي يمكن نقله من مكان إلى مكان الآخر، فيشمل كل شيء غير الأرض والمبنى، مثل النقود، والعروض، والحيوانات، والمكيلات، والموزونات.[١١٨]

٢-العقار هو: "ما لا يمكن نقله من محل لآخر، مع بقاء هيئته وشكله.[١١٩] فالعقار طبيعته أنه مستقر وثابت فيه، ولا يمكن نقله دون تلف. والعقار بهذا المعنى لا تصور إلا في الأراضي والمباني.

ب: المثمن غير المادي

---

[١١٧] الهاشمي، **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**، ج١، ص٣١٥.

[١١٨] **مجلة الأحكام العدلية**، المادة ١٢٨.

[١١٩] **مجلة الأحكام العدلية**، المادة ١٢٩.

المثمن غير المادي يشمل السلع والخدمات الرقمية والإلكترونية، والتي لا يتم تسليمها ماديًا، وإنما يتم توصيلها إلكترونيًا للمشتري مثل الكتب والبرامج والخدمات الاستشارية عبر الإنترنت. المثمن غير المادي يشمل[١٢٠]:

١- السلع الإلكترونية أو الرقمية.

٢- الخدمات الإلكترونية المتنوعة.

أولا- السلع الرقمية أو الإلكترونية: هي السلع غير الملموسة التي يتم إنتاجها وتوزيعها واستهلاكها عبر وسائط إلكترونية. ومن أمثلتها:

١- الكتب والمجلات والصحف الإلكترونية: حيث يتم شراؤها وقراءتها غالبا عبر أجهزة إلكترونية مثل الحاسب الآلي والهاتف الذكي والجهاز اللوحي أو التابلت.

٢- برامج الحاسب الآلي مثل: برامج التشغيل وبرامج التطبيقات من معالجات نصوص وجداول وقواعد بيانات وتصميم، وبرامج مكافحة الفيروسات حيث يتم شراؤها وتحميلها غالبا عبر الإنترنت.

٣-الألعاب الإلكترونية على الهواتف وأجهزة الألعاب.

٤- الأفلام الرقمية التي يتم تحميلها من متاجر الإلكترونية.

٥- الصور ومقاطع الفيديو الرقمية.

مميزات السلع الرقمية: تتميز هذه السلع الرقمية بسهولة إنتاج نُسخ متعددة منها ونقلها وتخزينها، كما أن تكلفتها منخفضة مقارنة بالسلع المادية. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك بعض التحديات والمشكلات المتعلقة بها من منظور فقهي، من أبرزها:

١- سهولة التعدي على حقوق الملكية الفكرية للسلع الرقمية، من خلال النسخ والتوزيع غير المشروع، وهو ما يتطلب وضع ضوابط شرعية لحماية حقوق أصحاب هذه الملكية الفكرية[١٢١].

---

[120] Said Bouheraoua, Shamsiah Mohamad, Noor Suhaida Kasri, and Syahida Abdullah, "Shariah Issues in Intangible Assets," *Jurnal Syariah*, vol 23, no. 2 (2015): 287-324.

[١٢١] انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، رقم القرار: ٤٣ كما سبق.

٢- صعوبة ضبط عقود بيع السلع الرقمية، كونها غير ملموسة، مما يستدعي وضع ضوابط شرعية لضبط التعامل[١٢٢].

٣- سهولة تخزين ونقل السلع الرقمية تثير بعض المسائل الفقهية مثل تحديد ماهية العين المبيعة وملكيتها.

الضوابط الشرعية لتنظيم التعامل مع السلع الرقمية: فالتعامل مع السلع الرقمية يتطلب من الجميع مواكبة هذه التطورات، ووضع الأحكام، والضوابط المناسبة التي تنظم التعامل الشرعي معها. لعل أهم الضوابط الشرعية التي يمكن وضعها لتنظيم التعامل مع السلع الرقمية فيما يلي:

١- ضبط عقود بيع السلع الرقمية بشروط واضحة مثل:

أ-تحديد ماهية السلعة بشكل دقيق: يجب أن يتم توضيح طبيعة السلعة الرقمية بشكل واضح ودقيق، بما في ذلك وصف محدد للسلعة وما تقدمه من خدمات أو فوائد. على سبيل المثال، إذا كانت السلعة الرقمية برنامجًا حاسوبيًا، يجب تحديد وظائفه ومميزاته بوضوح.

ب-بيان مزايا وخصائص ومواصفات السلعة: يجب أن يتم توضيح المزايا والخصائص التي تميز السلعة الرقمية عن غيرها، بحيث يمكن للمشتري أن يعرف بالضبط ما يشتريه. يمكن أن تشمل هذه المزايا والخصائص سرعة الأداء، وجودة الصورة أو الصوت، وسهولة الاستخدام، وأي ميزات فريدة أخرى.

ج-بيان حقوق المشتري في استخدام السلعة: يجب تحديد حقوق المشتري في استخدام السلعة الرقمية ونطاق هذا الاستخدام. على سبيل المثال، يجب تحديد ما إذا

---

[١٢٢] مما يتعلق بهذه المسألة مسألة القبض والقبض نوعان: حقيقي وحكمي. ويتحقق القبض الحقيقي بالمناولة باليد. ويتحقق القبض الحكمي بالتخلية وإزالة كل ما يمنعه من التصرف، فأي وسيلة متعارف عليها في القبض الحكمي فإنه قبض شرعًا. فلو اشترى رجل شيئا عبر الإنترنت، ثم قام المشتري بتحويل مبلغ معين من حسابه في مصرف إلى حساب البائع، فإنه يأخذ حكم الدفع نقدًا. (انظر: الرازي: مختار الصحاح، ص ٥١٠).

كانت السلعة مرخصة للاستخدام الشخصي فقط، أم يمكن استخدامها لأغراض تجارية أيضًا.

د-تحديد إجراءات إنهاء التعاقد أو طلب الاسترجاع: يجب تحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها في حالة إنهاء التعاقد أو طلب الاسترجاع. على سبيل المثال، يجب توضيح إذا ما كان هناك حق للمشتري في إلغاء العقد واسترداد المبلغ المدفوع، وما هي الشروط والمهل الزمنية المتعلقة بهذه العملية.

٢- السلع الرقمية من جملة الحقوق المالية المعترف بها شرعا[١٢٣].

بناء على ما سبق للمشتري حق في استخدام واستغلال السلعة الرقمية إلى المشتري بمجرد إتمام عقد البيع الصحيح، كما يجوز له نقل ملكية النسخة المرخصة له إلى مشتر آخر، مع مراعاة شروط الترخيص الأصلية، كما لا يجوز لأي أحد التعدي على هذه السلع الرقمية بالنسخ والتوزيع غير المشروع بشكل ينتهك حقوق الملكية الفكرية.

ثانيا- الخدمات الإلكترونية المتنوعة: وهي الخدمات التي يتم تقديمها وتسليمها عبر الإنترنت مثل البرمجيات وقواعد البيانات والاستشارات الإلكترونية. ومن أمثلة:

١-عقد التدريب الإلكتروني: أي عقد تقديم برامج التدريب والتعليم عن بُعد عبر الإنترنت من خلال منصات إلكترونية تفاعلية.

٢-عقد الاستضافة الإلكترونية: أي عقد توفير خوادم ومساحات تخزين لاستضافة المواقع الإلكترونية وتطبيقات الويب عن طريق شركات متخصصة.

٣-عقد تصميم المواقع: أي عقد تصميم وبناء المواقع والتطبيقات الإلكترونية بواسطة مصممين محترفين لتلبية احتياجات العملاء.

٤-عقد خدمات الحوسبة السحابية: أي عقد توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كالبرمجيات والتخزين عبر الإنترنت دون الحاجة للأجهزة المادية.

---

[١٢٣] قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، رقم القرار: ٤٣.

المطلب الثاني– أقسام المثمن حسب طريقة تسليمه في البيع الإلكتروني:

العقود التجارة الإلكترونية التي يتم إبرامها بين طرفي العقد بالوسائل الإلكترونية من حيث طريقة تسليم المبيع أو المعقود عليه يتنوع إلى نوعين[١٢٤]:

١– العقود التي يتم إبرامها عبر الوسائط الإلكترونية تستوفي جميع متطلبات العقد باستثناء أن طريقة تسليم المبيع أو المعقود عليه، تتم خارج الوسائط الإلكترونية، وهي تشمل العقود التي تتناول البضائع المادية التي يجب تسليمها في بيئة مادية، مثل الأجهزة والآلات والأدوات والسيارات والعقارات، وأيضا تشمل كل بيع مادي، الذي لا يتم إبرام العقد إلا بتسليم المعقود عليه بشكل مادي، في بيئة مادية.

٢– العقود المبرمة التي يتم إبرامها من خلال الوسائط الإلكترونية وتطلب جميع متطلبات العقد، إلا أن طريقة تسليم المبيع أو المعقود عليه تتم عبر الوسائط الإلكترونية، دون حاجة إلى بيئة مادية، مثل برامج الحاسوب والصور، والأشرطة الصوتية والفيديو (من حاسوب البائع إلى المشتري مباشرة) وصفحات الويب ونحو ذلك. وبعض السلع الإلكترونية أو العادية يمكن متداولتها بالطرق التقليدية أو الإلكترونية في كثير من الحالات.

المطلب الثالث – خصائص المثمن في البيع الإلكتروني:

إن من أهم أركان عقد البيع هو المثمن أو الشيء المبيع، ومن الضروري معرفة ماهيته وخصائصه لفهم طبيعة البيع الإلكتروني وحكمه الشرعي. والمثمن في البيع الإلكتروني يتميز عن البيع التقليدي بعدة خصائص. ومن أهم ما يميز المثمن في البيع الإلكتروني:

أولاً: عدم مشاهدة المثمن بالعين المجردة، حيث يتم الاطلاع على المثمن في البيع الإلكتروني من خلال الوسائط الإلكترونية كالصور الثابتة ومقاطع الفيديو، بخلاف البيع التقليدي الذي يتيح للمشتري رؤية السلعة بالعين المجردة.

---

[١٢٤] انظر: فاروق محمد أحمد الأباصيري، **عقد الاشتراك في قواعد المعلومات عبر شبكة الإنترنت: دراسة تطبيقية لعقود التجارة الإلكترونية الدولية**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٢)، ص.٩.

ثانياً: إمكانية بيع المثمن الرقمي مثل الكتب والبرامج الإلكترونية وغيرها من الملفات، بينما البيع التقليدي يقتصر على السلع المادية.

ثالثاً: سرعة وسهولة الحصول على المثمن من خلال الإنترنت من أي مكان في العالم، على عكس البيع التقليدي الذي يتطلب التنقل المادي للحصول على السلعة.

رابعاً: صعوبة التحقق من خصائص ومواصفات المثمن بدقة قبل استلامه في البيع الإلكتروني، بينما ذلك أسهل في البيع التقليدي.

بناء على ما سبق كله بإمكاننا أن نقول بأن المثمن في العقود الإلكترونية هو محل التعاقد سواء كان مادياً أو إلكترونياً، والثمن هو البدل المالي المدفوع مقابل الحصول على ذلك الشيء. لذلك بإمكاننا أن نعرف المثمن في البيع الإلكتروني بأنه: السلعة أو الخدمة المعروضة للبيع عبر الوسائل الإلكترونية، سواء كانت مادية أو رقمية، والتي يلتزم البائع بنقل ملكيتها أو تقديمها للمشتري مقابل ثمن محدد يتم دفعه إلكترونيًا غالبًا.

المبحث الخامس– شروط المثمن في البيع الإلكتروني:

هناك شروط المثمن في البيع الإلكتروني وأيضًا في العقود بشكل عام. هذه الشروط تهدف إلى ضمان صحة العقد وحماية حقوق الأطراف المتعاقدة. وشروط المبيع أو المثمن في العقود بشكل عام على نحو التالي[١٢٥]:

الشرط الأول – أن يكون المثمن مالاً متقوماً ومنتفعاً به شرعاً:

يشترط للمثمن أن يكون له قيمة مادية معتبرة شرعًا، سواء أكان عينًا أم منفعة، فلا يجوز أن يكون المثمن شيئًا لا قيمة له، لأن الغرض من البيع هو تملك شيء ذي قيمة بشيء آخر ذي قيمة، فإذا انتفت القيمة انتفى الغرض.

إضافة إلى ذلك يشترط للمثمن أيضا أن يكون منتفعاً به شرعاً يعني أن المثمن مما يجوز الانتفاع به شرعًا ولا يكون شيئاً محرماً كالخمر ونحوها.[١٢٦]

والدليل على هذا الشرط:

١–قول رسول الله ﷺ: "إن الله حرّم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام"[١٢٧]. فالأصل أن المثمن جائز إلا إذا دل دليل على تحريمه، لأن الأصل في المعاملات الإباحة إلا ما دل الدليل على تحريمه.

٢–أن تعاطي المحرمات أو الاستفادة منها حرام شرعاً، فلا يصح أن يكون مثمنًا في البيع. فأي وسيلة تؤدي إلى شيء حرام فإنها تكون حرام، فإن جعل أي من هذه المحرمات مثمناً في البيع، يكون ذلك وسيلة إلى استفادة وتعامل حرام.

---

[١٢٥] علاء الدين الكاساني، **بدائع الصنائع**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م)، ج٥، ص١٥٠.

[١٢٦] أحمد أمداح، **التجارة الإلكترونية من منظور فقه الإسلامي**، (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله، في الجامعة لخضر الواقع في الجزائر، ٢٠٠٥م) ص ١٣٥.

[١٢٧] أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، أنظر: سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق، الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين، ط١، ١٤١٥هـ)، ج٩، ص ٣٣.

٣-أن الهدف الرئيسي من البيع هو تملك منفعة مباحة مقابل المثمن، فإذا كانت المنفعة المراد الحصول عليها محرمة، يفسد الغرض من البيع ويبطل، وبالتالي يجب أن تكون المنفعة مباحة.

اشتراط أن يكون للمثمن قيمة مالية يحقق عدة أهداف مهمة في المعاملات. أولاً، يضمن العدالة بين المتعاقدين من خلال تبادل أشياء ذات قيمة متكافئة. ثانياً، يدفع الضرر عن الأطراف المتعاقدة، إذ أن المثمن عديم القيمة قد يلحق الضرر بأحد الطرفين. أخيراً، يسد الذرائع أمام الجهالة والغرر، مما يقلل من احتمالية النزاعات بين المتعاقدين. هذه الشروط مجتمعة تعزز سلامة وعدالة المعاملات المالية.

الشرط الثاني – أن يكون المثمن المتعاقد عليه موجوداً وقت العقد:

يعني ذلك أن العنصر الذي يتم التعاقد عليه يجب أن يكون متوفرًا وموجودًا في الوقت الذي يتم فيه إبرام العقد. فإن وجود المثمن وقت العقد يمنع النزاع المحتمل بين المتعاقدين فيما بعد حول المثمن، بينما عدم وجوده يفتح الباب أمام إمكانية النزاع. فإن الشرط إذن يحقق مقصد سد الذريعة إلى الغرر والجهالة والنزاع المحتمل بين المتعاقدين. فبشكل عام، يهدف هذا الشرط إلى ضمان أن الأشياء التي يتم بيعها موجودة ومتاحة للتسليم في الوقت المناسب. ويعتبر هذا الشرط جزءًا من مبدأ الصدق والوفاء في العقود الشرعية.[١٢٨]

على سبيل المثال، لو قام شخص ببيع أرض زراعية، وادّعى أن الأرض صالحة للزراعة، ولكن تبين بعد إتمام البيع أنها غير صالحة، فإن هذا البيع ينطوي على غرر، لأن المشتري تعاقد على أساس أن المثمن (الأرض الصالحة للزراعة) موجود وقت التعاقد، إلا أنه تبين بعد البيع أن هذا المثمن غير موجود. ولتفادي مثل هذا الغرر، ينبغي التأكد من مطابقة السلعة المعروضة للبيع إلكترونيًا مع المعلومات والصفات المعلنة عنها قبل البيع.

[١٢٨] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج ٥، ص٤٦.

الشرط الثالث – أن يكون المثمن المتعاقد عليه معروفًا لطرفي العقد:

يعني ذلك أن المتعاقدين يجب أن يكون لديهما معرفة بالمثمن المحدد للصفقة. ويتأكد ذلك من خلال الدليل والأمثلة التي تحدد المعرفة والمعروفة بالمثمن، والتي يمكن أن تكون كالتالي[١٢٩]:

أ–الوصف الكافي: يجب أن يقدم البائع وصفًا كافيًا وواضحًا للمثمن المعروض للبيع، بحيث يكون بالإمكان تحديد مواصفاته وخصائصه بدقة. على سبيل المثال، إذا كان البائع يرغب في بيع سيارة، فيجب أن يقدم وصفًا مفصلاً للموديل والعلامة التجارية واللون وحالة المحرك والملحقات الأخرى المتضمنة.

ب–الصور المرفقة: يمكن استخدام الصور المرفقة كوسيلة لتوضيح المثمن المتعاقد عليه. يمكن للبائع تزويد الصور الواضحة والمفصلة للمثمن للمشتري ليتمكن من رؤية المنتج بشكل جيد قبل إبرام العقد. وبذلك يصبح المثمن معروفًا للطرفين.

وتأتي أهمية هذا الشرط من الحاجة إلى تجنب الغرر والاحتيال في العقود. فإذا كان أحد الأطراف غير معروف بالمثمن المتعاقد عليه، فقد يتم استغلاله وتضليله في الصفقة. وبتأكيد المعرفة بالمثمن وتوفير الوصف الكافي أو الصور المرفقة، يتحقق المعرفة الكاملة بالصفقة ويتجنب الطرفان الوقوع في الغرر المنهي عنه.

الشرط الرابع – أن يكون المثمن المتعاقد عليه مما يمكن تسليمه وقت العقد:

صحة العقد تتطلب أن يكون المثمن (السلعة أو الخدمة المباعة) قابلاً للتسليم عند إبرام العقد. فإذا كان تسليم المبيع غير ممكن، مثل بيع سفينة غارقة أو سيارة مسروقة، فإن العقد يعتبر غير صحيح ولا يتم البيع.[١٣٠]

في سياق التجارة الإلكترونية، يجب على المشتري التأكد من أن السلعة المعروضة حقيقية وليست مجرد صور أو وعود، والتحقق من توفرها للتسليم الفوري أو ضمن مدة

---

[١٢٩] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج ٥، ص ٤٦.

[١٣٠] محمد الخطيب، الشربيني، **مغني المحتاج**، ج ٢، ص١١.

زمنية محددة ومعقولة. كما ينبغي عليه ضمان أن المنتج أو الخدمة تتوافق مع المواصفات المعلنة في الموقع الإلكتروني، والتأكد من قدرة البائع على تقديم السلعة أو الخدمة بالطريقة المناسبة وفي الوقت المتفق عليه.

هذه الإجراءات تساعد في تجنب عمليات الاحتيال وتضمن حصول المشتري على قيمة عادلة مقابل ماله، كما أنها تعزز الثقة في المعاملات الإلكترونية وتحمي حقوق جميع الأطراف المشاركة في العملية التجارية. في حالة المنتجات الرقمية أو الخدمات الإلكترونية، يجب التأكد من إمكانية الوصول إليها أو تنزيلها بشكل فعلي بعد إتمام عملية الشراء، وفي حالة السلع المادية، يجب التحقق من وجود نظام شحن موثوق وآليات لتتبع الشحنة حتى وصولها للمشتري.

الشرط الخامس – أن يكون المثمن المتعاقد عليه مملوكا للبائع وقت العقد:

لا يصح بيع ما لا يملكه البائع وقت التعاقد، كبيع محصول زراعي قبل حصاده، لأن ذلك يعتبر من الغرر حيث قد لا يتمكن البائع من تسليم السلعة للمشتري بعد إتمام البيع. يجب على المشتري التأكد من أن البائع هو المالك الشرعي للسلعة المعروضة وأنها ليست مسروقة أو مغصوبة. ينبغي أن يكون البائع قادراً على بيع السلعة وأن يكون لديه الحق القانوني في التصرف بها[١٣١]. وتعتبر ملكية البائع للمبيع من الأمور المهمة والضرورية لصحة عقد البيع الإلكتروني في الشريعة الإسلامية، وذلك لعدة اعتبارات:

أ. لا يصح البيع إلا من المالك للشيء المبيع أو من يمثله كالوكيل، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**﴾.[١٣٢] فالبيع من غير المالك لا يعد تجارة عن تراضٍ لأنه يفتقد عنصر الرضا المتبادل بين الأطراف.

---

[١٣١] محمد الخطيب، الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٢، ص ١٥.

[١٣٢] النساء:٢٩.

ب. شرط صحة العقد: يشترط لصحة العقد أن يكون البائع مالكاً للمبيع ملكاً تاماً أو لديه حق التصرف فيه، لأن البيع ينقل ملكية المبيع إلى المشتري. هذا الشرط يحفظ أموال الناس، فلو جاز البيع من غير ملك البائع لأدى ذلك إلى خلط الأموال وضياعها، والشريعة الإسلامية جاءت لحفظ أموال الناس وتنظيم المعاملات التجارية بينهم بما يضمن حقوق الجميع ويمنع التعدي على حقوق الآخرين.

ج. سد الذريعة: منع البيع من غير المالك يسد ذريعة أكل أموال الناس بالباطل وانتشار الغش والتدليس. لذلك، فإن التأكد من ملكية البائع للمبيع أساس لصحة عقد البيع، وهو أمر محوري لا سيما في العقود الإلكترونية، لتحقيق مقاصد الشريعة وحفظ حقوق المتعاملين.

المبحث السادس – قبض المثمن في البيع الإلكتروني:

هناك علاقة وطيدة بين موضوع هذا المطلب وهو شروط المثمن وموضوع قبض المثمن في البيع الإلكتروني. فشروط المثمن تتناول القواعد والضوابط التي ينبغي توافرها في المثمن حتى يكون العقد صحيحًا. ومن هذه الشروط أن يكون المثمن معلومًا للمتعاقدين، وأن يكون مالا متقومًا، وأن يكون في ملك البائع. أما قبض المثمن في البيع الإلكتروني فيتناول كيفية انتقال المثمن من ملكية المشتري إلى ملكية البائع، وهي الخطوة التي تُكمل البيع بعد تحقق شروط صحته. لذلك، فإن قبض المثمن مرتبط بشروطه، بمعنى أنه لا يمكن حدوث قبض للمثمن إلا إذا تحققت شروط صحته أولاً.

المطلب الأول – تعريف القبض:

القبض لغةً هو مصدر قَبَضَ يَقبِضُ قَبْضاً، ويأتي بمعانٍ عدة منها أخذ الشيء والإمساك به، وانتقال الشيء إلى الحيازة والملك. فيقال: قبض الشيء بمعنى أخذه، وصار الشيء في قبضته أي في ملكه.[١٣٣]

[١٣٣] ابن منظور، **لسان العرب**، ج ٧، ص ٢١٤.

أما في الاصطلاح الفقهي، فقد تعددت تعريفات الفقهاء للقبض:

١-عرّفه الكاساني الحنفي بأنه التخلية، وهي أن يخلي البائع بين المبيع والمشتري برفع الحائل بينهما بحيث يتمكن المشتري من التصرف فيه[١٣٤].

٢-المالكية اعتبروا القبض من حيث المبدأ هو التخلية[١٣٥].

٣-الشافعية، كما نقل الشيرازي، فرّقوا بين ما ينقل وما لا ينقل. فالقبض فيما ينقل هو النقل، وفيما لا ينقل كالعقار هو التخلية[١٣٦].

٤-الحنابلة، وفقاً لابن قدامة، يرون أن قبض كل شيء بحسبه. فالمكيل والموزون قبضه بكيله ووزنه، مع رواية أخرى تعتبر القبض بالتخلية مع التمييز[١٣٧].

يتضح من هذه التعريفات أن الفقهاء يكادون يتفقون على أن جوهر القبض هو التخلية والتمكن من التصرف. وقد عرّف بعض العلماء المعاصرين القبض بأنه "التخلية بين العاقد والمعقود عليه على وجه يتمكن من التسلم بلا مانع ولا حائل حسب العرف".[١٣٨]

وبالنظر إلى مفهوم القبض عند الفقهاء، يمكن تعريفه اصطلاحاً بأنه: "التخلية التي تُمكِّن المشتري من التصرف فيما اشتراه بحسب طبيعته والعرف السائد"، مع ملاحظة أن القبض في الصرف يكون باليد فعلياً.

هذا التعريف الجامع يراعي اختلاف طبيعة المبيعات والأعراف السائدة، مما يجعله قابلاً للتطبيق في مختلف الأزمنة والأمكنة، بما في ذلك العصر الحالي وما فيه من تطورات في وسائل التجارة والتعاملات المالية.

---

[١٣٤] الكاساني، **بدائع الصنائع**، ج ٥، ص٢٤٤.

[١٣٥] جمال الدين المالكي، **جامع الأمهات**، (دمشق: دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ج١، ص٢٤٩.

[١٣٦] ابراهيم الشيرازي، **المهذب**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج١، ص١٣.

[١٣٧] مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة، ص ٤٠٥.

[١٣٨] مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة، ص ٤١٤.

المطلب الثاني – المرجع في تحديد كيفية القبض:

ترك الشارع تحديد بعض الأحكام الفقهية مثل التفرقة والقبض للعرف السائد بين الناس. وقد قسم ابن القيم الأسماء في الشرع إلى ثلاثة أنواع: نوع له حد في اللغة كالشمس والقمر، ونوع له حد في الشرع كالصلاة والصيام، ونوع ثالث له حد في العرف كالسفر والمرض المبيح للترخص. مدة تسليم السلعة في البيع الإلكتروني من المسائل الحديثة التي تناولها الفقهاء المعاصرون، وهي تختلف حسب طبيعة العقد والاتفاق بين البائع والمشتري. وقد استنبط الفقهاء المعاصرون أحكام هذه المسألة من القواعد العامة في البيع، مثل وجوب تعجيل التسليم ما لم يُشترط التأجيل، وحرمة المماطلة في الوفاء بالعقدي. فيرى الفقهاء أن المدة يجب أن تكون محددة عند التعاقد، سواء أكان ذلك عبر الشروط المذكورة في الموقع الإلكتروني أو في اتفاق بين الطرفين. إذا لم تُحدد المدة، يُرجع إلى العرف التجاري السائد.

يندرج القبض تحت النوع الثالث، حيث لم يحدد الشارع كيفيته بشكل دقيق، بل تركه للعرف السائد. ونتيجة لذلك، اختلف الفقهاء في تحديد القبض باختلاف العادات وتنوع الأموال في المجتمعات المختلفة[١٣٩].

أكد ابن مفلح أن القبض مطلق في الشرع ويرجع في تحديده إلى العرف حيث قال: "القبض مطلق في الشرع فيرجع فيه إلى العرف كالحِرز والتفرُّق". [١٤٠] وبناءً على هذا، فإن تحديد كيفية القبض سواء في البيع التقليدي أو الإلكتروني يعتمد بشكل أساسي على عرف الناس وطبيعة تعاملاتهم في كل مجتمع.

الطلب الثالث– كيفية قبض المثمن في البيع التقليدي

من الضروري فهم آليات القبض في التعاقد التقليدي. في هذا السياق، ينقسم المعقود عليه إلى فئتين رئيسيتين: العقار والمنقول.

---

[١٣٩] محمد ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين**، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١٤١١،١هـ – ١٩٩١م)، ج١، ص٢٠٢.

[١٤٠] ابن مفلح، **المبدع**، ج٤، ص١٧.

أولاً: قبض العقار

يُعرَّف العقار بأنه "الأرض وما يتصل بها من بناء وشجر"[١٤١] أو "ما لا يمكن نقله من موقع إلى آخر كالمباني والأراضي""[١٤٢] . وقد اتفق الفقهاء على أن قبض العقار يتحقق بالتخلية، أي بتمكين المشتري من التصرف في العقار دون عوائق[١٤٣].

ثانيًا: قبض المنقول

يُعرَّف المنقول بأنه "ما يمكن نقله من مكان إلى آخر، ويشمل النقود، والعروض، والحيوانات، والمكيلات، والموزونات"[١٤٤]. اتجه الفقهاء في تحديد كيفية قبض المنقول على ثلاثة آراء رئيسية:

أ- يرى الحنفية أن قبض المنقول يتحقق بمجرد التخلية[١٤٥].

ب- ذهب أحمد في إحدى الروايات عنه إلى أن قبض المنقول يتم بالتخلية مع تمييز المبيع[١٤٦].

ج- رأي جمهور الفقهاء (المالكية، الشافعية، والمذهب عند الحنابلة) إلى أن قبض المنقول يختلف باختلاف نوع المنقول[١٤٧].

---

[١٤١] محمد بن محمد الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٣، ص٣٧٣.

[١٤٢] **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج٣٩، ص ١١٤.

[١٤٣] مجموعة من المؤلفين، **موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي**، (الرياض: دار الفضيلة، ط١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م)، ج٢، ص٥٢٦.

[١٤٤] **مجلة الأحكام العدلية**، المادة ١٢٨.

[١٤٥] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، ج٦، ص ٤٢٣٨.

[١٤٦] بن مفلح، **المبدع في شرح المقنع**، ج٤، ص ١٢١.

[١٤٧] علي محمد أبو العز، "**التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**" (بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في الفقه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٨هـ)، ج١، ص٤٦٦.

استند كل فريق إلى أدلة متنوعة من المعقول والنقل. الحنفية استدلوا بالمفهوم اللغوي للتسليم وضرورة تمكين المتعاقد من الوفاء بالتزامه[١٤٨]، بينما اعتمد أصحاب الرأي الثاني على فكرة تحقق إمكانية القبض بالتخلية والتمييز[١٤٩]. في حين فصَّل الجمهور في أنواع المنقولات، مستندين إلى الأعراف والعادات السائدة[١٥٠].

بعد عرض الآراء وأدلتها ومناقشتها، يميل الباحث إلى ترجيح أن القبض يتحقق بالتخلية مع التمييز، وهو ما يتناسب مع طبيعة العقود الإلكترونية حيث يكون المبيع غائباً عن مجلس العقد. ويؤيد هذا الترجيح قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي الذي اعتبر أن القبض يمكن أن يتحقق اعتباراً وحكماً بالتخلية مع التمكين من التصرف، حتى لو لم يحصل قبض حسي[١٥١].

هذا التوجه يراعي تطور المعاملات وتنوعها، مع الحفاظ على المقاصد الشرعية للقبض، ويوفر مرونة في التطبيق تتناسب مع مختلف أنواع المنقولات والأعراف السائدة في مختلف البيئات التجارية.

المطلب الرابع – كيفية القبض في التعاقد الإلكترونية

بعد استعراض مفهوم القبض وطرق استلام السلع في التعاملات التقليدية، نتطرق الآن إلى جوهر هذا البحث، وهو كيفية قبض المعقود عليه في إطار التعاقد الإلكتروني. يمكن

---

[١٤٨] عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، **المغني**، (مصر: المكتبة القاهرة، د.ط، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م)، ج٤، ص٢٥٠.

[١٤٩] عبد الرحمن بن شهاب الدين بن أحمد بن رجب الحنبلي، **القواعد**، (السعودية: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٩ هـ)، ج١، ص٣٦٣.

[١٥٠] ابن قدامة، **المغني**، ج٤، ص٢٥٠.

[١٥١] مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم (٥٥).

تصنيف المعقود عليه في العقود الإلكترونية إلى عدة أنواع رئيسية، كل منها له طريقته الخاصة في القبض والاستلام. وسنتناول هذه الأنواع وآليات قبضها بالتفصيل فيما يلي[١٥٢]:

١-قبض البضائع الإلكترونية: مثل المحتوى السمعي والبصري (أفلام، ألعاب، صور) وخدمات السفر والحجوزات، والصحف والمجلات، والكتب الرقمية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات. ويتم قبض هذه السلع عن طريق نقلها وتحويلها من جهاز البائع إلى جهاز المشتري، بحسب العرف الإلكتروني.

٢- قبض السلع العينية: مثل الأجهزة، والمعدات، والسيارات، والكتب. ويتم القبض فيها بإحدى الطرق التالية:

أ- نيابة البائع بالقبض: تم القبض بأن يُخلي البائع بين السلعة والمشتري مع تعيينها برقم أو علامة، فتصبح أمانة لديه.

ب- قبض المستندات الخاصة بالبضاعة: مثل بوليصة الشحن، وشهادات المستودع والمخازن، بحث تم القبض بقبض المستندات الخاصة بهذه البضائع، بشرط أن تكون البضائع والمعدات محددة، ومعروفة، ويمكن للمتداول التصرف فيها.

ج- القبض الحكمي: هو بديل للقبض الحقيقي، يحل محله في جميع أحكامه وآثاره القانونية والشرعية. يتعلق هذا النوع من القبض بالممتلكات المنقولة التي يستلزم القانون تسجيلها في سجلات رسمية معتمدة. ومن أمثلة ذلك تسجيل المركبات كالسيارات، ووسائل النقل كالطائرات، والآلات الثقيلة كالمعدات الصناعية.

٣- قبض الأسهم: يتحقق القبض الحكمي للأسهم عند تسجيل أسماء المالكين الجدد في سجلات الشركة المصدرة أو في قيود هيئات الأسواق المالية المختصة. ويعتبر هذا التسجيل الإلكتروني بمثابة قبض فعلي للأسهم، مرتبًا كافة الآثار القانونية والمالية المترتبة على ملكيتها.

---

[١٥٢] قرار مجمع الفقه الإسلامي، دور السادس، ص ٣٤٦؛ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**، معيار رقم (١) ص ٦.

٤- قبض العقار: يتحقق القبض الحقيقي للعقار بتخلية البائع له وتمكين المشتري من التصرف فيه. أما القبض الحكمي، فيتم عبر تسجيل العقار إلكترونيًا في السجلات الرسمية المعتمدة قانونًا ونظامًا. ويعتبر هذا التسجيل الإلكتروني بمثابة قبض فعلي للعقار، مرتبًا جميع الآثار القانونية والشرعية..

٥- قبض الثمن: يتم قبض الثمن إلكترونيًا عبر وسائل الدفع الحديثة كالبطاقات المصرفية، الشيكات الإلكترونية، أو العملات الرقمية. ويتحقق القبض فعليًا بمجرد تحويل المبلغ من حساب المشتري إلى حساب البائع، مما يعتبر قبضًا حكميًا معتمدًا شرعًا وقانونًا.

المطلب الخامس – حكم القبض في التعاقد الإلكتروني:

نظم الشارع الحكيم آثارًا فقهية على سلوك الطرف المتعاقد في حيازة أو قبض المعقود عليه، سواء أكان ذلك قبل القبض أم بمجرد التمكن من القبض الشرعي. فالسلعة المباعة قبل التملك تكون بضمان البائع، وهذا يعني أنه في حالة تلفها يبطل العقد ويسقط الثمن. وهناك رأي آخر لمالك وأحمد فيما رواه ابن الصباغ أنه إذا لم تكن السلعة مكيلة أو موزونة أو معدودة فهي من ضمان المشتري.[١٥٣] قال العلامة الدسوقي: "فالمراد بالقبض الشرعي وهو دخولها — أي السلعة- في ضمان المشتري"[١٥٤]. وقد أشار الفقهاء إلى أن للقبض حكمين أساسيين[١٥٥]:

الأول: انتقال الضمان إلى من ينتقل إليه الملك بمجرد التمكن من القبض والحيازة. في سياق التعاقد الإلكتروني، ينتقل الضمان إلى المشتري بمجرد تمكنه من قبض المعقود عليه بالطرق المذكورة سابقًا. فإذا هلك المبيع بعد القبض الحقيقي أو الحكمي، فإنه يهلك على المشتري، لأن البائع قد أتاح له التصرف في المبيع.

---

[١٥٣] عبد الكريم القزويني، **فتح العزيز بشرح الوجيز**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت، ج ٨، ص ٣٩٨.

[١٥٤] محمد الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت، ج٣، ص٩٣.

[١٥٥] أحمد بن رجب الحنبلي، **تقرير القواعد وتحرير الفوائد المشهور بـ «قواعد ابن رجب»**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن، (المملكة العربية السعودية: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٩ هـ)، ج١، ص٣٦٣.

الثاني: القدرة على التصرف في المبيع عبر الوسائط الإلكترونية. وهنا يُثار السؤال: هل يجوز للمشتري التصرف في المبيع قبل قبضه؟ انقسم الفقهاء في هذه المسألة إلى آراء متعددة[١٥٦]:

١ عدم جواز بيع المبيع قبل قبضه مطلقًا، سواء كان طعامًا أو عقارًا أو منقولًا. وهذا رأي محمد بن الحسن، وقول للشافعية، ورواية عن أحمد. وهذا يشمل بيع التقليدي والإلكتروني.

٢- جواز بيع المبيع قبل قبضه في كل شيء، وهو مروي عن عثمان البتي.

٣- عدم جواز بيع المبيع قبل قبضه إلا العقار، فيجوز بيعه قبل القبض. وهذا مذهب مالك بن أنس.

٤- عدم جواز بيع المبيع قبل قبضه إن كان مكيلًا أو موزونًا، مع جوازه في غير ذلك.

٥- لا يجوز بيع المبيع مقدرًا بكيل، أو وزن، أو ذراع، أو عد، قبل قبضه مطبوخًا أو غير مطبوخ. فإن اشترى بغير تقدير جاز بيعه قبل القبض، وهو مذهب الحنابلة.

لعل الراجح عدم جواز عدم جواز ذلك قبل قبض المبيع، خاصة في المكيلات والموزونات، مع وجود بعض الاستثناءات كالعقار لقول النبي ﷺ "من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه"[١٥٧]. يدل الحديث على وجوب استيفاء (قبض) الطعام قبل بيعه، ويقاس عليه غيره من المكيلات والموزونات لتحقق العلة، وهي ضمان سلامة المبيع وتحقق الملكية التامة قبل التصرف فيه.

---

[١٥٦] انظر: ابن حجر العسقلاني، ف**تح الباري**، ج ٤ ص ٣٥٥؛ النووي، **شرح النووي على صحيح مسلم**، ج ١٠، ص ١٦٩-١٧٠؛ الكاساني، **بدائع الصنائع**، ج ٥، ص ١٨٠-١٨١؛ ابن قدامة، **المغني**، ج ٦، ص١٨٩؛ البابرتي، **العناية شرح الهداية**، جـ ٤، ص٤٦٦.

[١٥٧] أخرجه محمد اسماعيل في صحيحه، أنظر: محمد اسماعيل، البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ)، ج٥، ص٣٣٠.

المبحث السابع– مفهوم الثمن في البيع الإلكتروني:

إنَّ معرفة طرق دفع الثمن في عصر التكنولوجي المعاصر في التعاقد الإلكتروني له أهمية كبيرة فيما يتعلق بعقود التجارة الإلكترونية، حيث لا بدَّ من معرفة أنواع سداد الثمن الرائج عبر الشبكات الإلكترونية.

وفي زماننا هذا تغيَّرَ أكثرُ الأشياء التي لها وجودٌ مادي، ومُشاهَد، ومُلموس، أو لها وجودٌ علمي، معنوي وثقافي، في مجالاتٍ شتى من الحياة الفردية، والسياسية والاجتماعية في المجتمع البشري. منها التعاقُد عبر الشبكات الاجتماعية التي لم تكن في حياة البشرية الاجتماعية في عصر الماضي.

لهذا سيتناول الباحث في هذا الفصل أنواع الثمن، وطرق دفع الثمن ببطاقات الائتمان العادية والذكية والبطاقات المسبقة الدفع والشيكات الإلكترونية، والطرق التقليدية المستخدمة لدفع الثمن في التعاقد الإلكتروني، وما يَجوز بصفةِ الثمن في التعاقُد الإلكتروني، وما لا يَجوز، وأيضًا سيَبحث في هذا الفصل عن طُرُق كيفية قَبْض الثَّمَن في التعاقُد الإلكتروني.

المطلب الأول– مفهوم الثمن:

الثَّمَنُ لغة: الثمن هو العوض أو المقابل، وجمعه أثمان، مثل: سبب وأسباب، كما؛ يُقال: "بعته بثمن" فهو مُثمَّن، أي مبيعٌ بثمن.[١٥٨] وجاء في المعجم الوسيط: "الثمن: هو العوض الذي يُؤخذ على التراضي في مُقابلة المبيع عينًا كان أو سلعة"[١٥٩].

والثمن اصطلاحاً: ما يكون بدلًا للمبيع ويتعلّق بالذمة[١٦٠]. بمعنى آخر، هو ما يدفعه المشتري مقابل السلعة أو المنتج، وهو المقابل الذي يحصل عليه البائع نظير بيع سلعته. وارتباط الثمن بالذمة يعني:

---

[١٥٨] أحمد، الفيومي، **المصباح المنير**، (بيروت: المكتبة العلمية، د. ط، د.ت، ج١، ص٨٤.

[١٥٩] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، (الإسكندرية: دار الدعوة، د. ط، د.ت، ج١، ص١٠١.

أ- أن الثمن ليس مادة ملموسة بحد ذاتها، بل قيمة مالية تستحق في ذمة المشتري لصالح البائع.

ب- أن البائع، بموجب عقد البيع، يستحق الثمن من المشتري، فيصبح الثمن دينًا والتزامًا في ذمة المشتري تجاه البائع.

ج- أنه ليس ضروريًا تسليم الثمن فور التعاقد؛ فقد يكون مؤجلًا حسب الاتفاق، لكنه يظل حقًا للبائع في ذمة المشتري.

المطلب الثاني- مفهوم الثمن الإلكتروني:

يُعرَّف الثمن في التعاقد الإلكتروني بأنه المقابل المالي الذي يتم سداده بوسائل إلكترونية[١٦١]. يتميز هذا النوع من الدفع بعدة خصائص مهمة[١٦٢]:

١- تتم عملية تحويل القيمة المالية رقميًا عبر شبكات الاتصال، دون الحاجة لتبادل النقود المادية.

٢- تتنوع طرق الدفع الإلكتروني بشكل كبير، فهي تشمل التحويلات البنكية الإلكترونية المباشرة، وبطاقات الائتمان والخصم، والمحافظ الرقمية، وتطبيقات الدفع عبر الهواتف الذكية، وحتى العملات الرقمية في بعض الحالات.

٣- يتفق طرفا العقد على وسيلة الدفع المناسبة لهما، مما يضمن سهولة وسرعة إتمام المعاملة.

٤- تتسم وسائل الدفع الإلكتروني بالمرونة والتطور المستمر، حيث تتغير وفقًا للتقدم التكنولوجي والتحولات في الأعراف التجارية.

٥- تختلف وسائل الدفع المفضلة من مجتمع لآخر، وذلك حسب البنية التحتية التكنولوجية والعادات الاستهلاكية السائدة في كل مجتمع.

---

[١٦٠] **مجلة الأحكام العدلية**، المادة (١٥٢).

[١٦١] غانية طيتوش، **عقد البيع الإلكتروني**، ج١، ص٥٦.

[١٦٢] غانية طيتوش، **عقد البيع الإلكتروني**، ج١، ص٥٦.

إن هذا التنوع والمرونة في وسائل الدفع الإلكتروني يسهم في تيسير التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاقها عالميًا، مع مراعاة الخصوصيات المحلية والتطورات التقنية المستمرة.

المطلب الثالث – شروط الثمن في التعاقد الإلكتروني

تتشابه شروط الثمن مع شروط المثمَّن (المبيع) إلى حد كبير، مع بعض الخصوصيات المتعلقة بالتعاقد الإلكتروني[١٦٣]:

الشرط الأول – أن يكون الثمن مالا متقوما، وله منفعة معتبرة شرعا: يشترط في الثمن المستخدم في التعاقد الإلكتروني أن يكون مالاً متقومًا وله منفعة معتبرة شرعًا. في السياق الإلكتروني، يتجلى هذا الشرط غالبًا في استخدام العملات الرقمية أو وسائل الدفع الإلكترونية المعترف بها. يجب أن تكون هذه الوسائل ذات قيمة حقيقية ومنفعة معتبرة في التعاملات المالية المعاصرة.

لذلك لا يصح استخدام أي شيء كثمن إذا كانت منفعته غير معتبرة شرعًا أو لا ينتفع به الناس في معاملاتهم الإلكترونية. على سبيل المثال، لا يجوز استخدام عملات افتراضية غير معترف بها أو نقاط لعب إلكترونية ليس لها قيمة حقيقية كثمن في العقود الإلكترونية الجادة.

يهدف هذا الشرط إلى ضمان أن يكون الثمن في التعاقد الإلكتروني ذا قيمة حقيقية وقابلاً للتداول، مما يحمي أطراف العقد من الغرر والجهالة في المعاملات الرقمية. كما يضمن هذا الشرط توافق المعاملات الإلكترونية مع المبادئ الشرعية في المعاملات المالية.

---

[١٦٣] انظر وقارن هذه الشروط بما في: زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، (دمشق: دار الكتاب الإسلامي، د.ط٢، د.ت،) ج٥، ص٢٧٩؛ خواجه أمين أفندي، **درر الحكام شرح مجلة الأحكام**، (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩١م)، ج١، ص١٨٦؛ الصاوي المالكي، **الشرح الصغير**، (مصر: دار المعارف للنشر، د.ط، د.ت)، ج٣، ص٢٢؛ الشربيني، **مغني المحتاج**، ج٢ ص١٢؛ إبراهيم بن محمد سالم بن ضويان، **منار السبيل في شرح الدليل** (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ)، ج١ ص٢٨٩؛ **الموسوعة الفقهية الكويتية**، مادة عقد، ج ٣٠ ص ٢٢١.

الشرط الثاني – أن يكون مملوكًا للعاقد وقت إبرام العقد وقابلا لنقل الملكية: فلا يصح العقد إذا لم يكن المشتري مالكًا للثمن في وقت التعاقد. وبالمثل، لا يصح البيع إذا لم يكن الثمن في حوزة المشتري وتحت تصرفه عند إبرام العقد. فإذا تعذر على المشتري تسليم الثمن المتفق عليه، فإن العقد لا ينعقد، لأن ما لا يمكن تسليمه كالمعدوم، والمعدوم لا يصلح أن يكون ثمنًا في عقد البيع.

تهدف هذه الشروط إلى ضمان صحة العقد وقابليته للتنفيذ، كما تحمي هذه الشروط حقوق كلا الطرفين في المعاملة.

الشرط الثالث – أن يكون الثمن معلومًا للمتعاقدين: يشترط في التعاقد الإلكتروني أن يكون الثمن معلومًا بوضوح لجميع الأطراف المتعاقدة. هذا الشرط ضروري لتجنب الغرر الفاحش الذي قد يبطل العقد. في البيئة الإلكترونية، يمكن تحقيق العلم بالثمن من خلال:

١- العرض الواضح لسلع.

٢- تحديد دقيق لقيمة الثمن ونوع العملة المستخدمة (مثل ١٠٠ ريال سعودي أو ٥٠ دولار أمريكي).

وفي حالة وجود رسوم إضافية كالشحن أو الضرائب، يجب الإفصاح عنها بوضوح قبل إتمام العملية، كما يجب أن يظهر الثمن النهائي بشكل واضح قبل تأكيد الشراء لتجنب أي غموض أو غرر.

هذا الشرط يضمن الشفافية في المعاملات الإلكترونية ويحمي حقوق المتعاقدين، خاصة في ظل غياب المشاهدة المباشرة للسلعة أو تبادل الثمن يدًا بيد كما في العقود التقليدية.

المبحث الثامن– ما يجوز جعله ثمنا في البيع الإلكتروني:

ينقسم هذا الموضوع إلى عدة جوانب رئيسية تتعلق بما يجوز جعله ثمناً في البيع الإلكتروني، وهي:

أولاً: ما يجوز اعتباره ثمناً في البيع التقليدي من نقود وسلع وغيرها، يجوز كذلك اعتباره ثمناً في البيع الإلكتروني، مع مراعاة الضوابط والشروط الشرعية ذات الصلة بالثمن. إذ قد تقرّر في الفقه اعتبار العرف[١٦٤] طالما لم يخالف أحكام الشريعة، والعرف التجاري السائد اليوم اعتبر أن أنواع الثمن ذاتها المعمول بها في البيع التقليدي، هي أيضاً المعتمدة في البيع الإلكتروني. هذا بالإضافة إلى أنّ مبدأ التيسير في التشريع الإسلامي – كما في قوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾[١٦٥] يستوجب تيسير التعامل التجاري بين الناس وعدم تعطيله دون وجود مُبرِّر شرعي. ومن ناحية أخرى، طالما لا يوجد نصّ شرعي صريح يحظر اعتبار ما هو مقبول كثمنٍ في البيع التقليدي ثمناً أيضاً في البيع الإلكتروني، فبقي الأمر على أصل الإباحة.

فقد جرى العرف على اعتبار ما يلي ثمناً في البيع التقليدي:

١– وتشمل العملات الورقية والمعدنية المتداولة بشكل قانوني كثمن نقدي بين أفراد المجتمع، مثل الدولار والريال والدينار وغيرها من العملات ذات القيمة النقدية المقررة من البنوك المركزية والجهات الرسمية.

٢– الشيكات الورقية وهي ورقة مالية صادرة من بنك أو مؤسسة مالية موثوق بها قانونيًا تُمثل قيمة نقدية محددة يمكن استبدالها مقابل دفع هذا المبلغ المثبت فيها.

٣– السلع ذات القيمة النقدية مثل الذهب والفضة والمعادن الثمينة التي يتعامل بها الناس كبديل عن النقود.

---

[١٦٤] **مجلة الأحكام العدلية**، المادة ٣٦.

[١٦٥] البقرة ١٨٥.

٤- أي سلعة يتفق عليها البائع والمشتري لتكون ثمناً للمعاملة وفق الضوابط الشرعية.

أما في البيع الإلكتروني، فيجوز اعتبار نفس أنواع الثمن السابقة في البيع التقليدي ثمنًا في البيع الإلكتروني، بالإضافة إلى وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة مثل التحويلات البنكية الإلكترونية والبطاقات الائتمانية وغيرها، وذلك مع مراعاة الضوابط والشروط الشرعية للثمن.

ثانيا: يوجد عدد من الاختلافات بين أنواع الثمن المستخدمة في البيع التقليدي وتلك المستخدمة في البيع الإلكتروني، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الخصائص المميزة للتعاقد الإلكتروني. ومن أبرز هذه الاختلافات:

١- ظهور وسائل دفع مالية جديدة في العصر الحديث مرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية والانترنت، لم تكن موجودة سابقاً في البيع التقليدي. ومن أمثلة هذه الوسائل العملات الرقمية أو الافتراضية مثل البيتكوين، التي يمكن استخدامها كثمن في المعاملات الإلكترونية وكذلك منصات الدفع الرقمية التي توفر خدمات تحويل وتسوية المدفوعات بشكل إلكتروني بعيداً عن التعامل النقدي.

٢- إن الكيفية والخطوات التي يتم من خلالها دفع الثمن واستلامه من قبل الطرف الآخر تختلف بين البيع التقليدي والإلكتروني. ففي البيع التقليدي غالباً ما يتم دفع الثمن نقداً وجهاً لوجه عند إتمام الصفقة. أما في البيع الإلكتروني فيعتمد بشكل أساسي على الوسائل والقنوات الإلكترونية مثل بوابات الدفع الإلكترونية أو تحويل الأموال إلكترونياً عبر البنوك.

٣- إن عملية التحقق من صحة وسائل الدفع المستخدمة في الوفاء بالثمن تختلف بين البيع التقليدي والبيع الإلكتروني من ناحية الإجراءات الأمنية والتقنية المتبعة. ففي البيع التقليدي، قد يكتفى البائع بالتأكد المادي من صحة النقود أو الشيكات. أما في البيع الإلكتروني فهناك إجراءات تقنية للتحقق من صحة بيانات بطاقات الائتمان أو حسابات الدفع الإلكتروني مثلاً، وكذلك إجراءات أمنية لمنع الاحتيال.

المبحث التاسع – كيفية دفع الثمن في البيع الإلكتروني:

تُعد النقود منذ القدم وسيلة مهمة لتبادل السلع والخدمات في جميع أنواع التجارة التقليدية والإلكترونية، كما أنها أداة عالمية غير مرتبطة بنظام اقتصادي محدد. وقد أحدث التطور الهائل الذي شهدته التجارة العالمية في عصر التكنولوجيا تغييرات جذرية في مفهوم النقود، فانتقل العالم من استخدام النقود المعدنية مثل (الذهب والفضة) إلى الاعتماد على النقود الورقية ذات القيمة الاسمية، والتي تستمد قوتها الشرائية من قدرتها على شراء السلع والخدمات في الأسواق.[١٦٦]

ومن أبرز وأشهر هذه الوسائل وطرق الدفع الإلكتروني المستخدمة بكثرة في المعاملات التجارية عبر شبكة الإنترنت ما يلي:

١. بطاقة الائتمان (Credit card)
٢. بطاقة مسبقة الدفع (Prepaid card)
٣. البطاقة الذكية (Smart card)
٤. الشيك الإلكتروني (Electronic check)
٥. العملة الرقمية أو الافتراضية (Digital or virtual currency)
٦. منصة الدفع الرقمية (Digital payment platform)
٧. المحفظة الرقمية (Digital wallet)

الجدول ٣: مقارنة وسائل الدفع الإلكترونية

وسيلة الدفع	الشرعية	الانتشار	المزايا	العيوب
البطاقات الائتمانية	مقبولة شرعياً بشرط عدم وجود فوائد ربوية	شائعة الاستخدام عالمياً	سهولة الاستخدام، حماية المشتري	خطر الاحتيال، رسوم إضافية
محافظ الهاتف	مقبولة شرعياً	تزداد شعبيتها	سرعة المعاملات،	قد تفتقر لبعض

[١٦٦] السيد أحمد، عبد الخالق، **البنوك والتجارة الإلكترونية**، بحث مقدم لمؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، الأردن، ج ٢ ص ٤٧٢.

المحمول			سهولة الوصول	الضوابط الشرعية
التحويلات البنكية	مقبولة شرعياً	متاحة على نطاق واسع	موثوقة وآمنة، مناسبة للمبالغ الكبيرة	قد تكون بطيئة، رسوم التحويل
العملات الرقمية	محل جدل بين الفقهاء	تزايد استخدامها	معاملات سريعة، عدم وجود وسطاء	تقلبات سعرية كبيرة، أخطار قانونية
الدفع عند الاستلام	مقبولة شرعياً	شائعة في بعض الدول	ضمان استلام السلعة قبل الدفع	قد تكون غير مريحة، تأخير في التسليم

يوضح الجدول أدناه مقارنة بين وسائل الدفع الإلكترونية المختلفة من حيث الشرعية، والانتشار، والمزايا، والعيوب. يهدف هذا الجدول إلى تسليط الضوء على مدى قبول هذه الوسائل كأثمان في البيع الإلكتروني وفقًا للمعايير الشرعية.

المطلب الأول – بطاقة الائتمان

البطاقة لغة: الرُّقْعة الصغيرة من الوَرَق وغيره يُكتب عليها اسمُ الشخص وعنوانُه، أو بيانُ ما تُعَلَّق عليه.[١٦٧]

أما الائتمان لغة: مشتق من (الأمن)، ومن معاني الأمن الثقة وضد الخيانة، والخوف.[١٦٨] قال الفيروز آبادي: ‘‘الأمانة، والأمن ضد الخيانة، وأمنه تأميناً وائتمنه واستأمنه وقد آمن فهو أمين وأمان مأمون به ثقة".[١٦٩]

بطاقة الائتمان اصطلاحاً: عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها: "مستند يعطيه مصدره (البنك المصدر) لشخص طبيعي، أو اعتباري (حامل البطاقة) بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع، أو الخدمات، ممن يعتمد المستند (التاجر) دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر بالدفع، ويكون الدفع من حساب المصدر، ثم يعود على حاملها في

---

[١٦٧] **المعجم الوسيط**، ص ٦٢.

[١٦٨] ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (أمن)؛ الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مادة (أمن).

[١٦٩] الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مادة (أمن).

مواعيد دورية، وبعضها يفرض فوائد ربوية على مجموع الرصيد غير المدفوع بعد فترة محددة من تاريخ المطالبة، وبعضها لا يفرض فوائد".[١٧٠]

فبطاقة الائتمان هي بطاقة تصدرها البنوك وشركات التمويل تسمح لحاملها بالحصول على سلع أو خدمات دون دفع نقدي فوري، وإنما يتم تأجيل السداد إلى وقت لاحق حسب شروط اتفاقية البطاقة.

البطاقة البنكية وعلاقتها ببطاقة الائتمان: يقتضي البحث حول بطاقة الائتمان التطرق أولاً إلى أنواع البطاقة البنكية الأخرى، وبيان علاقة كل منها برصيد العملاء في الحسابات البنكية. كما ينبغي توضيح ما إذا كان يترتب على استخدام هذه البطاقات فوائد ربوية أو محظورات شرعية أخرى. وأهم أنواع البطاقة البنكية هي:

أ- بطاقة الخصم (Debit Card): وهي البطاقة المرتبطة بحساب العميل، وتسحب العميل عند استخدامها مباشرة من رصيده النقدي، ولا تنطوي عادةً على فوائد ربوية. وحكم استخدام هذه البطاقة بشكل عام جائز شرعا لأنها مرتبطة مباشرة بحساب العميل النقدي، حيث تؤخذ مباشرة من رصيد حالي موجود فعلاً لدى العميل دون قرض، ولا تترتب على ذلك غرامات مالية أو فوائد ربوية بسبب تأخير السداد، كما جرت التعامل العملي على اعتبارها أداة دفع وليست أداة ائتمان، لارتباطها برصيد حالي، إذ يجب توفر الرصيد قبل استخدامها. جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن بطاقات الائتمان: "يجوز إصدار بطاقات الائتمان المغطاة، والتعامل بها، إذا لم تتضمن شروطها دفع الفائدة عند التأخر في السداد".[١٧١]

ب- بطاقة الشحن (Charge Card): هي البطاقة التي تتيح لحاملها إمكانية الاستخدام لمثل الشراء دينا ويلزم حاملها بسداد كامل المبلغ المستحق عند تاريخ استحقاق السداد المحدد (عادة كل شهر)، ولا تتيح خيار التقسيط أو الدفع الجزئي، ويترتب على

---

[١٧٠] انظر: قرارات مجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم (١٠٨).

[١٧١] **مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، قرار رقم: ١٣٩.

تأخير السداد فرض غرامات مالية ربوية بسبب التأخير. وبطاقة الشحن فتصدرها غالبا شركات متخصصة في السفر والسياحة مثل شركات أمريكان إكسبريس وداينرز كلوب.

ج- بطاقة الائتمان (Credit Card): هي البطاقة التي تتيح لحاملها تأجيل سداد قيمة مشترياته على أقساط شهرية، واستخدام البطاقة للشراء دينًا، مع تطبيق فائدة ربوية على المبالغ المؤجلة. ومن أشهر شركات بطاقة الائتمان فيزا وماستركارد.

ويتصور الربا المحرم في بطاقة الائتمان فيما يلي:

- التأجيل بدون تقسيط: حيث يتم تأجيل السداد لفترة مع فرض غرامات مالية ربوية عند التأخر عن السداد. فالغرامات المفروضة لتأخر المدين عن الوفاء بدينه في موعده من الربا المحرم، لأنها زيادة في الدين بدون مقابل.

- التأجيل مع التقسيط: حيث يتم العميل بتقسيط المبلغ المستحق شهوراً مع فرض فوائد ربوية على كل قسط. وهنا مصطلح حديث مصطلح (Buy Now, Pay Later) أو BNPL أي "اشتر الآن وادفع لاحقاً" هو بمثابة التقسيط يستخدم في سياق المعاملات الرقمية والإلكترونية مثل مواقع التسوق الإلكتروني. فالزيادة المشروطة عند التعاقد على القرض تعتبر ربا نسيئة حيث يزيد الدائن مبلغ الدين مقابل تأخيره للمدين.

أصدر مجمع الفقه الإسلامي قرارًا بشأن بطاقات الائتمان غير المغطاة، جاء فيه[١٧٢]:

"أولاً: لا يجوز إصدار بطاقة الائتمان غير المغطاة ولا التعامل بها، إذا كانت مشروطة بزيادة فائدة ربوية، حتى ولو كان طالب البطاقة عازماً على السداد ضمن فترة السماح المجاني.

ثانياً: يجوز إصدار البطاقة غير المغطاة إذا لم تتضمن شروط زيادة ربوية على أصل الدين".

أطراف ذات العلاقة ببطاقة الائتمان: تقوم فكرة بطاقة الائتمان على مجموعة من الأطراف ذات العلاقة، وهم[١٧٣]:

---

[١٧٢] **مجمع الفقه الإسلامي الدولي**، قرار رقم: ١٠٨.

١. المؤسسات المالية الراعية: وهي التي تمنح التراخيص للبنوك لإصدار البطاقات باسمها، مثل فيزا وماستركارد، وتقوم بالمقاصة بين البنوك.

٢. البنوك المُصدرة: وهي التي تصدر البطاقات للعملاء وفق اتفاقيات، وتتولى التسويات المالية.

٣. حامل البطاقة: وهو طالب الحصول عليها ومستخدمها وفقًا لالتزامات تعاقدية.

٤. التاجر: صاحب السلع والخدمات الذي يوافق على قبول البطاقة كوسيلة دفع.

٥. بنك التاجر: الذي يربطه بأجهزة قبول البطاقات، ويتولى تسوية المدفوعات.

حكم استخدام بطاقة الائتمان: يتعلق حكم استخدام بطاقة الائتمان بالتزامات مالية تنشأ قبل وبعد استعمال البطاقة. وسيتناول الباحث حكم كل منها بإذن الله:

١- الالتزامات المالية قبل الاستخدام، مثل رسوم الإصدار والعضوية التي تفرضها شركات إصدار البطاقات، وتختلف باختلاف نوع البطاقة.

٢- الالتزامات المالية بعد الاستخدام، وتشمل المبالغ والفوائد المستحقة على حامل البطاقة نتيجة استخدامه لها.

أولا – الالتزامات المالية الناشئة قبل استخدام البطاقة: تفرض الجهات المصدرة لبطاقات الائتمان رسوماً متنوعة قبل استعمالها وهي[١٧٤]:

---

[١٧٣] انظر: عبد الحميد البعلي، "بطاقات الائتمان المصرفية: التصوير الفني والتخريج الفقهي"، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، كلية الشريعة، جامعة الإمارات، ج ٢ ص ٧٠٤.

[١٧٤] أنظر: رفيق يونس المصري، "بطاقة الائتمان: دراسة شرعية عملية موجزة"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، ج ١ ص ٤٠٥-٤١١؛ مركز تطوير الخدمة المصرفية بيت التمويل الكويتي، "بطاقات الائتمان المصرفية والتكييف الشرعي المعمول به في بيت التمويل الكويتي"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، ج ١ ص ٤٣٩-٤٨٢؛ عبد الستار أبو غدة، "بطاقات الائتمان وتكييفها الشرعي"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، ج ٣ ص ٣٥٧-٣٧١؛ نزيه حماد، "بطاقة الائتمان غير المغطاة"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثانية عشرة، ص١٤٥، ١٤٦.

١- رسم الإصدار أو العضوية: يختلف حسب نوع البطاقة (ذهبية، فضية، رجال أعمال).

٢-رسم التجديد السنوي: مبلغ مقطوع يُدفع سنوياً بغض النظر عن الاستخدام.

٣-رسم التجديد المبكر: يُفرض عند طلب تجديد البطاقة قبل انتهاء صلاحيتها.

٤-رسوم الاستبدال أو التلف أو الضياع.

٥-رسوم طباعة الصورة الشخصية والتوقيع.

حكم تحصيل الرسوم من العميل الذي يحمل البطاقة: انقسم الباحثون والهيئات الشرعية إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى جواز تحصيل مثل هذه الرسوم، وهو ما ذهبت إليه الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية[١٧٥]، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي [١٧٦]، والعديد من الباحثين المعاصرين[١٧٧]. واستدلوا بأدلة منها[١٧٨]:

أ- اعتبار هذه الرسوم من المصاريف الحقيقية التي يتحملها البنك المُصدِر[١٧٩].

ب- اعتبار هذه الرسوم أجراً مقابل خدمة أو منفعة[١٨٠].

---

[١٧٥] فتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بنك دبي الإسلامي، فتوى رقم (٦٥)؛ فتاوى شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، قرار رقم (٥٠).

[١٧٦] **مجمع الفقه الإسلامي**، قرار رقم ١٠٨ فقرة (أ).

[١٧٧] انظر: نزيه حماد، "بطاقة الائتمان غير المغطاة"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي؛ رفيق المصري، "بحث بطاقة الائتمان: دراسة شرعية عملية موجزة"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، ج ١ ص ٤٠٥-٤١١؛ عبد الستار أبو غدة، "بطاقات الائتمان وتكييفها الشرعي"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، ج ١ ص ٣٥٧-٣٧١.

[١٧٨] محمد علي الصابوني، **بطاقة الائتمان: حقيقتها البنكية التجارية وأحكامها الشرعية**، ص٦٠، ٦١.

[١٧٩] فتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بنك دبي الإسلامي، فتوى رقم ٦٥؛ فتاوى شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، قرار رقم ٥٠؛ عبد الستار أبو غدة، "بطاقات الائتمان وتكييفها الشرعي"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، ج ٣ ص ٤٩٥-٥٢٥؛ نزيه حماد، "بطاقة الائتمان غير المغطاة"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثانية عشرة، ج ١ ص ٣٥٧-٣٧١.

الاتجاه الثاني: يرى عدم جواز تحصيل هذه الرسوم من العميل حامل البطاقة، وهو رأي بعض العلماء المعاصرين. واستدلوا بأدلة منها[١٨١]:

أ- اعتبار الرسوم وسيلة للتغرير وتحايلاً على المعاملات الممنوعة[١٨٢].

ب- وجود غرر وجهالة في حال عدم استخدام البطاقة[١٨٣].

الراجح: لعل الراجح عند الباحث هو رجحان ما يحمله الاتجاه الأول، لأسباب:

١-إصدار البطاقة يتم بناءً على طلب العميل.

٢-البنك يتكبد مصاريف حقيقية في إعداد البطاقة.

٣-تطبيق أحكام الإجارة على هذه العملية. يمكن تشبيه الأمر بإيجار عقار مع إعطاء المستأجر خيار الانتفاع، حيث يلزم دفع الأجرة، حتى لو لم ينتفع المستأجر بالعقار.

ثانيا – الالتزامات المالية الناشئة بعد استخدام البطاقة: لا تكتفي البنوك المصدِرة لبطاقات الائتمان بأخذ رسوم الاشتراك أو الاستبدال، بل تفرض رسومًا إضافية على حامل البطاقة والتاجر بعد استخدامها في الشراء. من هذه الرسوم ما يُعرف برسوم المصدِر للبطاقة من التاجر. هذه الرسوم نتيجة اتفاق مسبق بين البنك المصدِر والتاجر. عند قيام حامل البطاقة بالشراء، يقدم التاجر فاتورة للبنك المصدِر بقيمة المشتريات. يستقطع البنك نسبة

---

[١٨٠] أنظر: فتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بنك دبي الإسلامي، فتوى رقم ٦٥؛ فتاوى شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، قرار رقم ٥٠؛ عبد الستار أبو غدة، "بطاقات الائتمان وتكييفها الشرعي"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، ج ٣ ص ٤٩٥-٥٢٥؛ نزيه حماد، "بطاقة الائتمان غير المغطاة"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثانية عشرة، ج ١ ص ٣٥٧-٣٧١.

[١٨١] محمد علي الصابوني، **بطاقة الائتمان: حقيقتها البنكية التجارية وأحكامها الشرعية**، ص٦٠، ٦١.

[١٨٢] فتاوى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بنك دبي الإسلامي، فتوى رقم ٦٥؛ فتاوى شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، قرار رقم ٥٠؛ عبد الستار أبو غدة، "بطاقات الائتمان وتكييفها الشرعي"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، ج ٣ ص ٤٩٥-٥٢٥؛ نزيه حماد، "بطاقة الائتمان غير المغطاة"، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثانية عشرة، ج ١ ص ٣٥٧-٣٧١.

[١٨٣] محمد علي الصابوني، **بطاقة الائتمان: حقيقتها البنكية التجارية وأحكامها الشرعية**، ص٦٠، ٦١.

متفق عليها مسبقًا (عادة بين ١-٥٪) من إجمالي قيمة الفاتورة، قبل تحصيل باقي المبلغ من حامل البطاقة لاحقًا. تمثل هذه النسبة جزءًا من أرباح البنك وتعتبر مصدرًا رئيسيًا لها [١٨٤].

واتجه الفقهاء في التكييف الفقهي لهذا الرسم إلى عدة آراء:

الرأي الأول: تُخرَّج على مسألة رجوع الكفيل على الأصيل بما كفل لا بما أدى. ويستند هذا الرأي إلى فتاوى الفقهاء الحنفية[١٨٥] التي تؤكد أن الكفيل، إذا وافق المكفول له، يكون هو التاجر الذي يدين ويطلب الدين بخصوص الكفالة. وقد نوقش هذا التخريج: بأن استقطاع البنك لتلك الرسوم من التاجر هو في الحقيقة فوائد ربوية مقنعة، تؤخذ مقابل إقراض البنك لحامل البطاقة، وليست في معنى رجوع الكفيل على الأصيل.[١٨٦]

الرأي الثاني: أنها أجرة وساطة يستفيد منها التجار. وأساسه أن البنك يقوم بدور الوساطة بين التاجر وحامل البطاقة. ونوقش هذا التخريج: بأن البنك المُصدِر للبطاقة لا يعتبر وسيطاً بين حامل البطاقة والتاجر حتى تكون تلك الرسوم أجرة لوساطته.[١٨٧]

الرأي الثالث: أنها تخفيض في الثمن. وأساسه أن البائع مخيَّر في بيع بضاعته بالسعر المتفق عليه مع المشتري. ونوقش هذا التخريج: بأن مجرد موافقة المتعاقدين لا تجيز التعامل الربوي إن كان كذلك.[١٨٨]

---

[١٨٤] عبد الله المنيع، **مجموع فتاوى وبحوث**، ج ٣ ص ٣٢٤.

[١٨٥] جاء في تحفة الفقهاء: "ثم الكفيل يرجع بما ضمن لا بما أدى، لأنه ملك ما في ذمة الأصيل حتى أنه إذا كان عليه دراهم صحاح جيدة فأدى زيوفاً وتجوز به صاحب الدين، فإنه يرجع بالجياد". علاء الدين السمرقندي، **تحفة الفقهاء**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م)، ج ٢٣، ص ٢٤٠.

[١٨٦] نزيه حماد، "بطاقات الائتمان غير المغطاة"، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثانية عشرة، ج ٣ ص ٤٩٥-٥٢٥؛ محمد علي القري، "بطاقات الائتمان غير المغطاة"، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثانية عشرة، ج ٣ ص ٥٢٧-٥٦١.

[١٨٧] عبد الستار أبو غدة، "بطاقات الائتمان وتكييفها الشرعي"، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، ج ١ ص ٣٥٧-٣٧١.

[١٨٨] عبد الله بن سليمان المنيع، **مجموع فتاوى وبحوث**، ج ٣ ص ٣٢٦.

الرأي الرابع: أنها على مسألة ضع وتعجل. وأساسه أن الدائن (التاجر) يتنازل عن جزء من حقه مقابل تعجيل الوفاء بالباقي. ونوقش هذا التخريج: بأن التاجر بوصفه دائناً ليس مُجبراً على التنازل عن جزء من حقه مقابل تعجيل حصوله على المبلغ المتبقي.[١٨٩]

الراجح: يرى الباحث أن استحقاق البنك لهذه العمولة يعتمد على التكاليف الفعلية التي يتحملها البنك المصدر والبنك التاجر في تسديد الائتمانات. يقوم البنك بمهمتين أساسيتين:

أولا، تحصيل الفواتير من حاملي البطاقات؛

وثانيا، دفع المبالغ المستحقة للتجار.

لتحقيق هاتين المهمتين، يقوم البنك المصدر بسداد الفواتير للتجار أولاً، ثم تحصيلها لاحقاً من حاملي البطاقات. هذه العملية تتطلب من البنك المصدر توفير معدات وموظفين متخصصين، مما يشكل تكلفة إضافية. لذا، من المناسب مشاركة التجار للبنك في جزء من تلك التكاليف.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت البنوك أجهزة قبول الدفع بالبطاقات للتجار، وأسهمت في زيادة مبيعاتهم، مما يبرر استيفاءها لعمولة مقابل هذه الخدمات.

المطلب الثاني – البطاقة الذكية:

البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة إلكترونية تحتوي على معالج دقيق وذاكرة رقمية، تتيح تخزين كميات كبيرة من البيانات والمعلومات المتعلقة بحامل البطاقة، وتمكنه من إجراء المعاملات المالية والتجارية الإلكترونية بسهولة ويسر.[١٩٠]

بناءً على الوصف المقدم، فإن البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة إلكترونية تتيح إجراء المعاملات المالية والتجارية الإلكترونية.

---

[١٨٩] عبد الله بن سليمان المنيع، **مجموع فتاوى وبحوث**، ج ٣ ص ٣٢٦.

[١٩٠] انظر: سحنون محمود، "**النظام المصرفي والبطاقات البلاستيكية**"، بحث مقدم لمؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، الأردن، ص ٥.

تُعد البطاقة الذكية وسيلة دفع إلكترونية حديثة، تقوم مقام النقود في الوفاء بالالتزامات المالية. وهي بمثابة وكيل عن حاملها في إنفاق الأموال المودعة في حسابه أو التي يُمنح حداً ائتمانياً بها من البنك. لذلك تطبق عليها الأحكام الفقهية المتعلقة بالوكالة المالية، كما تخضع للضوابط الشرعية في المعاملات المالية أهمها:

١-جواز استخدامها كوسيلة للدفع شريطة خلوها من المحظورات الشرعية مثل الربا والغرر والجهالة.

٢-يجب أن تكون المعاملات المالية التي تتم بواسطتها مشروعة شرعًا.

٣-عدم اشتراط فوائد ربوية على المديونية الناشئة عن استخدام البطاقة.

٤-وجود رقابة شرعية على آلية عمل البطاقة والمعاملات التي تتم بواسطتها.

المطلب الثالث- بطاقة مسبقة الدفع:

مع تطور التجارة الإلكترونية وانتشار المنصات الرقمية، ظهرت وسائط تقنية حديثة لتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني، بعيداً عن التعامل النقدي التقليدي. من أبرز هذه الابتكارات النقود الإلكترونية، ومن أمثلتها: البطاقة مسبقة الدفع.[١٩١]

تعريف البطاقة مسبقة الدفع: تعرّف المفوضية الأوروبية البطاقة مسبقة الدفع بأنها: "قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة حاسوب، مقبولة كوسيلة دفع لدى متعهدين غير المؤسسة المصدرة، وتُستخدم كبديل عن العملات النقدية الورقية".[١٩٢]. بناء على ما سبق نرى البطاقة مسبقة الدفع خصائص وهي:

---

[١٩١] محمد غنام شريف، **"محفظة النقود الإلكترونية**: رؤية مستقبلية"، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، ج ١ ص ١٢٠-١٢١.

[١٩٢] محمد إبراهيم الشافعي، **"الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية"**، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، ج ١ ص ١٣٣.

١-الدفع فيها مسبق: وهي السمة الأبرز لهذه البطاقة، حيث يدفع حامل البطاقة مبلغًا ماليًا معينًا مقدمًا لشحن البطاقة وجعل رصيد متاح عليها قبل استخدام البطاقة في أي معاملات.

٢- عدم الارتباط بالحساب البنكي: بخلاف بطاقات الائتمان، لا تكون البطاقة المسبقة مرتبطة بأي حساب بنكي لحاملها، مما يوفر المرونة وسهولة الحصول عليها.[١٩٣]

٣- بديل عن النقود التقليدية: توفر البطاقة المسبقة بديلاً عن النقود السائلة والورقية في إجراء المدفوعات والمعاملات المالية اليومية.[١٩٤]

٤- الدفع الإلكتروني: إمكانية استخدام البطاقة كأداة للدفع الإلكتروني عبر منافذ البيع أو الإنترنت بسهولة ويسر.

الحكم الشرعي: البطاقة مسبقة الدفع جائزة شرعاً، وهي تشبه الصرف المباشر في الفقه. تتميز البطاقة مسبقة الدفع بأن الرصيد مدفوع مسبقاً ومعلوم القيمة حتى لا تنشئ ديوناً على حاملها، بخلاف بطاقات الائتمان. لذا إن استخدام بطاقة مسبقة الدفع جائزة شرعاً بضوابط تالية:

١- المبالغ المالية مدفوعة ومشحونة على البطاقة مُقدماً قبل استخدامها، لا أن تتم بنظام الائتمان والتمويل المصرفي لأن نظام الائتمان والتمويل المصرفي قد يتضمن فوائد ربوية محرمة.

٢-عدم استخدامها في شراء سلع أو خدمات محرمة شرعاً.

٣- توضيح ماهية البطاقة وكيفية استخدامها لحاملها بشكل كامل، لضمان وضوح العقود وتجنب الغموض أو الجهالة.

٤-عدم احتواء عقود البطاقة أو آلية استخدامها على عنصر المقامرة أو الميسر أو القمار المحرم شرعاً.

---

[١٩٣] محمد إبراهيم الشافعي، **"الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية"**، بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، ج ١ ص ١٣٤.

[١٩٤] نفس المرجع، ج ١ ص ١٢٠.

المطلب الرابع–الشيك الإلكتروني:

الشيك عبارة عن: "ورقة تقوم مقام النقود وتجري مجرى النقود في التعامل بين الناس".[١٩٥] الشيك بصيغته التقليدية يكون ورقا خاصا وموقعا باليد.

أما الشيك الإلكتروني فهو نسخة رقمية كاملة من الشيك التقليدي، يتم إصداره وتداوله وصرفه إلكترونياً دون استخدام أوراق، ويُوقَّع باستخدام التوقيع الإلكتروني.[١٩٦]

الحكم الشرعي للشيك الإلكتروني: الشيك سواء كان تقليدياً ورقياً أو إلكترونياً رقمياً، فهو أداة مباحة شرعًا للوفاء بالالتزامات المالية، كما أن الشيك تسري عليه معظم أحكام الشيكات الورقية فيما يتعلق بشروط الصرف، والرجوع في حال عدم وجود رصيد، وكفالة المصارف، وغيرها من الأحكام، مع مراعاة خصوصية التعامل الإلكتروني.

الرسوم المصرفية: يجوز للمصارف أخذ رسوم مالية معقولة مقابل خدمة تحصيل الشيكات، سواء كانت تقليدية أو إلكترونية، نظراً للجهد والتكاليف الإدارية التي يتحملها المصرف. تعتبر هذه الرسوم من الأجور المباحة شرعاً.[١٩٧]

المطلب الخامس – العملة الرقمية أو العملة الافتراضية:

العملة الرقمية هي وحدة حسابية إلكترونية، تصدر عن جهات غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية الرسمية. تعمل هذه العملة خارج نطاق النظام النقدي التقليدي، ويتم إنتاجها بواسطة برمجيات حاسوبية متخصصة. تتميز هذه العملة الرقمية بأنها لا تتطلب

---

[١٩٥] علي جمال الدين، عوض، **الشيك في قانون التجارة وتشريعات البلاد العربية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩) ص٧.

[١٩٦] محمد فؤاد ساوري، **عقد البيع الإلكتروني بين الفقه الإسلامي والقانون الماليزي**، (بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله في الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠٠٣م)، ص ٢١٢.

[١٩٧] نفس المرجع، ص ٢١٢.

وسيطًا في المعاملات بين الأطراف المتعاملة بها، وتستمد قيمتها من الثقة الناشئة عن القبول الطوعي لها بين المستخدمين[١٩٨].

وللعملات الرقمية خصائص لا نجدها في العملات التقليدية. ومن أهم خصائص العملات الرقمية[١٩٩]:

١- ليس لها وجود ملموس (فيزيائي): العملات الرقمية هي أصول رقمية تعتمد على التقنيات الحاسوبية والشبكات اللامركزية. وبالتالي، فإنها لا تتواجد في شكل عملات مادية مثل العملات التقليدية.

٢- لا تمثل أي جهة من الجهات الرسمية أو غيرها: العملات الرقمية عادة ما تكون مستقلة عن البنوك المركزية والحكومات. لذلك، فهي لا تمثل أي جهة رسمية أو غيرها، وتعتمد بدلاً من ذلك على التكنولوجيا لتأمين المعاملات وإصدار العملات الجديدة.

٣- متاحة للجميع دون قيد، من خلال عملية التعدين: العملات الرقمية مفتوحة للجميع ويمكن لأي شخص الانضمام إليها والمشاركة في عملية التعدين. التعدين هو عملية استخدام القدرة الحاسوبية لحل معادلات رياضية معقدة للتحقق من صحة المعاملات وإضافتها إلى سجل العملات الرقمية المشفرة المعروف بـ "البلوكشين" (Blockchain).

٤- يتم التعامل بها عبر الإنترنت، ولكن ليس بشكل حصري فقط: العملات الرقمية تعتمد على شبكة الإنترنت لنقل المعاملات وتسجيلها في البلوكشين. ومع ذلك، يمكن أيضًا استخدامها في التعاملات الحقيقية دون الحاجة إلى الوصول إلى الإنترنت، عبر أجهزة الهاتف المحمول أو الأجهزة الذكية المخصصة للمدفوعات.

٥- يمكن تبادلها بالعملات الورقية الرسمية، مثل الدولار والجنيه، وأيضًا يمكن تداولها بأخرى من العملات الرقمية: العملات الرقمية يمكن تبادلها بالعملات التقليدية مثل الدولار

---

[١٩٨] عبد الله، **"النقود الافتراضية، مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية"**، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة-كلية التجارة-جامعة عين شمس، القاهرة، العدد ا يناير ٢٠١٧م، ص.٢١.

[١٩٩] انظر: مركز هردوا لدعم التحليل الرقمي منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول وإشكاليات الرقابة -القاهرة ٢٠١٨م ص٨؛ ياسر بن عبد الرحمن آل عبد السلام، **العملات الافتراضية**، بحث مقدم إلى حلقة النقد الافتراضي -السعودية.

واليورو والجنيه وغيرها من العملات الورقية الرسمية. كما يمكن أيضًا تداول العملات الرقمية بينها، حيث يمكن للأفراد والمستثمرين شراء وبيع العملات الرقمية المختلفة على منصات التداول المختلفة.

٦- التعامل بها يتم مباشرة، دون حاجة إلى وسيط: العملات الرقمية تتيح التعامل المباشر بين الأفراد دون الحاجة إلى وسيط مالي مركزي، مثل البنوك التقليدية. يمكن للأفراد إجراء المعاملات مباشرة بينهم، وذلك بفضل التقنيات الرقمية والشبكات اللامركزية التي تدعم العملات الرقمية.

٧- عدم قدرة الحكومات بأجهزتها المختلفة على التحكم في كمية عرضها أو قيمتها السوقية: العملات الرقمية تتمتع بخاصية اللامركزية والاستقلالية عن السلطات المركزية، مما يعني أن الحكومات والمؤسسات المالية التقليدية ليست لديها القدرة على التحكم في إصدار العملات الرقمية أو تحديد قيمتها السوقية. هذا يجعل العملات الرقمية أقل تأثرًا بالتضخم والتدخل الحكومي، وتوفر بيئة مالية تتمتع بمزيد من الشفافية والعدالة.

اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم التعامل بالعملات الرقمية الافتراضية بين مؤيد ومعارض. يستند المعارضون إلى عدم معرفة الجهة المصدرة، وتقلبات الأسعار الشديدة، وإمكانية استخدامها في الأنشطة غير المشروعة. أما المؤيدون فيشترطون لجوازها قابليتها للتداول، وثبات نسبي في قيمتها، وسهولة استبدالها، والاعتراف القانوني بها، وتأمينها بتقنيات تشفير قوية. يرى بعض الفقهاء جواز التعامل بها كسلعة وليس كعملة رسمية، معتبرين إياها أداة استثمارية ذات قيمة تبادلية، لكنها غير مستقرة القيمة مما يجعلها أقرب للسلع الاستثمارية. فمن هذا المنطلق، يرى بعضهم جواز التعامل بهذه العملات لكن باعتبارها سلعة وليس نقداً أو عملة قانونية معترف بها. وممن يرى بهذا الرأي اللجنة الاستشارية العليا لهيئة الأوراق المالية الماليزية. فقد قررت اللجنة الاستشارية العليا في اجتماعها ٢٣٣ المنعقد في ٢٩ يونيو ٢٠٢٠ واجتماعها ٢٣٤ المنعقد في ٢٠ يوليو ٢٠٢٠ ما يلي[٢٠٠]:

[200] Securities Commission Malaysia, "Resolutions of The Shariah Advisory Council of the SC"

"تُعترف العملة الرقمية باعتبارها مالاً من منظور الشريعة. نظرت اللجنة الاستشارية العليا إلى العملة الرقمية من منظورين، على النحو التالي:

١-العملة الرقمية القائمة على التكنولوجيا دون أي أصول كامنة: تُصنَّف العملة الرقمية في هذا الشكل على أنها "عُروض" وليست عملةً من منظور الشريعة. لا تُصنَّف مثل هذه العملة الرقمية على أنها أصول ربوية. وبالتالي، لا يخضع تداول مثل هذه العملة الرقمية لمبدأ بيع الصرف.

٢-العملة الرقمية المدعومة بأصول ربوية:

i. العملة الرقمية المدعومة بالذهب أو الفضة أو العملات: إذا كانت العملة الرقمية مدعومة بأصول ربوية تتكون من الذهب أو الفضة أو العملات، فإنها تُصنَّف على أنها عملة من منظور الشريعة. وبالتالي، تخضع تداول مثل هذه العملة الرقمية لمبدأ بيع الصرف.

ii. العملة الرقمية المدعومة بأصول ربوية أخرى غير الذهب أو الفضة أو العملات: إذا كانت العملة الرقمية مدعومة بأصول ربوية أخرى غير الذهب أو الفضة أو العملات، فإنها تُصَنَّف على أنها "أموال ربوية". وبالتالي، يخضع تداول مثل هذه العملة الرقمية للمتطلبات الشرعية المتعلقة بتداول الأصول الربوية".

فبناء على ما سبق:

١-العملات الرقمية مثل "بيتكوين" (Bitcoin)، و"لايتكوين" (Litecoin) و"ريبل" (Ripple) التي تعتمد فقط على التكنولوجيا لا تعتبر عملات من الناحية الشرعية.

٢-العملات الرقمية المرتبطة بالذهب أو الفضة مثل "غولد إكس" (GoldX) تخضع للضوابط الشرعية المتعلقة بتداول العملات، حيث يجب أن تتم بشكل فوري ونقداً بنقد.

---

accessed June 23, 2024, https://www.sc.com.my/development/icm/shariah/resolutions-of-the-shariah-advisory-council-of-the-sc.

المطلب السادس– منصات الدفع الرقمية:

منصات الدفع الإلكتروني أو الرقمي هي خدمات إلكترونية تقدمها شركات تقنية، تتيح للمستخدمين إجراء عمليات دفع وتحويل الأموال عبر الإنترنت. ومن أشهر هذه المنصات "باي بال" (PayPal).[٢٠١]

الحكم الشرعي لاستخدام منصات الدفع الرقمية: يجوز شرعًا التعامل مع منصات الدفع الرقمية بوجه عام حيث إنها وسيلة معاصرة لتيسير التبادل المالي والتجاري عبر الإنترنت.[٢٠٢]

المطلب السابع– المحفظة الرقمية:

المحفظة الرقمية هي تطبيق إلكتروني يستخدم لتخزين بيانات وسائل الدفع الرقمية مثل بطاقات الائتمان والخصم والهويات الرقمية، بحيث يمكن للمستخدم إجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت بسهولة وأمان دون الحاجة لإدخال البيانات في كل مرة. يمكن تكييف المحفظة الرقمية من الناحية الفقهية على عدة أوجه[٢٠٣]:

١– الوكالة: بناء على هذا التكييف الفقهي، يعدّ مشغل المحفظة الرقمية وكيلاً عن صاحبها في إجراء المعاملات المالية بالنيابة عنه عبر الإنترنت. ونتيجة لهذا التكييف تنطبق على هذا العقد أحكام الوكالة من حيث الالتزامات والمسؤوليات على الطرفين بحيث يلتزم مشغل المحفظة الرقمية بالمحافظة مثلا على سرية وأمان المعلومات المالية وبيانات وسائل الدفع الخاصة بالعميل، كما يلتزم بتنفيذ المعاملات التي يوكّل بها من قبل العميل بأمانة ودقة. من جهة أخرى، يلتزم صاحب المحفظة بدفع الرسوم المترتبة على استخدام الخدمة، وتحديث

---

[٢٠١] انظر: "الصرف مع بنك إلكتروني"، الفتوى، جامعة النجاح الوطنية، تم الوصول إليه في ٢٩ يونيو ٢٠٢٤، https://fatwa.najah.edu/ar/question/ref-443195/.

[٢٠٢] انظر: صلاح الدين أحمد محمد عامر، **أنظمة الدفع الإلكتروني المعاصر غير الائتماني**، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دولة الكويت، ٢٠١٨)، ص ٧٦.

[٢٠٣] انظر: غادة على العمروسي، "المحفظة الرقمية في ميزان الفقه الإسلامي"، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور**، جامعة الأزهر، ج ٥، رقم ٤، عدد ٤، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٨٢٣–٩٧٢.

بياناته الشخصية عند الحاجة. وفي حال حدوث أي خلل أو خطأ في التعامل مع المحفظة من قِبل المشغل، فإنه يتحمل المسؤولية ويضمن أي خسارة مالية.

٢- الوديعة: بناء على هذا التكييف، يودع صاحب المحفظة أمواله لدى مشغلها كأمانة يتولى إدارتها والتصرف فيها. ونتيجة لهذا التكييف تنطبق على هذا العقد أحكام الأمانة من حفظ وضمان وردّ في حالات التلف أو الضياع.

٣-الحوالة: تتيح المحفظة تحويل الأموال إلكترونيًا دون حاجة للنقد أو الشيكات. ونتيجة لهذا التكييف تنطبق على هذا العقد تنطبق أحكام الحوالة من ثبوت الدين وانتقاله إلى المحال عليه.

٤- الضمان: يضمن مشغل المحفظة المبالغ المودعة في حالات الاختراق أو خلل فني، وهو مسؤول أمام العميل عن أي أضرار أو خسائر مالية.

بالنظر إلى وظائف المحفظة الرقمية وكيفية عملها، يظهر أن أرجح التكييفات الفقهية لها هو الوكالة المطلقة وذلك للأسباب التالية:

١- إن مشغل المحفظة الرقمية يقوم بالأعمال المالية الإلكترونية نيابة عن المستخدم عبر الإنترنت، وهذا من مهام الوكيل.

٢- المستخدم (الموكل) يمنح مشغل المحفظة (الوكيل) سلطات واسعة في التصرف في أمواله دون قيود.

٣- مشغل المحفظة ملزم ببذل الحرص والحفظ لأموال صاحبها، وهذا داخل في التزامات الوكيل تجاه موكله.

لذا الوكالة المطلقة هي التكييف الأنسب لعمل المحافظ الرقمية والأقرب لتحقيق المقاصد الشرعية في استخدامها.

الضوابط لاستخدام المحفظة الرقمية: هناك عدة ضوابط شرعية لاستخدام المحفظة الرقمية:

١- التأكد من سلامة الجهة المشغِّلة للمحفظة وخلوها من الشبهات، حتى لا تكون غطاءً لمثل غسيل الأموال، وتحمل مشغِّل المحفظة للمسؤولية الكاملة عن أي أخطاء أو أضرار مالية نتيجة التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط في العقد.

٢- عدم استخدام المحفظة إلا في المعاملات المالية المباحة شرعاً، لئلا تستغل المحفظة في شراء المحرمات كالخمور والمخدرات.

٣- توافر التشفير والحماية الكافية لضمان سرية البيانات المخزنة فيها، حفاظًا على أموال المستخدمين وخصوصياتهم، وحتى لا تتعرض لمثل السرقة أو الاحتيال.

٤- ألا تتضمن شروط استخدام المحفظة ما يخالف أحكام الشريعة، مثل فرض فوائد ربوية.

المبحث العاشر– مفهوم قبض الثمن في البيع الإلكتروني:

يعتبر القبض في البيع الإلكتروني هو انتقال ملكية السلعة المبيعة من البائع إلى المشتري بطريقة إلكترونية بحتة. ويتحقق هذا الانتقال للملكية عند قيام المشتري بسداد قيمة السلعة كاملة عبر بوابة الدفع الإلكترونية، حيث يُعدّ وصول المبلغ بالكامل إلى الحساب الإلكتروني للبائع بمثابة تمام القبض الشرعي للثمن، لأن المبلغ أصبح تحت تصرف البائع دون قيد.

وهذا النوع من القبض عبر الوسائل الإلكترونية يسمى بالقبض الحكمي، بمعنى أن القبض لم يكن مباشراً باليد، وإنما تم بصورة حكمية مجازية تماشياً مع طبيعة التعامل الإلكتروني وما جرى عليه العرف. ويعتبر هذا القبض الحكمي للثمن في البيع الإلكتروني صحيحاً شرعاً، كون الشريعة لم تضع تفاصيل محددة لكيفية القبض وتركت الأمر للعرف.

وقد أقر مجمع الفقه الإسلامي عدة صور للقبض الحكمي غير الملموس، منها التخلية مع تمكين المشتري من التصرف فيما اشتراه ولو لم يكن هناك قبض حسي[٢٠٤]. بناء على هذا فإن وسائل الدفع التي ذكرنا وهي: بطاقة الائتمان، والبطاقة مسبقة الدفع، والبطاقة الذكية، والشيك الإلكتروني، والعملة الرقمية أو الافتراضية، والدفع عبر منصة الدفع الرقمية والمحفظة الرقمية تعدُّ قبضًا حكميًا في البيع الإلكتروني، لأنها تتيح للمشتري التصرف فيما اشتراه دون وجود تسليم مادي فعلي للثمن. فهذه الوسائل تمَكِّن المشتري من دفع الثمن المترتب على مشترياته الإلكترونية، وبالتالي يمكن اعتبار هذه الوسائل كأشكال للقبض الحكمي في البيع الإلكتروني. وفيما يلي تفصيل بعض هذه الوسائل:

أولاً، فيما يخص الدفع بالشيكات الإلكترونية، أصدر مجمع الفقه الإسلامي قرارًا يعتبرها قبضًا حكميًا من قبل البائع للمبلغ المدفوع من المشتري، وأجاز استخدامها في عمليات البيع والشراء. ويعزز هذا الحكم قرار آخر للمجمع ينص على أنه: "يجوز شراء الذهب والفضة بالشيكات المصدقة على أن يتم التقابض بالمجلس".[٢٠٥]

---

[٢٠٤] قرار مجمع الفقه الإسلامي، الدور السادس، ص ٤٠٣.

[٢٠٥] قرارات وتوصيات رقم ٨٤، ص ١٩٣.

ثانيًا، بالنسبة للدفع بالشيكات المصدقة، يجوز شراء الذهب والفضة بواسطة الشيكات المصدقة على أن يتم التقابض بالمجلس. قال نزيه حماد: "فإذا قبض مشتري الذهب أو الفضة ما اشتراه منهما في المجلس ودفع إليه الثمن ببطاقة الائتمان، فيعتبر التقابض المطلوب في البدلين متحققاً، لأن تسلم البائع قسيمة الدفع الموقعة من حامل البطاقة قبض حكمي لقيمتها، كقبض الشيك المصدق، الذي قد أفتى مجمع الفقه بجوازه، بل هو أقوى منه لأنها ملزمة للتاجر، وتبرأ بها ذمة حامل البطاقة من الدين حالاً تجاهه، وليس له الاعتراض على الوفاء بها"[٢٠٦] .

ثالثًا: فيما يتعلق بالدفع باستخدام النقد الإلكتروني، يمكن اعتباره أيضًا نوعًا من القبض الحكمي. ويرجع ذلك إلى كونه نقودًا معنوية تحمل أرقامًا خاصة لها قيمتها وثمنها لدى المؤسسات المالية. وفي الواقع، لا يختلف النقد الإلكتروني كثيرًا عن بطاقات الائتمان من حيث المبدأ. وبناءً على ذلك، ينبغي أن يكون حكمه الشرعي مماثلًا لحكم بطاقات الائتمان.[٢٠٧]

رابعًا: بالنسبة للدفع باستخدام الحوالة البريدية، فهو يختلف عن الأساليب السابقة التي تم ذكرها. فعملية الحوالة البريدية لا تعتبر قبضًا حقيقيًا أو حكميًا، وذلك لأنه يتطلب وقتًا لإتمام عملية القبض في المجلس. يتمثل الإجراء في أن المشتري يقوم بإرسال الأموال إلى المصرف الذي يتعامل معه شركات الدفع، ويتم ذلك باستخدام عناوين وأرقام حسابات تظهر على الشاشة. وبالتالي، يمكن القول إن القبض لم يتم في المجلس بشكل حقيقي ولا يتم تطبيق حكم القبض الحكمي عليه.[٢٠٨]

استنادًا إلى ما سبق، إذا أراد شخص شراء سلعة يُشترط فيها التقابض، كالذهب أو الفضة، فهل يصح أن يشتريها باستخدام هذه البطاقات؟ وهل يُعتبر مجرد قبول الجهاز وتوقيع العميل على الصفقة قبضًا من البائع للمبلغ المدفوع مقابل تلك السلعة؟

---

[٢٠٦] نزيه حماد، **قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد**، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٢٠٠م)، ج١، ص١٦٠.

[٢٠٧] زهر الدين هاشم، **مقاصد البيوع**، (مصر: دار النفائس، د.ط، ٢٠١١م)، ج ١، ص ٢٨٧.

[٢٠٨] نفس المصدر، ص ٢٨٧.

يرى الباحث –والله أعلم– أنه يصح ذلك، لأنه لا مانع من استخدام بطاقات الصرف الإلكتروني في شراء مثل هذه السلع التي يشترط فيها التقابض، حيث يتم خصم القيمة مباشرة من حساب العميل الجاري وإيداعها في حساب البائع. وهذه العملية تُعد في الحقيقة قبضاً للثمن، إذ يمكن للبائع التصرف في قيمة السلعة المباعة فور اكتمال الصفقة. حتى وإن اقتصر الأمر على مجرد قيد مصرفي، فإن ذلك يُعدّ قبضاً كاملاً عند الفقهاء.

يرى الباحث أن ذلك صحيح، ولا مانع من استخدام بطاقات الصرف الإلكتروني في شراء مثل هذه السلع التي يُشترط فيها التقابض. والحجة على ذلك أنه يتم خصم القيمة مباشرة من الحساب الجاري للعميل وإيداعها في حساب البائع. وهذه العملية تُعد في حقيقتها قبضًا للثمن، إذ يمكن للبائع التصرف في قيمة السلعة المباعة فور إتمام الصفقة. وحتى لو اقتصر الأمر على مجرد قيد مصرفي، فإن ذلك يُعتبر قبضًا كاملًا في نظر الفقهاء.

المبحث الحادي عشر– أثر قبض الثمن في البيع الإلكتروني:

لكل عقد آثار تترتب عليه بعد إبرامه واستيفاء شروطه، نظرًا لأن عقد البيع، سواء كان تقليديًا أو إلكترونيًا، من عقود المعاوضة، وأنه عقد ملزم للطرفين، فإن آثاره تتوزع بين المتعاقدين: البائع والمشتري. وتُعرف هذه الآثار بالالتزامات، وتنشأ عن عقد البيع التزامات متقابلة، بعضها يقع على عاتق البائع والبعض الآخر على المشتري. فإذا امتنع أحد المتعاقدين عن تنفيذ إحدى التزاماته، جاز للآخر فسخ العقد، أو حبس المبيع أو حبس الثمن. إذا امتنع أحد الطرفين عن الوفاء بأحد التزاماته، يحق للطرف الآخر فسخ العقد، أو حجز المبيع، أو حجز الثمن.

المطلب الأول– التزامات البائع في العقد التقليدي:

يترتب على البائع بموجب العقد التقليدي مجموعة من الالتزامات تجاه المشتري، ويمكن إيجاز أهم هذه الالتزامات في النقاط التالية:

١- التزام البائع بنقل ملكية المبيع وتسليمه للمشتري: يجب على البائع تسليم المبيع للمشتري، لأنه لا يمكن الانتفاع بالمبيع إلا بالتسليم، فإن عجز عنه يُرد الثمن على المشتري[٢٠٩].

٢- التزام البائع بضمان عيوب المبيع الخفية: يجب على البائع أن يُعلم المشتري بعيب السلعة، ويحرم عليه كتمان عيبها، لقوله ﷺ " من حمل علينا السلاح فليس منا ومن غشنا فليس منا"[٢١٠]، ولأن قيمتها تنقص مع العلم بالعيب[٢١١]، ويرى الحنفية أن من باع سلعة معيبة فعليه بيان عيبها، فإن لم يبين يفسق وترد شهادته[٢١٢].

٣- التزام البائع بتحمل مؤنة تسليم المبيع: يتحمل البائع مصاريف تجهيز السلعة للتسليم ونقلها للمشتري، لأن والتسليم من مسؤولية البائع، لذلك فإن مؤنة التسليم عليه[٢١٣]، ولقوله تعالى: ﴿**فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ**﴾[٢١٤]، فقد جاءت الآية بخطاب موجه للبائعين بضرورة إيفاء الكيل، وتمام الكيل وإيفاؤه لا يتحقق إلا بقيام البائع بعملية الكيل والوزن بنفسه أو عن طريق من ينوب عنه. فلما كان تمام الكيل واجباً على البائع، فإن ما يتعلق بذلك من مصاريف تكون عليه أيضاً.

المطلب الثاني – التزامات البائع في العقد الإلكتروني:

إن التزامات البائع في البيع الإلكتروني لا تختلف في مضمونها وجوهرها عن التزاماته في البيع التقليدي، حيث يبقى البائع ملتزمًا بتسليم المبيع وضمان عيوبه الخفية ونحو ذلك من

---

[٢٠٩] الكاساني، **بدائع الصنائع**، ج٥، ص٢٤٣. وأنظر: الدسوقي، **حاشية الدسوقي**، ج ٣ ص ٦٥؛ الإنصاف (٤٥٨/٤)، ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج ٢٨ ص ١٨٤.

[٢١٠] أخرجه الإمام أحمد في مسنده، أنظر: أحمد ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، ج ١٥، ص ٢٣٢.

[٢١١] ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، ١٣٧٩)، ج١٢، ص ١٦٤.

[٢١٢] الكاساني، **بدائع الصنائع**، ج٥، ص٢٤٣؛ الزيلعي، **البحر الرائق**، ج ٦ ص ٣٨؛ الدسوقي، **حاشية الدسوقي، ج ٣ ص** ٦٥؛ المرداوي، **الإنصاف**، ج٤، ص ٤٥٨.

[٢١٣] الكاساني، **بدائع الصنائع**، ج٥، ص٢٤٣.

[٢١٤] سورة يوسف: ٨٨.

الالتزامات الأصلية في البيع. لذلك أوجبت بعض الأنظمة واللوائح على البائع إلكترونياً مجموعة من الالتزامات ينبغي الوفاء بها قبل إتمام البيع وبعده، ومن أهم هذه الالتزامات:

١- تقديم وصف دقيق للسلعة وخصائصها وأسعارها وتكاليف الشحن قبل البيع.

٢- تمكين المشتري من مراجعة طلب الشراء وتعديله قبل الدفع وفق رغبته.

٣- التزام البائع بنقل ملكية المبيع وتسليمه للمشتري في الموعد والمكان المتفق عليهما.

٤- التزام البائع بسرية المعلومات الشخصية للمشتري وعدم استخدامها لغير الغرض المرخص به.

٥- تقديم إيصال إلكتروني للمشتري بمجرد استلام المبلغ كاملاً.

فالمشروع النهائي لنظام التعاملات الإلكترونية السعودي[٢١٥] مثلا نص صراحة على التزامات البائع التي يجب أن يوفرها للمستهلك بطريقة واضحة ومفهومة قبل إبرام العقد. جاء في المادة الثانية عشرة[٢١٦]: "يتعين على البائع قبل إبرام العقد أن يمكن المستهلك من المراجعة النهائية لجميع خياراته ومن إقرار طلب الشراء، أو تغييره حسب إرادته، وكذلك للمستهلك حق الاطلاع على شهادة المصادقة الإلكترونية المتعلقة بتوقيعه". فهذه الالتزامات تكفل حقوق المتعاقدين وتحقق الثقة في التعامل الإلكتروني.

المطلب الثالث- التزامات المشتري في العقد التقليدي

يترتب على المشتري بموجب عقد البيع التقليدي عدد من الالتزامات، من أبرزها:

١. التزام المشتري بدفع الثمن وتسليمه للبائع، لأن الثمن أحد العوضين في البيع، ووجوب نقل ملكيته كالمبيع.[٢١٧]

---

[٢١٥] المشروع النهائي لنظام التعاملات الإلكترونية السعودي، الفصل الخامس، المادة العاشرة.

[٢١٦] المشروع النهائي لنظام التعاملات الإلكترونية السعودي، الفصل الخامس، المادة الثانية عشرة.

[٢١٧] الكاساني، **بدائع الصنائع**، ج٥، ص٢٤٤.

٢. التزام المشتري بتحمل مؤنة تسلم الثمن ومصاريف ذلك من نقل وعدّ ووزن، لأنه يُعد بائعاً للثمن فتكون مؤنة البيع عليه.[٢١٨]

٣. التزام المشتري بتحمل مصاريف رد المبيع في حال فسخ العقد لوجود عيب به، وذلك لأن يده عليه يد ضمان وهو مسؤول عنه [٢١٩]، لقوله ﷺ: "على اليد ما أخذت حتى تؤديه"[٢٢٠]. فالمشتري ضامن للمبيع، وما كان مضمون العين فهو مضمون الرد. هذا يعني أن المشتري مسؤول عن المبيع وتكاليف إرجاعه في حالة وجود عيب يستدعي فسخ العقد[٢٢١].

٤. التزام المشتري بعدم إخفاء عيوب الثمن كما هو ملزم بذلك البائع فيما يتعلق بالمبيع، ولقوله ﷺ من غشنا فليس منا".[٢٢٢]

المطلب الرابع – التزامات المشتري في العقد الإلكتروني

في إطار البيع الإلكتروني، يترتب على المشتري عدد من الالتزامات الأساسية، وهي:

---

[٢١٨] المرغيناني، **الهداية شرح البداية**، طلال يوسف: (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت). ج٣، ص٢٨.أنظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، ج .٥، ص٢٤٣؛ الكمال بن الهمام، **فتح القدير**، ج .٦، ص ٢٩٦؛ الشيخ نظام، **الفتاوى الهندية**، ج .٣، ص٢٨؛ الخرشي، **حاشية الخرشي على مختصر خليل**، ج .٥، ص١٥٧؛ خرشي، **منح الجليل شرح مختصر خليل**، ج ٥، ص ٢٣٠؛ البهوتي، ك**شاف القناع**، ج ٣، ص ٢٤٧؛ البابرتي، **العناية شرح الهداية**، ج ٤، ص ٤٧١ و٤٧٢؛ ابن قدامة، **المغني**، ج .٦، ص ١٨٨.

[٢١٩] ابن نجيم، **البحر الرائق**، ج٦، ص ٣٠؛ الشيخ نظام، **الفتاوى الهندية**، ج .٣، ص ٦١؛ ابن عابدين، **رد المحتار**، ج٤، ص ٥٩٤؛ الدسوقي، ح**اشية الدسوقي**، ج ٣، ص ٥٦؛ البهوتي، **كشاف القناع**، ج .٣، ص٢٤٩؛ ابن حجر الهيثمي، **تحفة المحتاج**، ج ٤، ص٥٦؛ البابرتي، **العناية شرح الهداية**، ج ٤، ص٤٨١؛ ابن أمير الحاج، **التقرير والتحبير**، ج ٣، ص ١٥٥.

[٢٢٠] أحمد البيهقي، **سنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠٠٣م)، ج٦، ص١٦٥.

[٢٢١] بهادر الزركشي، **المنثور في القواعد**، (الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، ج٣، ص٢٢٠.

[٢٢٢]أخرجه أحمد في مسنده، أنظر: أحمد ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، ج ١٥، ص ٢٣٢.

١- دفع الثمن المتفق عليه: يعد هذا الالتزام جوهر مسؤولية المشتري. وقد اختلف الفقهاء في أولوية تسليم الثمن أو المبيع، مع ترجيح رأي الشافعية والحنابلة بتقديم تسليم المبيع، مراعاة لطبيعة البيع ومقتضياته والعرف السائد[٢٢٣].

٢- تحمل مصاريف الدفع: يلتزم المشتري بتغطية تكاليف نقل الثمن وتحويله إلكترونيًا، بما في ذلك العمولات وغيرها من المصاريف، وفقًا للضوابط الشرعية[٢٢٤].

٣- استلام المبيع: على المشتري استلام السلعة من البائع في المكان والوقت المتفق عليهما، وفقًا لشروط العقد[٢٢٥].

٤- عدم التصرف قبل القبض: يمتنع على المشتري التصرف في السلعة قبل قبضها حقيقةً أو حكمًا، وقبل انتقال ملكيتها إليه بشكل كامل.

٥- الحفاظ على سرية المعلومات: يتعين على المشتري حماية بياناته الشخصية ومعلومات الدفع الخاصة به، لضمان أمن المعاملات وحماية حقوقه.

هذه الالتزامات تهدف إلى ضمان توازن العقد وحماية حقوق الطرفين في البيئة الإلكترونية، مع مراعاة خصوصيات التجارة الرقمية والضوابط الشرعية.

---

[٢٢٣] اختلف الفقهاء في مسألة أولوية تسليم أحد البدلين (المبيع أو الثمن) عندما يكون أحدهما معيناً والآخر ديناً. يرى الحنفية والمالكية وبعض الشافعية أن البدء يكون بتسليم البدل المعين، سواء كان مبيعاً أم ثمناً. في المقابل، يذهب أغلب الشافعية والحنابلة إلى أن البائع يُجبر على تسليم المبيع أولاً، معللين ذلك بأن قبض المبيع من تمام البيع، بينما استحقاق الثمن يأتي بعد ذلك. كما يرون أن هذا الرأي يتوافق مع العرف السائد. ولعل الراجح – والله أعلم – هو القول الثاني لمراعاته طبيعة البيع ومقتضياته والعرف الجاري. **انظر**: ابن عابدين، **رد المحتار**، ج ٤ ص ٤٩؛ الصاوي، **بلغة السالك لأقرب المسالك**، ج ٢ ص ٧٢؛ الشربيني، **مغني المحتاج**، ج ٢ ص ٧٤؛ ابن قدامة، **المغني**، ج ٦ ص ١٨٨.

[٢٢٤] **مجلة الأحكام العدلية**، المادة (٢٨٥، ٢٨٧).

[٢٢٥] انظر: المادة العشرون من المشروع النهائي لنظام التعاملات الإلكترونية السعودي. .

خلاصة الفصل الثالث:

تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل **محل العقد في البيع الإلكتروني**، من خلال أحد عشر مبحثًا شملت الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بالمثمن والثمن. وقد خلص الفصل إلى مجموعة من النتائج الرئيسية التي تعكس طبيعة البيع الإلكتروني وضوابطه الشرعية:

١. **تعريف المال وتحديده في البيع الإلكتروني** :اتضح أن مفهوم المال في البيع الإلكتروني يتسع ليشمل أنواعًا متعددة، متجاوزًا المفهوم التقليدي للمال المادي. فالمال في البيئة الإلكترونية يشمل السلع المادية والرقمية، والخدمات، وحتى الحقوق غير المادية مثل حقوق الملكية الفكرية.

٢. **عناصر المال في البيع الإلكتروني** :تم تحليل عناصر المال في البيع الإلكتروني، وتبين أن المال في هذا النوع من العقود يتميز بخصائص فريدة، مثل إمكانية تسليمه رقميًا وعدم تقيده بالحدود الجغرافية.

٣. **المثمن في البيع الإلكتروني** :تم تعريف المثمن في البيع الإلكتروني ودراسة أقسامه، حيث يشمل السلع المادية (مثل الأجهزة الإلكترونية) والسلع الرقمية (مثل البرمجيات والكتب الإلكترونية) والخدمات (مثل الاستشارات عن بعد). كما تم التأكيد على شروط المثمن الشرعية، مثل كونه مالًا متقومًا، ومنتفعًا به، وقابلًا للتسليم.

٤. **قبض المثمن في البيع الإلكتروني** :تم تحليل كيفية قبض المثمن في البيع الإلكتروني، وتبين أن القبض يتحقق بطرق متنوعة تتناسب مع طبيعة المبيع، سواء كان سلعة رقمية أو خدمة إلكترونية. كما تمت دراسة أثر القبض على انعقاد العقد وانتقال الضمان إلى المشتري.

٥. **الثمن في البيع الإلكتروني** :تم تعريف الثمن ودراسة شروطه، حيث يجب أن يكون مالًا متقومًا، معلومًا، ومقدورًا على تسليمه. كما تم تحليل أنواع الثمن المقبولة في

البيع الإلكتروني، والتي تشمل النقود التقليدية، والبطاقات الائتمانية المغطاة، والعملات الرقمية، مع مراعاة الضوابط الشرعية في استخدامها.

٦. **قبض الثمن في البيع الإلكتروني** :تمت دراسة كيفية قبض الثمن في البيع الإلكتروني، حيث يعتبر القبض الحكمي متحققًا بوصول المبلغ إلى حساب البائع. كما تم تحليل الآثار المترتبة على قبض الثمن، والتزامات كل من البائع والمشتري.

٧. **التحديات الفقهية** :أبرز الفصل بعض التحديات الفقهية المتعلقة بالبيع الإلكتروني، مثل حكم التصرف في المبيع قبل قبضه، واستخدام البطاقات الائتمانية غير المغطاة. وقد أكدت الدراسة على ضرورة مواكبة الفقه الإسلامي للتطورات التقنية، مع الحفاظ على الضوابط الشرعية الأساسية.

٨. **مرونة الفقه الإسلامي** :أظهر الفصل مرونة الفقه الإسلامي في التعامل مع المستجدات التقنية، حيث تم تكييف العديد من المفاهيم الفقهية لتتناسب مع طبيعة البيع الإلكتروني، مثل توسيع مفهوم المال ليشمل الحقوق غير المادية والخدمات الرقمية.

الفصل الرابع
ضوابط تحديد شرعية محل العقد في العقود الإلكترونية

تمهيد

في ظل التطور المتسارع الذي تشهده التجارة الإلكترونية، وتوسع نطاق المعاملات المالية عبر الإنترنت، أصبحت الحاجة ملحة إلى وضع ضوابط شرعية دقيقة لتحديد ما يجوز وما لا يجوز في محل العقد الإلكتروني. فالبيئة الرقمية، رغم ما تقدمه من فرص اقتصادية هائلة، تحمل في طياتها تحديات قانونية وشرعية جديدة تتطلب معالجة دقيقة ومتكاملة.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة وتحليل الضوابط الشرعية التي تحكم محل العقد في البيع الإلكتروني، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية. ويتميز هذا الفصل بتركيزه على منهج مقاصد الشريعة كإطار شامل يمكن أن يساعد في مواجهة المستجدات والتحديات التي تفرضها البيئة الرقمية. كما يتطرق الفصل إلى استعراض التجربتين الماليزية والأفغانية في تعاملهما مع محل العقد في مواقع البيع الإلكتروني، بهدف تقديم رؤية مقارنة حول مدى توافق هذه المواقع مع أحكام الشريعة الإسلامية.

سيتناول الفصل ستة مباحث رئيسية: يبدأ بالمبحث الأول الذي يستعرض المناهج الأساسية لتحديد شرعية محل العقد، ثم ينتقل في المبحث الثاني إلى تحليل منهج مقاصد الشريعة وضوابطه المتعلقة بحفظ الضروريات الخمس. وفي المبحث الثالث، يتم إجراء مقارنة بين المناهج المختلفة لتحديد شرعية محل العقد، مع بيان مزايا وعيوب كل منها. أما المباحث الثلاثة الأخيرة، فتركز على الجانب التطبيقي، حيث يتم دراسة محل العقد في موقع البيع الإلكتروني في كل من ماليزيا وأفغانستان، وتختتم بدراسة مقارنة لمدى توافق المنتجات المتاحة في موقع "شوبي" الماليزي وموقع "أفغانستان أونلاين شوبينغ" مع أحكام الشريعة الإسلامية.

من خلال هذا الفصل، نسعى إلى تقديم إطار شامل ومتكامل يمكن أن يكون دليلاً عمليًا لتقييم شرعية محل العقد في المعاملات الإلكترونية، بما يضمن تحقيق مقاصد

الشريعة الإسلامية ومراعاة المصلحة العامة للمتعاملين في السوق الرقمي. كما نأمل أن تسهم هذه الدراسة في سد الفجوة بين النظرية الشرعية والتطبيق العملي في مجال التجارة الإلكترونية، بما يعزز الثقة في المعاملات الرقمية ويشجع على توسعها وفق الضوابط الشرعية.

المبحث الأول– المناهج الأساسية في تحديد شرعية محل العقد

لتحديد شرعية محل العقد والتمييز بين المباح والمحرم في المعاملات المالية، خاصة في العقود الإلكترونية، يمكن تحديد ثلاثة مناهج رئيسية:

١– منهج الأصل والاستثناء: يستند هذا المنهج إلى قاعدة "الأصل في المعاملات الإباحة إلا ما دل الدليل على تحريمه". وفقاً لهذا المنهج، تعتبر المعاملات مباحة ما لم يرد نص صريح بتحريمها.

٢– منهج المعايير الشرعية: طبقه الهيئات المالية لتقييم مدى التزام الاستثمارات والشركات بالضوابط الشرعية المحددة. يعتمد هذا المنهج على معايير محددة ومفصلة لتقييم شرعية المعاملات.

٣– منهج المقاصد الشرعية: يقيّم المعاملات بناءً على مدى توافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الكليات الخمس (الدين، النفس، العقل، النسل، المال). هذا المنهج يركز على الغاية النهائية للمعاملة وتأثيرها على المصالح الأساسية للمجتمع.

سيتم تناول هذه المناهج بالتفصيل في الأقسام التالية، مع تحليل مزايا وتحديات كل منهج في تقييم شرعية المعاملات المالية المعاصرة:

المنهج الأول– بناء المسألة على قاعدة أن الأصل الإباحة إلا ما دل الدليل على تحريمه. فما لم يرد فيه دليل تحريم، يبقى على أصل الإباحة. فقد قال تعالى قاعدة عامدة فيما يحل وما يحرم: ﴿**وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ**﴾[٢٢٦]. فالأصل أن كل طيب حلال، وأن كل خبيث حرام، وهذا شامل للمعاملات المالية.

---

[٢٢٦] الأعراف: ١٥٧.

فقد اختلف الباحثون من القدامى والمعاصرين في حصر العلل الأساسية للمعاملات المحرمة. فقد أرجع ابن رشد أسباب تحريم المعاملات إلى أربعة وهي: تحريم عين المبيع، والربا، والغرر، والشروط التي تؤول إلى الربا، أو الغرر، أو كليهما[٢٢٧]. وأرجع ابن تيمية هذه المعاملات المحرمة إلى الظلم حيث قال: "إن عامة ما نهي عنه في الكتاب والسنة من المعاملات يعود إلى تحقيق العدل والنهي عن الظلم: دِقَّه وجِلَّه –: أي صغيره وكبيره –، مثل أكل المال بالباطل وجنسه من الربا والميسر، وأنواع الربا والميسر التي نهى عنها النبي ﷺ: مثل بيع الغرر ..."[٢٢٨].

أما المعاصرون، فقد حصرها آل سليمان في خمسة أمور، وهي: الضرر، والظلم، والربا، والغرر، والتغرير.[٢٢٩] ويمكن الجمع بين ما قال به القدامى والمعاصرون وحصر العلل للمعاملات المحرمة إلى خمسة أمور، وهي: تحريم العين للضرر (سواء كان على الدين، أو النفس، أو النسل، أو العقل، أو المال)، والظلم، والغرر، والربا، والميسر. وبناءً على ذلك، فإن ما لم يرد فيه دليل على التحريم، يبقى على أصل الإباحة.

تكمن قوة هذا المنهج في التزامه بالقاعدة الفقهية الأصلية بأن الأصل في المعاملات الإباحة، مما ينقل عبء الإثبات إلى من يدعي التحريم. ويتوافق هذا المنهج مع روح الشريعة الإسلامية في التيسير والتسهيل على الناس في أنشطتهم الاقتصادية، ما دامت لا تنطوي على محرمات واضحة.

المنهج الثاني – قد نهج معظم المؤسسات المعنية بالأسواق المالية منهجا، يمكن أن نسميه بمنهج المعايير الشرعية[٢٣٠]. تم تطوير منهج المعايير الشرعية لتقييم وتحديد مدى التزام

---

[٢٢٧] محمد بن أحمد بن محمد المعروف بابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٩٧٥م)، ج ٢، ص ١٢٥.

[٢٢٨] ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج ٢٨ ص٢٨٥.

[٢٢٩] خالد بن عبد العزيز بن سليمان آل سليمان، **العلل الأساسية للمعاملات المالية المحرمة**، الرياض: دار كنوز اشبيليا، ٢٠١٦، ص ١٧٧.

[230] For example, Dow Jones, FTSE and MSCI as well as the Security Commission of Malaysia. See: Dow Jones Indices, "Dow Jones Islamic Market Indices Methodology," accessed June 1, 2024,

الاستثمارات والشركات والأدوات المالية بالضوابط الشرعية في سوق رأس المال الإسلامي. ومن أهم العناصر الرئيسية لمعايير الفحص الشرعي هي تحليل طبيعة أنشطة أعمال الشركة للتأكد من أنها متوافقة مع مبادئ الشريعة، ولا تنطوي على أي أنشطة محظورة مثل الخمر والخنزير والقمار والخدمات المالية الربوية والتبغ. فعلى سبيل المثال، ذكرت اللجنة الشرعية التابعة لهيئة الأوراق المالية في ماليزيا عددًا من الأنشطة التجارية غير المتوافقة وهي[٢٣١]:

أ- المصارف والإقراض التقليدية

ب- التأمين التقليدي

ج- القمار

د- الكحول ومنتجات الكحول

هـ- لحوم الخنزير ومنتجاتها

و- الأطعمة والمشروبات غير الحلال

ز- الترفيه غير المتوافق مع الشريعة

ح- التبغ ومنتجاته

ط- الدخل من الفوائد من الحسابات والأدوات التقليدية

ي- توزيعات أرباح من استثمارات غير متوافقة مع الشريعة

ك- وأي أنشطة أخرى تعتبر غير متوافقة مع مبادئ الشريعة وفقًا لتحديد اللجنة الشرعية.

كما تضع المعايير الشرعية حدوداً قصوى لبعض النسب المالية، كنسبة المديونية الربوية إلى إجمالي الأصول، ونسبة الدخل من المصادر المحرمة إلى إجمالي الدخل، بحيث لا يتم قبول الشركات التي تتجاوز هذه النسب، إلا بعد التخلص من الجزء المحرم وتطهير

---

https://www.spglobal.com/spdji/en/documents/methodologies/methodology-dj-islamic-market-indices.pdf; FTSE Russell, "FTSE Global Equity Shariah Index Series," accessed June 1, 2024, https://research.ftserussell.com/Analytics/FactSheets/Home/DownloadSingleIssue?issueName=SWORLDS&isManual=False; MSCI, "MSCI World Islamic Index (USD)," accessed June 1, 2024, https://www.msci.com/documents/10199/c0b90e16-5746-4cdc-b033-1ec7da64386e.

231 Securities Commission Malaysia. "Shariah-Compliant Securities". accessed June 1, 2024, https://www.sc.com.my/development/icm/shariah-compliant-securities.

الأرباح منه. وتهدف هذه النسب إلى التحوط وتقليل التعامل بالمحرمات إلى أدنى حد ممكن.

هذا، بناءً على المنهج الأول، أي تقسيم المحرمات إلى المجموعات الخمسة المذكورة (الضرر، والظلم، والغرر، والربا، والميسر)، يمكن تصنيف العناصر المذكورة من قبل هيئة الأوراق المالية في ماليزيا كما يلي:

أ-تحريم العين لضرر:

- الكحول ومنتجات الكحول.
- لحوم الخنزير ومنتجاتها.
- الأطعمة والمشروبات غير الحلال.
- الترفيه غير المتوافق مع الشريعة.
- التبغ ومنتجاته.

ب-الربا:

- المصارف والإقراض التقليدية.
- الدخل من الفوائد من الحسابات والأدوات التقليدية.
- توزيعات أرباح من استثمارات غير متوافقة مع الشريعة.

ج-الغرر:

- التأمين التقليدي.

د-الميسر:

- القمار.

إن منهج معظم المؤسسات المعنية بالأسواق المالية، على الرغم من شموليته في محاولة حصر جميع المعاملات المحرمة، قد يفشل في مواكبة الديناميكية المتسارعة للأدوات والتفاعلات المالية الجديدة التي قد لا تكون مذكورة صراحةً في المصادر الفقهية التقليدية.

وبالتالي، فإن تطور الصناعة المالية الإسلامية يفرض الحاجة إلى مرونة وتجديد مستمر في هذه المنهجيات الشرعية لضمان التزامها بالمعايير الإسلامية في ظل التحولات المتسارعة في هذا المجال.

المنهج الثالث – بناء المسألة على مدى موافقتها لمقاصد الشريعة الإسلامية، فما وافقها فهو مباح، وما خالفها فهو محرم. لعل من أهم الأبحاث التي طبقت هذا المنهج رسالة بعنوان: "الضوابط الفقهية للألعاب الترفيهية في ضوء المقاصد الشرعية" لأفنان طارق شمس الدين[٢٣٢]. تتناول هذه الرسالة موضوع الألعاب الترفيهية بمختلف أنواعها، وبيان الأحكام المتعلقة ببعضها، في ضوء تأثيرها على الفرد والمجتمع، وذلك وفقًا للمقاصد الشرعية في حفظ الكليات الخمس: الدين، والنفس، والنسل، والعقل، والمال. ويحاول هذا البحث أن يؤسس أسسًا لما يحل وما يحرم من الألعاب الترفيهية وفقًا للمقاصد الشرعية. وبناءً على الضوابط التي جاءت بها الباحثة، يمكن تطبيقها في المعاملات المالية كلها بشكل عام.

وبالنسبة لهذا المنهج فنرى بأنه هو الأكثر شمولية ومرونة، إذ يتيح تقييم مدى تطابق المعاملات مع المقاصد العليا للشريعة، كحفظ المال والعدل وتجنب الضرر. ويكتسب هذا المنهج أهمية خاصة في سياق التجارة الإلكترونية، حيث قد تظهر أساليب تفاعل وترتيبات تعاقدية جديدة لا تجد لها أصولاً مباشرة في التراث الفقهي التقليدي.

المبحث الثاني – منهج مقاصد الشريعة في تحديد شرعية محل العقد وضوابطه

شهد عالمنا المعاصر تطورات تقنية متسارعة أحدثت نقلة نوعية في شتى مجالات الحياة، ومن أبرز مظاهر هذا التطور الثورة الرقمية والانتشار الواسع للتعاملات الإلكترونية. فقد برزت العقود الإلكترونية كنمط جديد من أنماط التعاقد، حيث يتم إبرامها وتنفيذها عبر الوسائل الإلكترونية، تماشياً مع روح العصر الرقمي.

---

[٢٣٢] أفنان طارق شمس الدين، **ضوابط الفقهية للألعاب الترفيهية في ضوء المقاصد الشرعية**، رسالة الماجستير في جامعة الشارقة.

وإزاء هذا النوع المستحدث من العقود، تبرز الحاجة الملحة إلى وضع ضوابط شرعية تنظم محال هذه العقود، وذلك انطلاقاً من مقاصد الشريعة الإسلامية السامية وقواعدها الكلية في باب المعاملات. فالشريعة الغراء جاءت لتحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، وحفظ ضرورياتهم الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. لذا، يتعين أن تخضع محال العقود الإلكترونية لضوابط صارمة تكفل عدم تعارضها مع هذه المقاصد الجليلة، وتصون حقوق جميع الأطراف المتعاقدة.

تجدر الإشارة إلى أن العقود الإلكترونية تتميز بخصائص فريدة تميزها عن العقود التقليدية، حيث يتم إبرامها وتنفيذها بشكل إلكتروني كامل عبر شبكة الإنترنت أو أي وسيط إلكتروني آخر. ومن أبرز هذه الخصائص سرعة إنجاز المعاملات، وإمكانية التعاقد عن بُعد، وانخفاض التكاليف، إضافة إلى تسهيل عمليات التخزين والمتابعة الإلكترونية. إلا أن هذه الميزات تُثير في الوقت ذاته بعض التحديات والمخاوف المتعلقة بمدى توافق مثل هذه العقود مع أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها.

ومن أجل تحقيق هذه الغاية السامية، لا بد من الالتزام التام بالضوابط الشرعية عند إبرام العقود الإلكترونية وتنفيذها، حتى لا تتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية وتؤدي إلى الإخلال بحفظ الضروريات الخمس. فبالإضافة إلى حماية حقوق الأطراف المتعاقدة وصون مصالحهم، فإن الغاية الأسمى هي الحفاظ على المقاصد الشرعية العليا والقيم الإسلامية الرفيعة.

يجدر بالذكر أن التقيد بهذه الضوابط الشرعية لن يقتصر فائدته على كفالة مشروعية محال العقود الإلكترونية فحسب، بل سيساهم أيضًا في تعزيز ثقة المستهلكين والمتعاملين بهذا النمط الجديد من التعاقدات، كما سيشجع على الابتكار وتطوير حلول وتطبيقات إلكترونية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما سيدفع بدوره عجلة التقدم التكنولوجي في العالم الإسلامي.

وبناءً على ما سبق، فإننا سنتناول في هذا الفصل الضوابط الشرعية اللازم التقيد بها لضمان مشروعية محل العقد في مجال التعاقد الإلكتروني، وذلك من خلال استنباطها

واستخلاصها من مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة الكبرى، التي تهدف إلى حفظ الضروريات الخمس للإنسان، وسيتم عرضها على النحو الآتي:

أولاً – حفظ الدين، ويتحقق ذلك بخلو محل العقد مما يلي:

١. الشرك بالله والمعتقدات الباطلة المخالفة للعقيدة الإسلامية.

٢. الخرافات والممارسات المنافية للعقيدة الإسلامية.

٣. المنتجات أو الأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة ومقاصدها.

ثانياً – حفظ النفس، ويتحقق ذلك بخلو محل العقد مما يلي:

١. منتجات أو أنشطة تنطوي على تهديد لحياة الإنسان.

٢. المواد والمنتجات الضارة بصحة الإنسان.

ثالثاً – حفظ العقل، ويتحقق ذلك بخلو محل العقد مما يلي:

١. المواد الداعية للرذيلة والمهددة لعفة النسل.

٢. المنتجات أو الأنشطة التي تهدد استقرار الأسرة وحقوق الأبناء.

رابعاً – حفظ النسل ويتحقق ذلك بخلو محل العقد مما يلي:

١. أي مواد تؤثر تأثيراً مباشراً على العقل وتزيل الإدراك والوعي.

٢. المنتجات أو الأنشطة التي تؤثر سلباً على الصحة النفسية والسلوك والأخلاق.

خامساً – حفظ المال، ويتحقق ذلك بخلو محل العقد مما يلي:

١. المقامرة أو القمار بأي شكل من الأشكال.

٢. أي أنشطة أو تعاملات ربوية.

٣. أي أنشطة احتيالية أو تدليسية.

٤. الغرر الفاحش والجهالة المفضية للنزاع.

لفهم أهمية مقاصد الشريعة، من الضروري أن يوضح الباحث معنى المقاصد في اللغة والاصطلاح. المقاصد مشتقة من الفعل "قصد"، وتطلق على معان متعددة، من أبرزها: استقامة الطريق[٢٣٣]، كما في قوله تعالى: ﴿**وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ**﴾[٢٣٤]، كما تطلق على معنى الأمّ والاعتماد[٢٣٥]، وعلى الاعتدال والتوسط بين الإفراط والتفريط[٢٣٦]. كما في قوله تعالى: ﴿**وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ**﴾[٢٣٧].

أما مصطلح مقاصد الشريعة فقد عرّفه بعضهم بعبارات مختلفة. فقد عرّفها محمد الطاهر ابن عاشور حيث قال: "المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة"[٢٣٨]. وقريب من هذا التعريف ما عرّفها به يوسف القرضاوي بأنها: "الغايات والمقاصد التي سن الشارع أحكام الشريعة من أجل تحقيقها لمصلحة العباد".[٢٣٩] فمقاصد الشريعة إذن هي الغايات والأهداف والحكم التي قصدها الشارع من خلال تشريع الأحكام في الإسلام.

وتعد مقاصد الشريعة إحدى القواعد الأساسية التي يرتكز عليها الاجتهاد الفقهي في استنباط الأحكام الشرعية المتعلقة بالمستجدات والنوازل، وذلك من خلال استقراء نصوص الشرع ومقاصده العامة، ثم تطبيق ذلك على الحالات والمسائل الجديدة بما يحقق مصالح الناس ويدفع عنهم المضار.

وتتمحور المقاصد العامة للشريعة حول حفظ الضروريات الخمس للإنسان، وهي: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. فكل ما يحقق هذه المقاصد فهو مطلوب شرعاً، وكل ما يفوتها أو يعارضها فهو مرفوض ومنهي عنه.

---

[٢٣٣] ابن منظور، **لسان العرب**، ج ٣ ص ٣٥٣.

[٢٣٤] النحل:٩.

[٢٣٥] ابن منظور، **لسان العرب**، ج ٣، ص ٣٥٨.

[٢٣٦] الدمشقي، إسماعيل، **تفسير القرآن العظيم**، (بيروت: دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ج٦، ص ٣٣٩.

[٢٣٧] لقمان:١٩.

[٢٣٨] محمد طاهر بن عاشور، **المقاصد الشريعة الإسلامية**، (بيروت: دار اللبناني، ط١، ٢٠١١م)، ج١، ص١٠٦.

[٢٣٩] محمد يوسف القرضاوي، **دراسة في فقه المقاصد الشريعة**، (القاهرة: دار الشروق، ط١، د.ت)، ج١، ص٢٠.

أما المقاصد الشريعة الخاصة بالمعاملات المالية فقد قال عنها ابن عاشور: "والمقصد الشرعي في الأموال كلها خمس أمور: رواجها، ووضوحها، وحفظها، وثباتها، والعدل فيها"[٢٤٠]. وفي هذا سيقوم الباحث بتركيز المقاصد العامة للشريعة الإسلامية دون هذه المقاصد الخاصة، وذلك لأن المقاصد العامة تشمل في طياتها هذه المقاصد الخاصة، فحفظ المال مثلاً يتضمن رواجه وثباته والعدل فيه، وحفظ النفس يتضمن وضوح المعاملات وعدم الغرر فيها، وهكذا. كما أن التركيز على المقاصد العامة يعطي مجالاً أوسع لتقييم المعاملات المالية المعاصرة، بحيث لا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية، بل تشمل أيضاً الجوانب الدينية والأخلاقية والاجتماعية، وهو ما يتماشى مع شمولية الشريعة الإسلامية وعدم فصلها بين هذه الجوانب المختلفة في حياة الإنسان.

ومقاصد الشريعة ترتكز على قاعدة أساسية: جلب المصالح ودرء المفاسد. فكل ما يحقق مصلحة للعباد فهو مطلوب شرعاً، وكل ما يجلب مفسدة فهو منهي عنه. والمصلحة هي كل ما فيه نفع للإنسان في دينه ودنياه، والمفسدة هي كل ما فيه ضرر عليه في الدارين. ولهذا نهى النبي ﷺ عن الضرر والضرار بقوله: «لا ضَرَرَ ولا ضِرَار»[٢٤١]. فكل ما من شأنه إلحاق الأذى والضرر بالإنسان فهو محرم شرعاً. وفي المعاملات المالية فقد حرم الشارع التعامل بالمحرمات لما فيها من ضرر ومفسدة.

لذا فإن مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية في العقود والمعاملات المالية يستلزم الالتزام بمبدأ جلب المصالح ودرء المفاسد، وتجنب كل ما فيه ضرر على الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، والبعد عن المحرمات والمنهيات الشرعية. وهذا هو جوهر المقاصد الشرعية وغايتها السامية. قال الشاطبي في الموافقات: "فأما الضرورية، فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على

---

[٢٤٠] محمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٤)، ج ٣ ص ٤٧٠.

[٢٤١] أخرجه البيهقي في سننه الكبرى. انظر: أحمد البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر، (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، د.ط، ١٤١٤ – ١٩٩٤م)، ج٦، ص٦٩.

فساد وتهارج"[٢٤٢] وقال أيضا:" ومجموع الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل."[٢٤٣]

المطلب الأول– حفظ الدين والضوابط المتعلقة به:

إن من أعظم مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ الدين وصيانته من كل ما يشوبه أو يفسده، فالدين هو أساس حياة المسلم وعموده الفقري الذي تقوم عليه سائر تصرفاته وأحواله. لذلك يجب أن يكون حفظ الدين هو المعيار الرئيسي في أي تعامل أو تصرف، بما في ذلك العقود الإلكترونية.

ومما يدل أهمية حفظ الدين أدلة كثيرة منها:

١– قال تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾[٢٤٤]. هذه الآية تؤسس لمبدأ أن الغاية من خلق الإنسان هي عبادة الله، مما يؤكد على أهمية حفظ الدين.

٢–قال تعالى: ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾[٢٤٥]. تبين الآية أن الإسلام هو أساس لحياة المسلم، مما يؤكد على ضرورة حفظه وصيانته.

٣– قال تعالى: ﴿**وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾[٢٤٦]. هذه الآية تنهى عن سب آلهة المشركين حتى لا يؤدي ذلك إلى سب الله، مما يدل على أهمية حماية الدين من الاعتداء وتحصينه.

هذه الأدلة كلها تؤسس لأهمية حفظ الدين وصيانته في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك المعاملات والعقود الإلكترونية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن يكون محل العقد الإلكتروني خالياً من المحظورات التالية:

---

[٢٤٢] الشاطبي، **الموافقات**، ج٢، ص١٧.

[٢٤٣] نفس المصدر، ج٢، ص ٢٠.

[٢٤٤] الذاريات: ٥٦

[٢٤٥] آل عمران: ٨٥.

[٢٤٦] الأنعام: ١٠٨.

١-الشرك بالله والمعتقدات الباطلة المخالفة للعقيدة الإسلامية.

٢-الخرافات والممارسات المنافية للعقيدة الإسلامية.

٣-الأنشطة والمنتجات المخالفة لأحكام الشريعة ومقاصدها.

وفيما يلي تفصيل هذه الأمور في مطالب ثلاثة:

الضابط الأول: ألا يكون محل العقد مما يتعلق بالشرك بالله والمعتقدات الباطلة المخالفة للعقيدة الإسلامية:

الشرك بالله تعالى يعد من أعظم المحرمات في الإسلام، ويجب تجنب كل ما يتضمنه في المعاملات التجارية الإلكترونية. هذا الضابط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمقصد حفظ الدين، إذ يهدف إلى حماية التوحيد وصيانة العقيدة الإسلامية.

ومن الأدلة الشرعية على هذا الضابط:

١-قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾[٢٤٧]. فهذه الآية تؤسس لمبدأ عام في خطورة الشرك، حيث وصفه الله تعالى بأنه ظلم عظيم. وهذا يدل على وجوب الابتعاد عنه في جميع المعاملات، بما فيها العقود الإلكترونية.

٢-قال سبحانه: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء**﴾[٢٤٨]. تبين هذه الآية أن الشرك هو الذنب الوحيد الذي لا يغفره الله تعالى، مما يؤكد على خطورته وضرورة تجنبه في كل الأحوال، بما في ذلك المعاملات التجارية.

٣- حذر النبي ﷺ من الشرك، فقال: "إياكم والشرك فإنه أخفى من دبيب النمل"[٢٤٩]. هذا الحديث يحذر من دقة الشرك وخفائه، مما يستدعي الحذر الشديد منه في جميع التعاملات، خاصة في البيئة الإلكترونية حيث قد يكون الشرك أكثر خفاءً.

---

[٢٤٧] لقمان: ١٣.

[٢٤٨] النساء: ١١٦.

[٢٤٩] أخرجه الأمام أحمد في مسنده، أنظر: أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، تحقيق: شعيب الأرطؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م)، ج ٣٢، ص ٣٨٤.

هذه الأدلة تؤسس لقاعدة عامة في وجوب الابتعاد عن كل ما يتعلق بالشرك والمعتقدات الباطلة. وعليه، فإن أي عقد إلكتروني يتضمن ترويجاً للشرك أو بيعاً لما يتعلق به يعتبر محرماً شرعاً وباطلاً.

التزام هذا الضابط في المعاملات الإلكترونية يحقق مقصد حفظ الدين ويحمي عقيدة التوحيد، خاصة في ظل انتشار العديد من الممارسات والمنتجات التي قد تتضمن شركاً خفياً أو صريحاً عبر الإنترنت.

ومن الأمثلة على المعاملات المحرمة لاشتمالها على الشرك:

١. بيع تماثيل أو صور الأصنام والآلهة المعبودة من دون الله.
٢. إنشاء مواقع إلكترونية تروج للعقائد الوثنية أو الإلحادية.
٣. التعامل مع تطبيقات أو ألعاب تضم عناصر شركية في محتواها.
٤. الاشتراك في منصات أو مواقع تقدم خدمات الطالع والأبراج والتنجيم، والتي تنسب علم الغيب لغير الله سبحانه وتعالى.
٥. شراء أو بيع الكتب والمنتجات التي تحتوي على أفكار أو رموز تمجد الشرك والوثنية، أو تدعو إلى عبادة غير الله عز وجل.

فهذه المعاملات وأمثالها تشتمل على الشرك الأكبر الذي يناقض أصل التوحيد، وينافي كمال الإيمان بالله تعالى، فيجب على المسلم اجتنابها والبعد عنها.

الضابط الثاني: ألا يكون محل العقد مما يتعلق بالخرافات والممارسات المنافية للعقيدة الإسلامية:

إن الشريعة الإسلامية تحرم كل ما يتعارض مع العقيدة الصحيحة ويخالف توحيد الله تعالى. هذا الضابط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمقصد حفظ الدين، حيث يهدف إلى حماية عقيدة المسلمين من الشرك والضلال.

من الأدلة الشرعية على هذا الضابط:

١-قوله سبحانه تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾[٢٥٠]. هذه الآية تؤسس لمبدأ عام في تحريم الشرك والقول على الله بغير علم. فهي تشمل تحريم الخرافات والممارسات التي تنافي العقيدة الصحيحة، كالاعتقاد في تأثير الأحجبة والتمائم، والتصديق بالأبراج والفلك، والاستعانة بالسحرة والمشعوذين.

٢- قوله سبحانه تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ**﴾[٢٥١]. هذه الآية تؤكد على أن السحر من أعمال الكفر، مما يدل على خطورته وحرمة التعامل به أو الترويج له.

٣-قول رسول الله ﷺ: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة»[٢٥٢]. هذا الحديث يبين شدة تحريم اللجوء إلى العرافين والمشعوذين، حيث جعل مجرد سؤالهم سبباً لعدم قبول الصلاة لمدة طويلة..

هذه الأدلة تؤسس لقاعدة عامة في منع التعامل بكل ما ينافي العقيدة الإسلامية الصحيحة. وعليه، فإن أي عقد إلكتروني يتضمن الترويج لهذه المعتقدات الباطلة أو بيع ما يتعلق بها يعتبر محرماً شرعاً وباطلاً. التزام هذا الضابط في المعاملات الإلكترونية يحقق مقصد حفظ الدين ويصون عقيدة المسلمين، خاصة في ظل انتشار هذه الممارسات وسهولة الترويج لها عبر الإنترنت.

ومن الأمثلة على المعاملات المالية الداخل في الخرافات والممارسات المنافية للعقيدة الإسلامية ما يلي:

١. المنصات والتطبيقات التي تقدم خدمات العرافة والتنجيم وقراءة الطالع.
٢. الإعلانات الترويجية للأعشاب والمستحضرات ذات الخصائص الخرافية الوهمية.
٣. الكتب والدورات والمنتجات التي تعلم السحر والشعوذة وتدعي علم الغيب.

---

[٢٥٠] الأعراف: ٣٣.

[٢٥١] البقرة: ١٠٢.

[٢٥٢] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة، حديث رقم ٢٢٣٠.

٤. الألعاب الإلكترونية والبرمجيات التي تحتوي على رموز أو طقوس أو شخصيات ذات صلة بالسحر والشعوذة والخرافات، وتدعو إلى ممارستها أو الإيمان بها.

٥. المنتديات والمجموعات والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي التي تروج للأفكار والمعتقدات الخرافية والأساطير الوثنية، وتدعو الناس إلى اعتناقها والانخراط فيها.

فالتعامل بهذه السلع والخدمات الموهومة من خلال العقود الإلكترونية لا يجوز، لما تنطوي عليه من ترويج للخرافات والأباطيل وإشاعة للمنكر، وصرف للناس عن الدين الحق، وهو مما يناقض مقصد حفظ الدين الذي جاءت الشريعة لتحقيقه.

الضابط الثالث: ألا يكون محل العقد من المنتجات والأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة ومقاصدها:

يشمل هذا الضابط المحظورات التي نص الشرع على تحريمها مما يتعلق بالعقيدة والأخلاق والآداب العامة، والتي تلحق الضرر والمفسدة بالدين والعقيدة والقيم الإسلامية.

ومن الأدلة على هذا الضابط:

١-قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾[٢٥٣]. هذه الآية تؤسس لمبدأ عام في حفظ الدين وحماية العقيدة والأخلاق الإسلامية. فهي تحرم الفواحش والإثم والبغي والشرك والقول على الله بغير علم، وكلها أمور تمس جوهر الدين وتهدد سلامته. وعليه، فإن هذه الآية تشكل أساساً قوياً لوضع ضوابط صارمة في المعاملات، بما فيها العقود الإلكترونية، لضمان عدم التعامل في أي منتجات أو أنشطة تخالف أحكام الشريعة أو تضر بمقاصدها.

[٢٥٣] الأعراف: ٣٣.

٢-قوله تعالى: ﴿**وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ**﴾[٢٥٤]. هذه الآية تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام الشريعة ووجوب الحكم بما أنزل الله في جميع المعاملات، بما فيها العقود الإلكترونية.

٣- قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ**﴾[٢٥٥]. هذه الآية تؤكد أن المعاملات يجب أن تكون وفق ما شرعه الله. فالتجارة المشروعة هي التي تكون متوافقة مع أحكام الشريعة ومقاصدها.

من خلال هذا الاستدلال، نرى أن مقصد حفظ الدين يتحقق بمنع التعامل في كل ما يمس العقيدة الإسلامية أو يخالف الأخلاق والآداب العامة في الإسلام. وهذا يشمل منع بيع أو تداول المواد التي تسيء للإسلام أو تروج للشرك أو تنشر الفواحش والمنكرات، سواء كان ذلك في العالم المادي أو عبر المنصات الإلكترونية. ومن أمثلة المعاملات المالية المخالفة لأحكام الشريعة ومقاصدها:

١. بيع الكتب والمواد التي تشتمل على آراء وأفكار منحرفة تخالف العقيدة الإسلامية الصحيحة. فنشر مثل هذه الأفكار المنحرفة يعد من قبيل نشر الباطل والضلال، وفيه إضرار بعقيدة المسلمين وإيمانهم. كما أنه يساهم في نشر الفتنة والشقاق بين المسلمين، وهو أمر منهي عنه شرعاً.

٢. نشر المواد المسيئة للأنبياء والرسل عبر المواقع والتطبيقات الإلكترونية. فالسب والشتم والطعن في الأنبياء والرسل من الكبائر والمحرمات في الإسلام.

٣. التعامل في المنتجات والخدمات المنافية للآداب العامة الإسلامية. فكل ما من شأنه أن يخدش الحياء العام ويتنافى مع الفضيلة والأخلاق الكريمة يعد محرماً ومنهياً عنه في الإسلام. ومن ذلك المواد الإباحية والفاضحة والمثيرة للغرائز. فالتعامل بهذه المنتجات فيه مفسدة عظيمة وضرر بالغ على الأخلاق والقيم الإسلامية.

---

[٢٥٤] المائدة: ٤٩

[٢٥٥] النساء: ٢٩.

٤. التجارة في السلع المحرمة شرعاً كالخمور والمخدرات ولحم الخنزير. فهذه الأشياء نجسة ومحرمة بنص القرآن والسنة، ويحرم الاتجار بها أو الإعانة على ذلك. فالاتجار بهذه المحرمات فيه ضرر على الدين والمجتمع، وإعانة على المعصية والمنكر.

٥. المعاملات المتعلقة بتربية الحيوانات المحرمة أو تهريبها أو بيعها، كالكلاب وغيرها من الحيوانات التي نهى الشرع عن اتخاذها. فقد نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب[٢٥٦]، مما يدل على تحريم الاتجار بها وبيعها وشرائها، كما أن في تربيتها والتعامل معها مخالفة للشرع وإضاعة للمال فيما لا يجوز.

فمحل العقد الإلكتروني يجب أن يكون خالياً من كل هذه المحظورات الشرعية حفاظاً على الدين، ودفعاً للمفاسد والأضرار المترتبة عليها. وأي عقد ينطوي على شيء من هذه المخالفات فهو باطل شرعاً ولا ينعقد أصلاً، لمصادمته لنصوص الشرع ومقاصده الحكيمة. والالتزام بهذه الضوابط المتعلقة بفظ الدين على وجه الخصوص يحقق جملة من المصالح، أهمها:

١. حماية عقيدة المسلمين من الانحراف والضلال، وصيانة دينهم من التحريف والتبديل.

٢. الحفاظ على الفضيلة وتعزيز القيم الإسلامية النبيلة في المجتمع كالعفة والطهارة والأمانة.

٣. منع انتشار المنكرات والسلوكيات المنحرفة كالإباحية وتعاطي المحرمات ونشر الرذيلة.

٤. الإسهام في بناء اقتصاد إسلامي نظيف خالٍ من الشبهات والمحرمات الضارة بالدين والمجتمع.

---

[٢٥٦] فعن أبي مسعود الأنصاري: «أَن رَسُول الله ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ». الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجمعة، باب ثمن الكلب حديث رقم ٢٢٣٧؛ ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب، حديث رقم ٤٠٩٢.

٥. تأصيل مبدأ تحمل المسؤولية الشرعية والأخلاقية للشركات والتجار تجاه ما يقدمونه من منتجات وخدمات للمستهلكين المسلمين.

المطلب الثاني– حفظ النفس والضوابط المتعلقة به:

إن من مقاصد الشريعة الإسلامية العظيمة حفظ النفس البشرية وصيانتها من كل ما يؤذيها أو يهلكها، فالنفس الإنسانية مكرمة في الإسلام، وقد جاءت نصوص كثيرة في الكتاب والسنة تؤكد على حرمتها وضرورة المحافظة عليها.

ومن أبرز الأدلة على ذلك:

١–قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ**﴾[٢٥٧]. تؤسس هذه الآية لمبدأ عام في حرمة النفس البشرية، حيث تنهى بشكل صريح عن قتل النفس إلا بالحق. وهذا النهي يشمل كل ما قد يؤدي إلى إزهاق الروح أو الإضرار بها، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

٢–قول رسول الله ﷺ: "كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه"[٢٥٨]. يوسع هذا الحديث نطاق الحماية ليشمل الدم (أي الحياة) والمال والعرض، مما يدل على شمولية حفظ النفس في الشريعة الإسلامية.

هذه النصوص تشكل أساساً قوياً لوضع ضوابط صارمة في المعاملات، بما فيها العقود الإلكترونية، لضمان عدم تعريض النفس البشرية لأي خطر أو ضرر. وعليه، فإن أي محل عقد يتضمن ما قد يهدد سلامة النفس أو يعرضها للخطر يعد مخالفاً لهذا المبدأ الشرعي الأساسي.

---

[٢٥٧] البقرة: ١٩٥.

[٢٥٨] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، أنظر: أحمد البيهقي، السنن الكبرى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م)، ج٨، ص٤٣٥.

وتحقيقاً لهذا المقصد، فقد نهى الإسلام عن كل ما من شأنه أن يضر بالنفس الإنسانية أو يعرضها للهلاك، سواء كان ذلك من خلال تناول المواد الضارة أو التعرض للأخطار والحوادث التي تهدد الحياة.

ولتحقيق مقصد حفظ النفس، ينبغي ألا يتضمن محل العقد من المحظورات التالية:

١. منتجات أو أنشطة تنطوي على تهديد لحياة الإنسان.

٢. المواد والمنتجات الضارة بصحة الإنسان.

فالأول يتعلق بحماية الحياة، والثاني يتعلق بالحفاظ على الصحة، ونقدم حماية الحياة على الحفاظ على الصحة، لأن الحياة هي أساس الوجود وأصل النعم، وحفظها مقدم على ما سواها، بحيث لا قيمة للصحة بدون حياة، بينما قد تكون هناك حياة وإن لم تكن صحة تامة.

ثم إن التهديدات على الحياة غالباً ما تكون أشد خطراً وأسرع فتكاً من الأضرار الصحية. فما يمس الحياة يعد أولى بالمنع والتحريم مما يمس الصحة فقط. فتقديم الأهم فالمهم هو الأوفق بمقاصد الشريعة وقواعد الأولويات.

الضابط الأول– ألا يتضمن محل العقد أي أنشطة أو منتجات تنطوي على تهديد لحياة الإنسان وسلامته:

إن من مقتضيات حفظ النفس في الشريعة الإسلامية تحريم كل ما يؤدي إلى إزهاق الروح البشرية أو تعريضها لمخاطر الموت والهلاك. فالنفس الإنسانية معصومة لا يجوز الاعتداء عليها بغير حق.

ومما يدل على وجوب الحماية من أي تهديد لحياة الإنسان وسلامته أدلة كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿**مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا**﴾[٢٥٩].

[٢٥٩] المائدة: ٣٢.

تؤكد هذه الآية على القيمة العظيمة للنفس البشرية، حيث جعلت قتل نفس واحدة كقتل الناس جميعاً. وهي تؤسس لمبدأ عدم جواز التعامل في أي منتجات أو خدمات قد تهدد حياة الإنسان. كما تبين الآية وجوب حماية حياة الإنسان وسلامته ومنع كل ما يؤدي إلى إزهاق الروح. بل إن هذه الآية قد أسست أساساً للتشريعات الحمائية في الإسلام، مما يؤكد على أهمية هذا الضابط في المعاملات والعقود، بما فيها العقود الإلكترونية.

ومن هذا المنطلق، فإن محل العقد في المعاملات الإلكترونية يجب أن يكون خالياً من أي منتجات أو أنشطة تنطوي على تهديد لحياة الإنسان وسلامته. ومن الأمثلة على ذلك:

١. الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات: فهذه الأدوات القتالية إذا وقعت في أيدي غير مدربة أو غير مخولة قانوناً، فإنها تشكل خطراً داهماً على الأرواح وسلامة المجتمع. لذا يحرم التعاقد عليها إلكترونياً إلا مع الجهات المعتمدة وبشروط مشددة.

٢. الألعاب الخطرة والأدوات المؤذية: كالألعاب النارية والكيميائية، والأدوات الحادة أو السامة، فهي تعرض مستخدميها وخاصة الأطفال لمخاطر الحروق والجروح والتسمم القاتل، فلا يجوز بيعها وترويجها حماية للنفوس.

٣. المواد القابلة للاشتعال أو الانفجار: كالوقود والغازات والكيماويات شديدة الاشتعال، فنقلها وتخزينها ينطوي على أخطار الحرائق والانفجارات المهلكة للأرواح والممتلكات، فلا يجوز بيعها إلا بضوابط السلامة الصارمة.

٤. الأجهزة الطبية المغشوشة والمقلدة: كأجهزة التنفس والقلب والأوعية الدموية والعظام وغيرها، والتي إذا كانت معيبة أو رديئة الصنع، فقد تتسبب بوفاة المرضى أو مضاعفات صحية خطيرة لهم، فلا يجوز الاتجار بها.

٥. الخدمات والأنشطة الخطرة: مثل خدمات القنص والصيد غير القانونية، والألعاب والرياضات شديدة الخطورة كالقفز بالمظلات والطيران الشراعي وغيرها، فهذه الأنشطة تعرض النفس للخطر، فلا يصح التعاقد عليها إلا بشروط وضوابط تضمن السلامة.

فهذه بعض الأمثلة على المنتجات والأنشطة التي تندرج تحت الأشياء المحرمة بيعها وشراؤها في العقود الإلكترونية لمنافاتها لمقصد حفظ النفس. فكل ما يفضي للموت وتلف الأرواح لا يجوز التعامل به ولا اتخاذه محلاً للعقد.

الضابط الثاني– ألا يكون محل العقد متعلقاً ببيع أو تداول المواد والمنتجات الضارة بصحة الإنسان:

إن الشريعة الإسلامية حريصة كل الحرص على سلامة الإنسان وصحته، ولذلك حرمت كل ما من شأنه أن يؤذي الجسد أو يضر بوظائفه. ومن هذا المنطلق، فإن محل العقد الإلكتروني يجب أن يكون خالياً من أي مواد أو منتجات ضارة بصحة الإنسان.

ومما يدل على وجوب حماية صحة الإنسان وسلامته:

١–قول الله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**﴾[٢٦٠]. فالآية تنهى عن قتل النفس، وهذا يشمل كل ما يؤدي إلى الضرر بالجسد، كما أنها تشير إلى وجوب حماية النفس من كل أنواع الأذى، بما في ذلك المواد الضارة. فإن هذا النهي من رحمة الله، مما يؤكد على أهمية الحفاظ على الصحة.

٢–قول رسول الله ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار"[٢٦١]. الحديث يؤسس لقاعدة عامة في منع الضرر بكافة أشكاله. ويشمل النهي إلحاق الضرر بالنفس أو بالغير.

ومن أمثلة هذه المواد الضارة التي لا يجوز بيعها أو تداولها في العقود الإلكترونية:

١. المواد الكيميائية السامة والمؤذية كالمبيدات الحشرية والمنظفات شديدة الخطورة، والتي قد تسبب الحساسية والحروق والأمراض التنفسية والهضمية عند ملامستها أو استنشاقها، فيحرم الاتجار بها لضررها البالغ.

---

[٢٦٠] النساء: ٢٩.

[٢٦١] أخرجه البيهقي في سننه الكبرى. انظر: أحمد البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر، (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، د.ط، ١٤١٤ – ١٩٩٤م)، ج٦، ص٦٩.

٢. الأدوية الفاسدة والمغشوشة والمنتهية الصلاحية، والتي تشكل خطراً على صحة وحياة المرضى بما قد تسببه من مضاعفات سلبية أو حتى الوفاة.

٣. الأغذية الملوثة أو المسمومة أو التالفة، والتي قد يؤدي تناولها للتسمم الغذائي أو أمراض الجهاز الهضمي الخطيرة، فهي أيضاً محرمة شرعاً لما فيها من ضرر وإيذاء للنفس البشرية.

٤. المكملات الغذائية والمنشطات المحظورة، والتي تروج خصوصاً في مواقع كمال الأجسام والرياضة، لما تحتويه من مواد كيميائية خطيرة قد تسبب تلفاً في الأعضاء كالكبد والكلى والقلب، وتخل بالتوازن الهرموني والوظيفي في الجسم، فلا يحل بيعها أو ترويجها.

٥. التعامل بالأسلحة والمتفجرات والمواد الخطرة دون الالتزام بالضوابط والقيود الشرعية والقانونية اللازمة. فهذه الأشياء لا يجوز بيعها أو شراؤها إلا بشروط معينة وبعد استيفاء الإجراءات والتراخيص المطلوبة، لما في انتشارها بشكل عشوائي من تهديد لأمن المجتمع، وتمكين للمجرمين والإرهابيين من الحصول عليها واستخدامها في أعمال العنف والتخريب، وهو ما يتنافى مع مقصد حفظ النفس والمال في الشريعة.

وحكم تداول هذه المواد والمنتجات الضارة بالصحة على النحو التالي:

١. المواد شديدة الخطورة والضرر كالسموم والمخدرات والمواد المسرطنة، فهذه يحرم بيعها وتداولها مطلقاً في العقود الإلكترونية وغيرها، لشدة ضررها وتحقق أذاها، ولا تباح إلا للضرورات كالاستخدامات الطبية والصناعية المنضبطة بشروط السلامة.

٢. المواد والأدوية التي يتوقف حكمها على الاستخدام كالمنشطات والمهدئات والهرمونات، فهذه يحرم بيعها وتداولها بدون ضوابط طبية ورقابية صارمة، أما مع الالتزام بالشروط والجرعات المعتمدة فيجوز تداولها للمصالح المعتبرة.

٣. المنتجات التي فيها شبهة الضرر أو التي لم يثبت ضررها جزماً، فلا يحرم بيعها وتداولها مع التزام معايير السلامة العامة، ما لم يوجد البدائل الآمنة.

ففي الخلاصة، ينبغي التفريق بين المواد المحرمة بيعها وتداولها مطلقاً لثبوت ضررها القطعي، وبين ما يمكن بيعه مع التقييد والضبط للحاجة والمصلحة الراجحة، وبين ما يكون مكروهاً تداوله لا محرماً لعدم تحقق ضرره.

المطلب الثالث– حفظ النسل والضوابط المتعلقة به:

إن حفظ النسل من أعظم مقاصد الشريعة الإسلامية، فقد جاء الإسلام ليحافظ على النوع البشري وتنظيم استمراره وفق منهج رباني سديد. ولهذا شرع الزواج وأحل المباح من الشهوات، ونهى عن كل ما يؤدي لاختلاط الأنساب أو انقطاع النسل أو فساد الأخلاق.

ووردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تؤكد على أهمية حفظ النسل، ومن ذلك:

١–قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا**﴾[٢٦٢]. فهذه الآية تحرم قتل الأولاد خشية الفقر، وتبين أن رزقهم على الله، وأن قتلهم من الكبائر العظيمة. وهذا التحريم ينطبق على كل ما يهدد حياة الأولاد أو يضر بهم.

٢–وقوله سبحانه: ﴿**وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا ۖ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا**﴾[٢٦٣]. فالزنا محرم لما فيه من اختلاط للأنساب وضياع للحقوق، ولآثاره السلبية على الأسرة والمجتمع. فهو يهدد كيان الأسرة ومستقبل الأجيال.

٣–وقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ**﴾[٢٦٤]. ففي هذه الآية أمر للمؤمنين بحماية أنفسهم وأهليهم من النار، وذلك بتربيتهم التربية الصالحة على منهج الإسلام. فصلاح الأبناء من صلاح الآباء، وهو مسؤولية شرعية عظيمة.

---

[٢٦٢] الإسراء: ٣١.

[٢٦٣] الإسراء: ٣٢.

[٢٦٤] التحريم: ٦.

فهذه النصوص وغيرها تدل دلالة واضحة على اهتمام الإسلام البالغ بحفظ النسل، سواء من خلال تحريم العدوان على حياة الأولاد، أو من خلال توفير الحماية والرعاية لهم، أو من خلال غرس القيم والأخلاق فيهم. فكلها تصب في مقصد حفظ النسل والذرية الصالحة التي تعمر الكون.

ولذلك كان لزاماً أن تخلو العقود الإلكترونية من كل ما يتنافى مع هذا المقصد العظيم، فلا يجوز أن يكون محلها متعلقاً بالمواد الإباحية الهادمة للأخلاق، أو الأنشطة المهددة لكيان الأسرة واستقرارها. فكل ذلك محرم شرعاً لتعارضه مع نصوص الشريعة ومقاصدها في حفظ النسل والنوع الإنساني.

ولتحقيق مقصد حفظ النسل، ينبغي أن يكون محل العقد الإلكتروني خالياً من المحظورات التالية:

١-المواد الداعية للرذيلة والمهددة لعفة النسل.

٢- منتجات أو أنشطة تهدد استقرار الأسرة وحقوق الأبناء.

وفيما يلي تفصيل هذين الضابطين:

الضابط الأول- ألا يكون محل العقد متعلقاً ببيع أو تداول المواد الداعية للرذيلة والمهددة لعفة النسل:

إن الشريعة الإسلامية جاءت لحماية الأعراض والحفاظ على الفضيلة والآداب العامة في المجتمع، ومن أعظم مقاصدها حفظ النسل وصيانته من كل ما يؤدي للرذيلة والانحلال الأخلاقي[٢٦٥].

ومما يدل على ما سبق أدلة منها:

١- قول الله تعالى: ﴿**قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ**﴾ [٢٦٦]. فالله أمر المؤمنين بغض البصر وحفظ الفروج عن الحرام، وهذا يتنافى مع تداول المواد الإباحية.

---

[٢٦٥] **مجلة الوعي الإسلامي**، إصدار (٢٦٢)، ١٤٣٩ هـ ٢٠١٨ م، ص ١١٢.

٢-قول الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾[٢٦٧]. فالإسلام يحارب كل ما من شأنه أن ينشر الرذيلة بين الناس.

٣-حرص الشريعة على حماية الأعراض والقيم، فإن أي تعامل بالمواد الإباحية والمحتوى الجنسي الفاضح محرم شرعاً بكل صوره وأشكاله، لما في ذلك من ترويج للرذيلة وهدم للأخلاق. فهذه المواد الخليعة تعد من الفواحش المنكرة، ولخطورتها البالغة على الفرد والمجتمع فإنه لا يجوز التعامل بها بيعاً أو شراءً أو ترويجاً، وذلك لجملة من الأضرار، من أبرزها:

أ-إشاعة الفساد والانحلال الأخلاقي في المجتمع، حيث تنشر هذه المواد الرذيلة وتجعلها أمراً مألوفاً، مما يؤدي لطمس القيم الفاضلة وشيوع المنكرات بين الناس.

ب-التأثير السلبي على نفوس الناشئة وأخلاقهم، إذ تغرس هذه المواد الخبيثة في نفوس الشباب والفتيات مفاهيم منحرفة عن الأخلاق والفضيلة، وتدفعهم لتقليد السلوكيات المنحلة التي يشاهدونها.

ج-إثارة الغرائز الجنسية والشهوات المحرمة، فهذه المواد المثيرة تدفع لارتكاب الفواحش والوقوع في المعاصي، لما تحدثه من تأجيج للرغبات وإلهاب للمشاعر بعيداً عن الضوابط الشرعية.

د-تهديد استقرار الأسر والعلاقات الزوجية، حيث تسبب هذه المواد فتوراً في العلاقة بين الزوجين، وتدفع في بعض الأحيان للخيانة والتفكك الأسري نتيجة الانغماس فيها والإدمان عليها.

---

[٢٦٦] النور: ٣٠.

[٢٦٧] النور: ١٩.

هـ-المساس بالحياء العام والذوق الإسلامي، فنشر هذه المواد الفاضحة في المجتمع يتنافى مع الأخلاق والآداب العامة التي دعا إليها الإسلام، ويخدش الحياء الذي هو من شعب الإيمان.

فيما يلي بعض النماذج التي تمثل تطبيقاً لهذا الضابط:

١. تحريم بيع المجلات والصور الإباحية والأفلام الخليعة لما فيها من دعوة صريحة للرذيلة وانتهاك للأعراض.

٢. تحريم الإعلانات والحملات الترويجية للمواقع والخدمات الجنسية المحرمة على شبكة الإنترنت.

٣. تحريم استيراد وبيع الألعاب والدمى الجنسية التي تحرض على الرذيلة وتنشر الفاحشة بين الناس.

٤. عدم السماح بإقامة النوادي والملاهي الليلية التي تقوم على الاختلاط المحرم والرقص الفاضح والسفور.

٥. تحريم المتاجرة بالكتب والروايات والقصص الإباحية التي تصف العلاقات الجنسية بشكل فاضح ومثير.

فكل هذه النماذج وغيرها تشترك في كونها تتضمن بيعاً أو تداولاً لمواد داعية للرذيلة ومهددة لعفة النسل، مما يوجب تحريمها والتحذير منها حفاظاً على الأخلاق والقيم في المجتمع المسلم.

الضابط الثاني- ألا يتضمن محل العقد منتجات أو أنشطة تهدد استقرار الأسرة وحقوق الأبناء:

إن الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع، وهي الحضن الطبيعي لتربية النشء وغرس القيم في نفوسهم. ولهذا جاءت الشريعة الإسلامية بأحكام وتوجيهات كثيرة لحماية الأسرة وتحصينها، وصيانة حقوق أفرادها خاصة الأبناء.

ومن الأدلة على ذلك:

١-قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ**﴾[٢٦٨]. الآية تأمر بحماية الأسرة من كل ما يضرها، مما يدل على وجوب خلو العقود من أي منتجات أو أنشطة تهدد استقرار الأسرة.

٢-قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا**﴾[٢٦٩]. تنهى الآية عن إلحاق الضرر بالأبناء، مما يدل على ضرورة حماية حقوقهم وتجنب أي عقود تتضمن ما يضر بهم.

ففي مجال المعاملات، حرم الإسلام بيع أي منتجات أو ممارسة أي أنشطة تهدد استقرار الأسرة وتربية الأبناء. ومن الأمثلة على ذلك:

١. نشر الأفكار والدعوات المنحرفة التي تشجع على التمرد على القيم والسلطة الأبوية، وهدم الأسرة بذريعة الحرية الشخصية. فهذه الدعوات تزرع بذور الفتنة والتناحر داخل الأسرة، وتدفع الأبناء للعقوق والتمرد على الآباء والأمهات.

٢. نشر الأفكار أو الكتب أو المواد التي تقلل من أهمية الزواج، أو تشجع على العلاقات خارج إطار الزوجية، أو تروج للقوالب النمطية الضارة للجنسين والمواقف السامة داخل الأسرة. فمثل هذه المواد تهدم القيم الأسرية وتشوه صورة الزواج في أذهان الشباب، وتدعو للانحلال الأخلاقي تحت ستار الحداثة والتحرر.

٣. تقديم الاستشارات أو الخدمات التي تسهل إجراءات الطلاق والخلع دون مراعاة الضوابط الشرعية، أو تشجع الأزواج على اللجوء إلى فسخ عقد النكاح لأتفه الأسباب وبدون محاولة الإصلاح بين الطرفين. فمثل هذه الممارسات تتسبب في استهانة الأزواج برابطة الزوجية المقدسة، وتضعف من فرص استمرار الحياة الأسرية، مما ينعكس سلباً على مصلحة الأبناء ومستقبلهم. فكثرة التفكك الأسري تعرض الأطفال لمخاطر التشرد والضياع وعدم استقرار الأوضاع المعيشية والنفسية.

---

[٢٦٨] التحريم: ٦.

[٢٦٩] الإسراء: ٣١.

فكل هذه الأنشطة وغيرها تتنافى مع مقصد حفظ النسل والأسرة في الإسلام، فهي مفاسد يجب درؤها ومنع الاتجار بها. وفي ضوء هذا، فإن أي عقد إلكتروني يتضمن محله أياً من المنتجات أو الأنشطة التي تهدد استقرار الأسرة وأمن الأبناء، فهو عقد محرم شرعاً وقانوناً لتعارضه مع مقاصد الشريعة الإسلامية. لذلك يجب على كل مسلم أن يتقي الله في معاملاته، وأن يحرص على سلامة عقوده من كل ما يغضب الله ويضر بالعباد.

المطلب الرابع– حفظ العقل والضوابط المتعلقة به:

إن من أعظم نعم الله تعالى على الإنسان نعمة العقل، فهو مناط التكليف ووسيلة الإدراك والتمييز بين الخير والشر. ولذلك اعتنى الإسلام بالعقل غاية العناية، وشرع من الأحكام ما يحفظه ويصونه عن كل ما يؤذيه أو يضر به. ومما يدل على ذلك:

١– قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾[٢٧٠]. الآية تميز بين العالمين وغير العالمين، مما يدل على قيمة العلم والعقل، كما تدعم أهمية حفظ العقل وتنميته، وتؤكد على ضرورة حمايته من كل ما يضر به أو يعطله.

٢– قوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ**﴾[٢٧١]. فقد حث تعالى على إعمال العقل والتفكر في آيات الله الكونية، كما تعزز أهمية وضع ضوابط لحماية العقل من كل ما قد يضر به أو يعطله عن أداء وظيفته في التفكر والتدبر.

٣– قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾[٢٧٢]، بحيث حرم الشارع الحكيم كل ما يزيل العقل أو يغطيه كالخمر والمخدرات.

---

[٢٧٠] الزمر: ٩.

[٢٧١] آل عمران: ١٩٠.

[٢٧٢] المائدة: ٩٠.

ولتحقيق مقصد حفظ العقل، ينبغي أن يكون محل العقد الإلكتروني خالياً من المحظورات التالية:

١- أي مواد تؤثر تأثيراً مباشراً على العقل وتزيل الإدراك والوعي.

٢- منتجات أو محتويات تؤثر سلباً على الصحة النفسية والسلوك والأخلاق.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

الضابط الأول- ألا يكون محل العقد متعلقاً بأي مواد تؤثر تأثيراً مباشراً على العقل وتزيل الإدراك والوعي:

يحرم الإسلام بيع وترويج المخدرات والخمور وكل ما يغيب العقل، لما فيه من إزالة للعقل وإلحاق الضرر به، ولما يترتب عليه من مفاسد دينية ودنيوية عظيمة. هذه المواد تذهب العقل، وتورث الأمراض النفسية والعضوية، وتدمر الأسر والمجتمعات، وتستنزف الأموال والطاقات.

والأدلة على سبق كثيرة منها:

١-قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾[٢٧٣]. فالآية تحرم الخمر وتصفها بأنها رجس من عمل الشيطان، مما يؤكد ضرورة تجنب أي عقود تتعلق بالمواد المسكرة أو المخدرة.

٢-قال رسول الله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»[٢٧٤]. يحرم الحديث كل ما يسكر ويغيب العقل، مما يدل على وجوب خلو العقود من أي مواد مسكرة أو مخدرة.

ومن أمثلة المواد المحرمة التي تندرج تحت هذا الضابط:

١. المخدرات الطبيعية كالحشيش والأفيون والقات.

٢. المخدرات الصناعية كالهيروين والكوكايين.

---

[٢٧٣] المائدة: ٩٠.

[٢٧٤] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام، حديث رقم ٢٠٠٣.

٣. المسكرات والخمور والمشروبات الكحولية على اختلاف أنواعها.
٤. العقاقير المنومة والمهلوسة المؤثرة على الوعي والإدراك.
٥. المنشطات والمنبهات المحظورة المسببة للإدمان والهذيان.

الضابط الثاني– ألا يتضمن محل العقد أي منتجات أو محتويات تؤثر سلباً على الصحة النفسية والسلوك والأخلاق:

خلق الله الإنسان في أحسن تقويم، وفضله على سائر المخلوقات بنعمة العقل، فقال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي ءَادَمَ**﴾[٢٧٥]. بهذه النعمة ميز الإنسان عن الحيوان، وأرشده الله به إلى الخير، وجعله يفرق بين الحق والباطل، والحسن والقبيح[٢٧٦]. لذلك أكد القرآن الكريم على أهمية العقل بقوله تعالى: ﴿**أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾[٢٧٧]، وقوله: ﴿**لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾[٢٧٨].

وقد جعل الله العقل مناط التكليف، فرفع القلم عن المجنون، وحرم جميع الأمور التي تُسهم في تعطيله. كما أمر بالتفكر والتأمل في الكون والمخلوقات[٢٧٩]، لأن ذلك ينمي ويوسع مدارك العقل.

ومن الأدلة الشرعية على تحريم ما يضر بالعقل ويؤثر سلباً على الصحة النفسية والسلوك والأخلاق:

١– قال الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ**﴾ [٢٨٠] فقد حرّم الله المسكرات والمخدرات لأنها تزيل العقل وتلغي وجوده.

---

[٢٧٥] الإسراء: ٧٠.

[٢٧٦] عبد الله زيد، **مختصر تفسير البغوي**، (الرياض: دار السلام، ط١، ١٤١٦هـ)، ج ٤، ص ٥٣٢.

[٢٧٧] الأنعام: ٣٢.

[٢٧٨] الأنعام: ١٥١.

[٢٧٩] محمد اليوبي، **مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية**، (الرياض: دار الهجرة، ط١١٤٨١هـ–١٩٩٨)، ج١، ص٢٣٥.

[٢٨٠] المائدة: ٩٠.

٢- حرمت الشريعة الإسلامية كل ما يفضي إلى المفاسد العظيمة، كالمحتويات والمنتجات الإباحية والعنيفة التي تثير الغرائز والشهوات، وتنمي الميول العدوانية، وتشجع على الانحرافات والجرائم، وتقود إلى تدمير القيم والفضائل[٢٨١]. قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ**﴾[٢٨٢]. فهذه الآية تدعم تحريم المحتويات والمنتجات الإباحية والعنيفة، وتؤكد على ضرورة منع كل ما يؤدي إلى الفساد الأخلاقي والاجتماعي.

٣-قال النبي ﷺ: «كل عين زانية، والمرأة إذا استعطرت فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا، يعني زانية»[٢٨٣]. هذا الحديث يؤكد على أهمية حماية الأخلاق والعفة في المجتمع، وتحريم كل ما يؤدي إلى إثارة الشهوات بطرق غير مشروعة.

ويندرج تحت هذا الضابط ما يلي:

١. الألعاب الإلكترونية والبرامج والتطبيقات التي تحض على القتل والعدوان والجريمة، وتعلم أساليب الإرهاب والتخريب، فهي تسهم في نشر ثقافة العنف وتشجع على السلوك الإجرامي.

٢. المواد الإعلامية والدعائية التي تروج للأفكار المتطرفة والهدامة، وتغذي التعصب والكراهية، وتحرض على الفتنة والاقتتال، مما يؤثر سلباً على عقول الناس وينشر الفوضى في المجتمعات.

٣. المحتويات المرئية والمسموعة التي تصور أعمال العنف والقسوة بشكل مبالغ فيه وصادم، كمشاهد التعذيب والقتل الوحشي، والتي قد تسبب الصدمات النفسية والقلق والتبلد العاطفي خاصة لدى الأطفال.

---

[٢٨١] **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج٥، ص ٢٥.

[٢٨٢] الأعراف: ٣٣.

[٢٨٣] أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ، حديث رقم ٢٧٨٤.

٤. الكتب والمنشورات التي تتضمن وصفاً تفصيلياً لطرق الانتحار والإيذاء والجرائم العنيفة، والتي قد تغري الشباب المضطرب نفسياً بتقليدها، وتقودهم إلى المخاطرة بأنفسهم وإيذاء الآخرين.

٥. المواد الترفيهية والفكاهية التي تسخر من القيم الإنسانية والمبادئ الأخلاقية، وتعبث بالمقدسات والثوابت الدينية، مما ينتج عنه تردي الذوق العام وضياع الهوية الحضارية.

والمبدأ العام في هذا الباب هو تحريم بيع أي سلعة أو منتج يلحق ضرراً محققاً بالعقل، أما ما كان فيه احتمال الضرر فيكون حكمه الكراهة أو التحريم بحسب قوة الاحتمال ودرجة الخطورة، وذلك احتياطاً لصحة العقل وسلامته[٢٨٤].

المطلب الخامس – حفظ المال والضوابط المتعلقة به:

المال نعمة عظيمة من نعم الله تعالى، فهو قوام الحياة وعصبها، ولا غنى للإنسان عنه في معاشه ومعاده. ولذلك اعتنت الشريعة الإسلامية بالمال أيما عناية، وأولته رعاية خاصة، فشرعت من الأحكام ما يكفل حفظه وتنميته وصيانته من الضياع والتلف والاعتداء.

فالمال مال الله، والإنسان مستخلف فيه، فيجب أن يكون كسبه من حلال، وإنفاقه في وجوه البر والخير. ومن مقاصد الشريعة في المال: تحصيله وتنميته بالطرق المشروعة، وحفظه من الضياع والتلف، وصرفه في مصارفه المأذون بها شرعاً.

ومن الأدلة الشرعية على أهمية حفظ المال:

١- قول الله تعالى: ﴿**وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا**﴾[٢٨٥]. هذه الآية تؤكد على أهمية المال في قيام الحياة وضرورة حفظه.

٢- قول الله تعالى: ﴿**وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ**﴾[٢٨٦]. هذه الآية تؤكد على مفهوم الاستخلاف في المال، مما يستلزم حفظه وحسن التصرف فيه. فالإنسان مؤتمن

---

[٢٨٤] **الموسوعة الفقهية الكويتية**، ج٥، ص ٢٥.

[٢٨٥] النساء: ٥.

[٢٨٦] الحديد:٧.

على هذا المال، وعليه مسؤولية رعايته وإنفاقه بحكمة في وجوه الخير. هذا المفهوم يعزز أهمية حفظ المال وعدم إهداره، لأنه أمانة يُسأل عنها الإنسان أمام الله تعالى.

٣- قول رسول الله ﷺ: "إن الله يرضى لكم ثلاثا ويسخط لكم ثلاثا، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، ويسخط لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال" [٢٨٧]. هذا الحديث يبين أن إضاعة المال من الأمور التي يسخطها الله تعالى.

ولتحقيق مقصد حفظ المال، ينبغي أن يكون محل العقد الإلكتروني خالياً من المحظورات التالية:

١- المقامرة أو القمار بأي شكل من الأشكال.

٢- أي أنشطة أو تعاملات ربوية محرمة شرعاً.

٣- أي أنشطة احتيالية أو تدليسية.

٤- الغرر الفاحش والجهالة المفضية للنزاع.

٥-أي صور أكل أموال الناس بالباطل.

وفيما يلي تفصيل هذه الضوابط:

الضابط الأول- ألا يكون محل العقد متعلقاً بالمقامرة أو القمار بأي شكل من الأشكال:

حرم الإسلام القمار والميسر بجميع صوره وأشكاله، لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل، وإضاعة للمال دون منفعة حقيقية، وإثارة للعداوة والبغضاء بين الناس.

ومن الأدلة على ذلك:

---

[٢٨٧]أخرجه البخاري في الأدب المفرد، أنظر: محمد إسماعيل البخاري، **الأدب المفرد**، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط ٣، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م)، ج١، ص١٥٨.

١-قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾[٢٨٨]. فالآية تنص الآية صراحة على تحريم الميسر (القمار) وتصفه بأنه رجس من عمل الشيطان، مما يدل على وجوب اجتناب أي عقد يتضمن المقامرة.

٢- قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ**﴾[٢٨٩]. تبين الآية الآثار السلبية للميسر على المجتمع، مما يؤكد ضرورة تجنب أي عقود تتضمن المقامرة لحماية العلاقات الاجتماعية.

ومن أمثلة المعاملات المالية المتعلقة بالمقامرة أو القمار:

١-المراهنات على نتائج المباريات الرياضية والمسابقات وسباقات الخيل، عبر مواقع المراهنات العالمية على الإنترنت، حيث يخسر المقامر أمواله غالباً بناء على توقعات غير مضمونة.

٢-المضاربة في أسواق العملات (الفوركس) والأسهم والسلع، بهدف تحقيق أرباح سريعة من فروق الأسعار المتقلبة صعوداً وهبوطاً، دون تسليم حقيقي للأصول، وهي صورة من صور القمار بالأسعار في الأسواق المالية.

٣-شراء تذاكر وكوبونات اليانصيب والسحوبات والجوائز الإلكترونية، التي تعطي حاملها فرصة الحصول على مبالغ كبيرة اعتماداً على الحظ والصدفة لا على أساس منطقي، فتكون في حقيقتها ضرباً من القمار.

٤-ممارسة ألعاب الكازينو والبلاك جاك على مواقع القمار على الإنترنت، حيث يراهن اللاعب ماله على النتيجة التي تسفر عنها هذه الألعاب القائمة على الحظ والمصادفة.

---

[٢٨٨] المائدة: ٩٠.

[٢٨٩] المائدة: ٩١.

٥-شراء البطاقات والكروت ذات الأرقام المخفية (مثل بطاقات شحن الهاتف أو كروت الألعاب الإلكترونية)، والتي تتيح فرصة الحصول على جوائز نقدية أو عينية، بناءً على مطابقة الأرقام المكشوطة لأرقام رابحة محددة سلفاً، وهي في حقيقتها نوع من أنواع اليانصيب المحرم شرعاً.

الضابط الثاني- ألا يتضمن محل العقد أي أنشطة أو تعاملات ربوية:

الربا بنوعيه (ربا الديون وربا البيوع) من الكبائر المحرمة في الإسلام. ربا الديون هو الزيادة المشروطة في القرض نظير الأجل، وربا البيوع هو الزيادة في أحد البدلين المتجانسين عند مبادلتهما من غير تقابض. كلاهما محرم لما فيهما من ظلم واستغلال وأكل للمال بالباطل.

وما يدل على ما سبق ما يالي:

١-قال تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ. إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ. فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ**﴾[٢٩٠]. تنص الآية صراحة على تحريم الربا، مما يدل على وجوب خلو العقود من أي تعاملات ربوية.

٢-قال الرسول ﷺ في حديث جابر أنه قال: "لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه"[٢٩١]. فقد أكد الحديث على شمولية لجميع الأطراف المشاركة في

---

[٢٩٠] البقرة: ٢٧٥-٢٧٩.

[٢٩١] أخرجه الإمام أحمد في مسنده أنظر: أحمد، الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م)، ج٢، ص٨٩.

المعاملة الربوي وهم آكل الربا وهو المقرض الذي يأخذ الزيادة، وموكله وهو المقترض الذي يدفع الزيادة، وشاهديه وهو من يشهد على المعاملة الربوية، وكاتبه وهو من يوثق المعاملة الربوية، كما يدل على شدة خطورة الربا وعظم إثمه في الإسلام. ولعل هذا من أجل حماية المجتمع من آثار الربا السلبية على الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية.

فربا الديون هو الزيادة المشروطة في القرض نظير الأجل، أي اشتراط الفائدة الربوية على القروض والديون. وهو محرم لما فيه من ظلم واستغلال لحاجة المقترض، وأكل لماله بالباطل دون عوض[٢٩٢]. أما ربا البيوع فهو الزيادة في أحد البدلين المتجانسين عند مبادلتهما من غير تقابض، مثل بيع الذهب بالذهب متفاضلاً أو نسيئة، وهو محرم سداً لذريعة الوقوع في ربا النسيئة. قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد».[٢٩٣] فقد يحدد الحديث بوضوح القاعدة الأساسية في تبادل الأموال الربوية، مؤكداً على تحريم الربا، كما يؤكد على أهمية العدل والمساواة في المبادلات المالية.

فلا يجوز أن يتضمن محل العقد الإلكتروني أي معاملات ربوية بنوعيها، ومن صورها المعاصرة:

١. التعامل بالقروض الربوية التي تشترط الفائدة المحددة سلفاً: كالقروض الشخصية والعقارية وبطاقات الائتمان التي تتضمن فوائد ربوية ثابتة أو متغيرة على المبلغ المقترض، وكذلك القروض التجارية التي يُشترط فيها رد أكثر مما تم أخذه بحكم الأجل. فهذه كلها من ربا الديون المجمع على تحريمه.

٢. الاتجار بالديون الربوية وبيع الكمبيالات والسندات بأقل من قيمتها الاسمية: وذلك كأن يقوم شخص أو مؤسسة ببيع الديون التي عليها فوائد ربوية (كالقروض أو البطاقات

---

[٢٩٢] عبده عيسى، **الربا ودوره في استغلال الشعوب**، (المصر: النهضة الجديدة، ط١، ١٣٩٧هـ)، ج ١، ص ٣٢.

[٢٩٣] أخرجه مسلم في صحيحه. أنظر: مسلم بن الحجاج النيشابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت) ج٣، ص١٢١١.

الائتمانية) لطرف ثالث بأقل من قيمتها الاسمية، على أن يتولى المشتري تحصيلها من المدين بكامل قيمتها، فيربح الفرق بين القيمتين. وهذا بيع للدين الربوي فيه شبهة الربا المحرم.

٣. بيع الذهب، أو الفضة، أو العملات بجنسها متفاضلاً، أو نسيئة: أي بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة أو الدولار بالدولار مثلاً مع الزيادة في أحدهما، أو مع تأجيل قبض أحد البدلين، كأن يتم الاتفاق على الصرف بسعر آجل. فلا بد من التماثل والتقابض في بيع الجنس الواحد من الأصناف الربوية.

٤. فرض رسوم أو عمولات ربوية على الخدمات البنكية والمعاملات المالية: كأن يقوم البنك بفرض رسوم ثابتة أو نسبية على القروض، بشكل يزيد عن التكلفة الفعلية للخدمة. فهذه العمولات تُعد من قبيل الفوائد الربوية المستترة التي تأخذ حكم الربا المحرم.

٥. المتاجرة بالمشتقات المالية القائمة على الفائدة كعقود المستقبليات والخيارات: وهي اتفاقيات بين طرفين على تبادل أصل مالي في المستقبل بسعر محدد سلفاً، كعقود الفروقات على أسعار الفائدة، أو خيارات أسعار الصرف، أو مبادلات العملات والسلع. فهذه العقود تنطوي على شبهة الربا والقمار وبيع ما لا يملك، فلا يجوز التعامل بها.

فينبغي تنزيه العقود الإلكترونية من شبهة الربا بسائر أشكاله، امتثالاً لتحريم الله له، وحفظاً للمال من الاستغلال والباطل، واحتياطاً لمقصد الشريعة في تحقيق العدل في المعاملات.

الضابط الثالث– ألا يكون محل العقد متعلقاً بأي أنشطة احتيالية أو تدليسية:

الغش والخداع من المحرمات التي نهى عنها الشارع الحكيم، لما فيها من الاعتداء على أموال الناس وخيانة الأمانة وإشاعة للفساد في المعاملات. بل يجب التزام الصدق والنزاهة والشفافية في كل تعامل، وبيان كل ما يتعلق بالسلعة من مزايا ومواصفات وعيوب، حتى يقع البيع عن رضا وقناعة تامة.

ومما يدل على ذلك:

١-روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام، فأدخل يده فيها، فنالت أصابعه بللاً، فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام؛ كي يراه الناس؛ من غش فليس مني"، وفي رواية "من غشنا فليس منا"[٢٩٤]. فالحديث يؤكد بشكل صريح على تحريم الغش في المعاملات التجارية، وضرورة إظهار حقيقة السلعة للمشتري دون إخفاء عيوبها، وأهمية الشفافية والأمانة في التعاملات التجارية، ويؤسس مبدأ حماية المستهلك في الشريعة الإسلامية.

٢-حبان بن منقذ الذي كان يغبن في المبايعات فقال له رسول الله ﷺ: "إذا بايعت فقل: لا خلابة". فقد نهى رسول الله ﷺ عن الخلابة، والخلابة: هي كل أنواع الغش والاحتيال التي يستعملها البائع لإنفاق سلعته.[٢٩٥]

وقد بين لنا رسول الله ﷺ أن الغش والخداع محرم شرعا وأن المعاملات في الإسلام لا بد أن يكون على أساس الصدق والأمانة. لذلك لا يجوز أن يتضمن محل العقد الإلكتروني أي معاملات فيها الغش والخداع، ومن صورها المعاصرة:

١. إخفاء عيوب السلعة أو المبالغة في وصف محاسنها خلافاً للواقع: كأن يقوم البائع بكتمان العيوب المؤثرة في السلعة، كعيوب الصناعة أو الخامات أو تاريخ الصلاحية، أو يدعي مزايا وهمية لها، كفعالية مبالغ فيها، أو خصائص غير موجودة، أو مكونات وهمية، بقصد خداع المشتري وحمله على الشراء بناءً على معلومات كاذبة. وهذا من التدليس المحرم شرعاً.

٢. بيع السلع المقلدة أو المغشوشة على أنها أصلية: ومن صوره بيع الساعات أو الملابس أو العطور المقلدة على أنها ماركات أصلية، أو خلط مكونات رديئة أو مواد ضارة بالأغذية والأدوية، أو استبدال مكونات السلعة الأصلية بأخرى أقل جودة مع الإبقاء على الاسم التجاري، وغيرها من طرق الغش التجاري المحظورة.

---

[٢٩٤]أخرجه مسلم في صحيحه. انظر: مسلم أحمد الأصفهاني، **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، ج١، ص١٧٤.

[٢٩٥]أخرجه أبو داود في سننه، انظر: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داود**، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ)، ج٣، ص٢٨٢.

٣. التلاعب في الموازين والمقاييس والمعايير للسلع: كبخس الميزان أو الكيل عند وزن أو كيل السلع، أو التحايل في قياس الأطوال والمساحات، كالغش في كميات مواد البناء، أو التلاعب بمقاسات الملابس والأحذية، أو التساهل في معايير الجودة والاختبارات الفنية للمنتجات بما يخالف المواصفات المتفق عليها.

٤. الكذب في الإعلانات والعروض الترويجية للمنتجات: كالمبالغة في وصف فوائد المنتج وآثاره، أو ادعاء تأييد جهات علمية أو شهادات جودة وهمية، أو الوعد بجوائز وهدايا خادعة، أو فبركة تقييمات إيجابية للسلع، أو عرض صور ومقاطع مضللة لا تمثل حقيقة المنتج، بهدف التأثير على قرار المستهلك وجذبه بأساليب ملتوية.

٥. استغلال جهل المشتري بالأسعار الحقيقية للسلع وفرض أسعار مبالغ فيها: وذلك كاستغلال ظروف ندرة السلع أو الطلب المرتفع عليها لرفع الأسعار تعسفياً، أو فرض هوامش ربح مبالغ فيها، خاصة في حق الجهلة بالتسعير وذوي الحاجة، أو التمييز في الأسعار وفقاً لشخص المشتري وخبرته، أو البيع بأسعار السوق مع التقصير في مواصفات السلعة، ونحو ذلك من صور الاحتكار والاستغلال.

الضابط الرابع– أن يخلو محل العقد من الغرر الفاحش والجهالة المؤدية إلى المنازعة:

الغرر هو ما يكون مستور العاقبة لا يدري هل يحصل أم لا. والنهي عن الغرر من القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية لما ينطوي عليه من مخاطرة وأكل لأموال الناس بالباطل. والغرر الفاحش هو ما كان كثيراً مؤثراً في صحة العقد، بخلاف الغرر اليسير فإنه المغتفر.

وقد جاءت أدلة كثيرة في الكتاب والسنة تنهى عن البيوع التي تشتمل على الغرر، منها:

١–قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ**﴾[٢٩٦]، فإن العقود المشتملة على الغرر الفاحش نوع من أكل المال بالباطل لاحتمال عدم تحصيل المعقود عليه.

---

[٢٩٦] البقرة: ١٨٨.

٢-جاء في حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر»[٢٩٧]، ينهى الحديث صراحة عن بيع الغرر، مما يدل على وجوب خلو العقود من الغرر الفاحش والجهالة المفضية للنزاع. وبيع الحصاة هو أن يقول البائع للمشتري: إذا نبذت إليك الحصاة فقد وجب البيع، وهو من الغرر لعدم تعيين المبيع.

ومن الأمثلة على المحظورات التي ينبغي أن تخلو منها العقود الإلكترونية:

١-بيع المنتجات المجهولة الوصف والمقدار عبر المواقع الإلكترونية، بحيث لا يمكن للمشتري معرفة حقيقتها وخصائصها، فهذا غرر وجهالة منافية لصحة العقد. فقد يعلن الموقع عن صور وأوصاف عامة للسلعة، ولكنه لا يذكر تفاصيل نوعها وجودتها وسنة صنعها، ولا يبين هل هي جديدة أم مستعملة، أصلية أم مقلدة، سليمة أم معيبة. فيندفع المشتري لطلبها طمعاً في رخص ثمنها مقارنة بمثيلاتها.

٢-عقود التأمين التقليدي التي تنطوي على الغرر الفاحش في استحقاق مبلغ التأمين والمعاوضة عليه، وعلى الجهالة في مقدار القسط المتغير والتزامات طرفي العقد.

٣-بيع البضائع غير المملوكة للبائع وقت العقد، ولا يقدر على تسليمها للمشتري بمواصفاتها المحددة، فهذا من بيع ما ليس عندك المنهي عنه شرعاً.

٤-بيع الخدمات والاشتراكات الإلكترونية لفترات غير محددة أو بمواصفات مبهمة، بحيث يختلف فهم المتعاقدين لها ويقع النزاع بينهم عند التنفيذ، فهذا مما يبطل التعاقد.

٥-إخفاء رسوم الخدمات والعمولات في عمليات الدفع الإلكتروني. على سبيل المثال، قد يعرض موقع إلكتروني سعر منتج ما بشكل منخفض، ولكن عند الوصول إلى صفحة الدفع، يتم إضافة رسوم خدمة أو عمولات معينة لم يتم الإفصاح عنها مسبقًا. هذا الأمر يجعل المستهلك غير قادر على تقييم التكلفة الحقيقية للمنتج أو الخدمة قبل الشراء.

فالعقود الإلكترونية يجب أن تكون واضحة ومحددة المعالم، خالية من الغرر والمخاطرة الزائدة، بعيدة عن الإبهام والإجمال المؤدي للخلاف، حتى يحصل التراضي والقبول بين المتعاقدين، ويسلم كل منهما من الوقوع في المحظور. والالتزام بهذا الضابط يحفظ المال من

---

[٢٩٧] أخرجه مسلم في كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر، حديث رقم ١٥١٣.

الهدر والتلف والاستغلال، ويحمي حقوق المتعاملين، ويقطع النزاع بينهم، ويحقق مقصد الشريعة في ضبط المعاملات المالية بالقسط والعدل.

فإذا روعيت هذه الضوابط المتعلقة بحفظ المال في محل العقد الإلكتروني، فإنه يكون موافقاً لمقاصد الشريعة، محققاً لمصالح الأفراد والمجتمعات، وبعيداً عن شبهات الحرام والمعاملات المحظورة، فيحصل به النماء والبركة في الأموال، ويسود التعامل الحسن والرضا بين الناس، وتنتفي أسباب العداوة والبغضاء والنزاع.

وهذه الضوابط المتعلقة بحفظ المال مناسبة ومتوافقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية في هذا الباب. وهي تغطي أهم المحظورات الشرعية التي ينبغي أن تخلو منها العقود الإلكترونية حفاظاً على أموال الناس من الضياع والاستغلال.

١-فتحريم المقامرة والقمار يمنع أكل أموال الناس بالباطل عن طريق المراهنات والرهان على الحظ والمصادفة.

٢-وتحريم المعاملات الربوية يقطع الطريق على استغلال حاجة الناس بفرض فوائد وزيادات على القروض والديون.

٣-وتحريم النشاطات الاحتيالية والتدليسية يحمي المستهلك من الوقوع ضحية للخداع والغش والغبن في المعاملات.

٤-وأخيراً، فإن اشتراط خلو العقد من الغرر الفاحش والجهالة المؤدية للنزاع يضمن وضوح المعاملة وعدم انطوائها على أخطار مجهولة قد تفضي لضياع الحقوق والاختلاف بين المتعاقدين.

الضابط الخامس- أن يخلو محل العقد من أي صور أكل أموال الناس بالباطل:

يشمل هذا الضابط جميع الممارسات والتصرفات التي تنطوي على الاستيلاء على أموال الغير أو إتلافها أو الإضرار بها بدون سبب شرعي، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. ومن أمثلة ذلك: السرقة، الرشوة، الاختلاس، التزوير، وخيانة الأمانة.

والأدلة على هذا الضابط كثيرة منها:

١- قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ**﴾[٢٩٨]. تنهى الآية عن أكل أموال الناس بالباطل وتستثني التجارة القائمة على التراضي، مما يدل على ضرورة خلو العقود من الظلم والغش، وأهمية الرضا المتبادل في المعاملات المالية المشروعة.

٢- قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[٢٩٩]. الآية الكريمة تنهى صراحة عن أكل أموال الناس بالباطل بأي وسيلة كانت، سواء مباشرة أو عبر التحايل على القضاء، مما يدل على وجوب خلو العقود والمعاملات من جميع صور الاستيلاء غير المشروع على أموال الآخرين، تحقيقاً للعدل وحفظاً لحقوق الناس.

٣- قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا**﴾[٣٠٠]. فالآية تحذر بشدة من أكل أموال اليتامى ظلماً، وتصف عاقبته الوخيمة بأنه كأكل النار، مما يؤكد حرمة الاستيلاء على أموال الضعفاء والعاجزين عن حماية أموالهم، ويدل على ضرورة خلو العقود والمعاملات من أي صورة من صور الظلم أو استغلال الضعفاء، خاصة في التعامل مع أموال اليتامى ومن في حكمهم.

ومن صور أكل أموال الناس بالباطل في العقود الإلكترونية:

١. السطو الإلكتروني على الحسابات البنكية أو بطاقات الائتمان والشراء بها عبر الإنترنت دون علم أصحابها، فهذا من قبيل السرقة المحرمة.

٢. استغلال المواقع الإلكترونية الوهمية لجمع التبرعات أو الأموال من المستخدمين بحجج كاذبة، ثم الاستيلاء عليها وعدم صرفها في وجهها المعلن، فهذا من الاحتيال والنصب.

---

[٢٩٨] النساء: ٢٩.

[٢٩٩] البقرة: ١٨٨.

[٣٠٠] النساء: ١٠.

٣. قيام الموظف بتزوير فواتير الشراء الإلكترونية أو التلاعب في أنظمة الدفع والتحويل؛ لنقل أموال الشركة أو العملاء لحسابه الخاص، فهذا من الاختلاس والتزوير.

٤.استخدام برامج القرصنة أو الاختراق للدخول بشكل غير مشروع إلى شبكات وأنظمة الشركات والمؤسسات، والاستيلاء على بياناتها المالية الحساسة كأرقام الحسابات البنكية وبيانات بطاقات الائتمان وسجلات المعاملات، ثم تهديد هذه الجهات بنشر تلك البيانات أو إتلافها أو تعطيل أنظمتها، مقابل دفع مبالغ مالية كبيرة للمخترقين، وهو ما يعرف بطلب الفدية. فهذا ابتزاز وسطو إلكتروني منظم، يندرج تحت أكل أموال الناس بالباطل عن طريق الإكراه والتهديد.

٥. تسريب الموظف أو المطور لأسرار وبيانات العمل والعملاء وبيعها لشركات منافسة نظير مبالغ مالية، فهذا من خيانة الأمانة والتعدي على حقوق أصحاب العمل والمستخدمين.

هذه بعض النماذج والتطبيقات المعاصرة لأكل أموال الناس بالباطل في المعاملات المالية عموما وفي بيئة العقود الإلكترونية خصوصا، والتي ينبغي تحريمها ومنعها حفاظاً على الأموال من الضياع. ويمكن قياس كل ما يشابهها مما ينطوي على الأخذ أو الإتلاف أو الإضرار بأموال الغير بغير وجه حق. فهذه الصور وأمثالها محرمة شرعاً، ولا يصح أن تكون محلاً للعقد أو التعامل، لأنها تتضمن أكلاً لأموال الناس بالباطل، وفيها ظلم واعتداء على حقوق الآخرين، وضرر بمصالحهم المالية.

المبحث الثالث: المقارنة بين مناهج تحديد شرعية محل العقد وضوابطه

بعد أن استعرضنا المناهج الثلاثة الرئيسية في تحديد شرعية محل العقد وضوابطه، وبيَّنا الضوابط الشرعية لمحل العقود الإلكترونية وفق منهج المقاصد على وجه الخصوص، يحسن بنا في هذا المبحث أن نعقد مقارنة بين هذه المناهج، ونحلل أوجه التقارب والتباين بينها، ونبرز مواطن القوة والضعف في كل منها، حتى نصل لتصور أشمل وأعمق حول أنسب المناهج وأكثرها ملاءمة للتطبيق في واقعنا المعاصر.

ولتيسير هذه المقارنة، قمنا بإعداد جدول يوضح موقف كل منهج من ضوابط المحرمات بحسب مقاصد الشريعة الخمسة (حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ النسل، وحفظ العقل، وحفظ المال)، كما يعرض نماذج تطبيقية لهذه الضوابط في ضوء القوائم الصادرة عن الهيئات الشرعية كالهيئة المالية الماليزية. وسنقوم بتحليل محتويات هذا الجدول ومناقشة دلالاته في ضوء معطيات البحث ونتائجه.

الجدول ٤: مقارنة بين مناهج تحديد شرعية محل العقد وضوابطه

مقاصد الشريعة	ضوابط المحرمات حسب مقاصد الشريعة	المحرمات حسب نظرية الأصل والاستثناء	المحرمات عند الهيئة المالية الماليزية
حفظ الدين	١. الشرك والمعتقدات الباطلة ٢. الخرافات والممارسات المنافية للعقيدة الإسلامية ٣. جميع المنتجات والأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة ومقاصدها	تحريم العين لضرر الدين	– لحم الخنزير ومشتقاته – الترفيه غير المتوافق مع الشريعة – أي أنشطة غير متوافق مع الشريعة
حفظ النفس	١. كل ما يهدد حياة الإنسان ويعرض سلامته للخطر ٢. المواد الضارة بالصحة البدنية كالسموم والمخدرات	تحريم العين لضرر النفس	– التبغ ومنتجاته
حفظ النسل	١. المحتويات الإباحية والداعية للرذيلة والمثيرة للشهوات ٢. الأنشطة المهددة لكيان الأسرة المسلمة واستقرارها	تحريم العين لضرر النسل	– الأنشطة غير الأخلاقية
حفظ العقل	١. المواد المخدرة والمسكرة والمذهبة للعقل ٢. المحتويات الضارة بالصحة النفسية والتربية السليمة	تحريم العين لضرر العقل	– الكحول والمخدرات – الخمور ومنتجاتها

حفظ المال	١. المقامرة والميسر والرهان ٢. الربا بجميع أشكاله وصوره ٣. الغش والتدليس والتزييف والتزوير ٤. الغرر الفاحش والجهالة المؤدية للنزاع ٥. أي صورة من صور أكل أموال الناس بالباطل	– الربا – الميسر – الغرر – الظلم	– الفوائد الربوية – القمار – الاستثمارات في الأنشطة المحرمة

من خلال تأمل محتويات هذا الجدول، تتبين لنا جملة من الملاحظات والاستنتاجات، لعل من أبرزها:

١. تفوق منهج المقاصد الشرعية من حيث الشمولية والدقة في تحديد ضوابط المعاملات المحرمة، مقارنة بالمناهج الأخرى. ويرجع ذلك إلى اتساع دائرة الضوابط المقاصدية لتشمل جميع المنتجات والأنشطة المخالفة لأحكام الشريعة ومقاصدها، بدلاً من الاقتصار على صور جزئية محددة. كما تميز بإضافة ضوابط جديدة، كتحريم كل صور أكل أموال الناس بالباطل في مجال حفظ المال، مما يجعله أكثر شمولاً وعمقاً.

٢. تشتمل الضوابط المقاصدية على معظم المحرمات الواردة في منهج الأصل والاستثناء، كالربا والغرر والميسر، بل وتتجاوزها لتشمل محرمات أخرى كالظلم والضرر. كما تغطي أيضاً معظم الأنشطة المحظورة الواردة في معيار الهيئة المالية الماليزية، مع توسيع بعض الأمثلة والتطبيقات. وهذا يؤكد مرونة هذا المنهج وقدرته على استيعاب مختلف جوانب المعاملات المالية المستجدة.

٣. تميُّز معيار الهيئة المالية الماليزية بالمرونة والانفتاح على إضافة ضوابط جديدة للأنشطة المحظورة، وفقاً لما تقرره اللجنة الشرعية للهيئة حسب المستجدات والحاجات، بدلاً من الاقتصار على قائمة جامدة ومغلقة. وهذا ما يتيح لها امكانية مواكبة التطورات السريعة في عالم المال والأعمال، ومواكبة الابتكارات المتلاحقة في مجال العقود والمنتجات المالية الإلكترونية بما ينسجم مع أحكام الشريعة ومقاصدها.

٤. هناك حاجة مستمرة للجمع بين هذه المناهج وتكاملها عند النظر في المسائل المستجدة، خاصةً تلك التي قد لا يتبين وجه مخالفتها للمقاصد الشرعية بشكل

واضح. ففي هذه الحالات، ينبغي الرجوع إلى الأدلة التفصيلية والقواعد الجزئية الواردة، لإتمام الاستدلال وتقويته، وتحقيق الاطمئنان إلى سلامة العقد من الناحية الشرعية.

بناء على ما سبق، مكن القول إن المنهج المقاصدي هو الأفضل والأكثر فعالية في تنظيم العقود الإلكترونية. فهو يجمع بين الأصالة والحداثة، ويوازن بين الثبات والمرونة، ويستوعب كل التطورات والمستجدات، دون إغفال للأدلة الجزئية والقواعد الشرعية الكلية.

هذا المنهج يتيح للفقيه مساحة واسعة للاجتهاد والموازنة بين المصالح والمفاسد، في ضوء المقاصد السامية للشريعة. وبذلك يمكنه تنزيل الأحكام على الوقائع المعاصرة، وابتكار حلول وبدائل شرعية تحقق مصالح الناس وتحميهم من المفاسد.

على الرغم من أن المنهج المقاصدي هو الأنسب لتنظيم العقود الإلكترونية، إلا أن تطبيقه في هذا المجال يحتاج إلى جهود كبيرة من الباحثين والمؤسسات الشرعية. فالأمر يتطلب عمل نظري لبناء القواعد والضوابط، وأيضًا جهود عملية لتطبيق ذلك في الواقع. كما يحتاج إلى تعاون بين الخبراء في الفقه والاقتصاد والتقنية، وتنسيق بين الهيئات الشرعية والجهات المتخصصة. الهدف هو وضع منظومة متكاملة من الأنظمة الرقابية والتشريعية والأخلاقية، لتنظيم المعاملات المالية الإلكترونية بما يحقق مصالح المسلمين ويعزز حضورهم في هذا المجال الحيوي.

المبحث الرابع: محل العقد في موقع البيع الإلكتروني في ماليزيا: موقع شوبي الماليزي أنموذجا

يتناول هذا المبحث دراسة تفصيلية لمحل العقد في موقع شوبي الماليزي، باعتباره أحد أبرز منصات التجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا. سنقوم بتحليل طبيعة المنتجات والخدمات المعروضة على هذه المنصة، وتقييم مدى توافقها مع الضوابط الشرعية التي تم استعراضها في الفصل السابق.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون موقع شوبي الماليزي، يمثل نموذجًا للتجارة الإلكترونية في دولة ذات أغلبية مسلمة، مما يجعله مثالاً مناسبًا لدراسة التفاعل بين الممارسات التجارية الحديثة والأحكام الشرعية.

المطلب الأول: التعريف بشوبي الماليزي

موقع شوبي (Shopee) يُعد من أشهر منصات التجارة الإلكترونية في منطقة جنوب شرق آسيا، بما في ذلك ماليزيا. تأسست هذه الشركة في سنغافورة عام ٢٠١٥، وتعمل حاليًا في سبع دول في المنطقة، وهي سنغافورة، تايلاند، تايوان، فيتنام، الفلبين، إندونيسيا، وماليزيا. تقدم منصة شوبي بيئة تجارية إلكترونية شاملة، حيث يمكن للبائعين عرض منتجاتهم والترويج لها، بينما يستطيع المشترون البحث عن المنتجات التي يرغبون فيها والتفاوض على الأسعار. تتميز المنصة بواجهة سهلة الاستخدام وآليات دفع آمنة، مما يجعلها خيارًا مفضلًا للعديد من المستخدمين في ماليزيا والمنطقة بشكل عام[٣٠١].

لا تقتصر أنشطة شركة شوبي على كونها منصة للتجارة الإلكترونية فحسب، بل إنها شركة رائدة في مجالات متعددة في منطقة جنوب شرق آسيا، تشمل الترفيه الرقمي والخدمات المالية الرقمية. يجعل هذا النطاق الواسع من الخدمات شركة شوبي لاعبًا رئيسيًا

[301] " About Shopee", Shopee Careers, accessed June 22, 2024, https://careers.shopee.com.my/about

في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي في جنوب شرق آسيا. علاوة على ذلك، فإن شوبي هي شركة مدرجة في بورصة نيويورك (NYSE) تحت الرمز (SE)[٣٠٢]، مما يعكس حجمها ومكانتها.

تقدم منصة شوبي مجموعة واسعة من الفئات والمنتجات لتلبية احتياجات مختلف المستخدمين. يمكن للمستخدمين الوصول إلى شوبي من خلال تطبيقها المحمول أو موقعها الإلكتروني، والتفاعل مع البائعين، وتصفح وشراء المنتجات بسهولة. اكتسبت شوبي شعبية واسعة في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا بفضل مرونتها وسهولة استخدامها، بالإضافة إلى العروض الترويجية والصفقات المغرية التي تقدمها[٣٠٣].

تعد شوبي واحدة من أشهر شركات التجارة الإلكترونية في ماليزيا، حيث توفر أنواعًا مختلفة من السلع والمنتجات لعملائها. تتميز الشركة بتقديم خيارات دفع متعددة عبر الإنترنت، وخدمات توصيل للمنازل والعناوين المحددة، مما يضمن تجربة سلسة للمستخدمين. من خلال هذه الاستراتيجية المتكاملة، تهدف شوبي إلى تعزيز مكانتها كوجهة رائدة للتجارة الإلكترونية في المنطقة، عن طريق توفير تجربة متميزة للمستخدمين وتلبية احتياجاتهم المتنوعة بكفاءة[٣٠٤].

وفيما يلي بعض السلع الشائعة التي يمكن العثور عليها في شوبي الماليزي[٣٠٥]:

١-الإلكترونيات والتكنولوجيا: تشمل هذه الفئة الكاميرات والطائرات بدون طيار، وأجهزة الحاسوب، وأجهزة الألعاب، والهواتف المحمولة، والإكسسوارات.

---

[٣٠٢] سوق الأوراق المالية في نيويورك (NYSE)، الذي يعد أكبر سوق للأوراق المالية في العالم، يلعب دورًا مهمًا في النظام المالي في الولايات المتحدة، كما أنه أيضًا يعكس اتجاهات أسواق المال العالمية ويؤثر عليها.

https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-05-08/garena-rebrands-as-sea-after-raising-550-million-in-new-funding

303" Ecommerce in Malaysia Growth", Capillary Technologies Blog, Capillary Technologies, accessed June 22, 2024, https://www.capillarytech.com/blog/ecommerce-in-malaysia-growth/

304 Ibid.

305 "All Categories", Shopee Malaysia, accessed June 24, 2024. https://shopee.com.my/all_categories,

٢-الأزياء: تتضمن إكسسوارات الموضة، وملابس وأحذية وحقائب ومحافظ الرجال، وملابس وأحذية وحقائب النساء، والموضة الإسلامية.

٣-العائلة والأطفال: تغطي هذه الفئة منتجات وألعاب للأطفال.

٤-المنزل والمعيشة: تشتمل هذه الفئة على منتجات المنزل والمعيشة، والأجهزة المنزلية.

٥-الصحة والجمال: تتضمن هذه الفئة منتجات الصحة، والجمال.

٦-الرياضة والترفيه: تشمل الألعاب، والكتب، والهوايات، والرياضة.

٧-السفر والمستلزمات الشخصية: تتضمن هذه الفئة السفر، والأمتعة، والساعات.

٨-المتفرقات: تشمل هذه الفئة البقالة والحيوانات الأليفة، والمنتجات المتعلقة بالسيارات، والتذاكر، وفئة أخرى تشمل منتجات متنوعة.

تعتبر منصة شوبي من أهم وأنجح منصات التجارة الإلكترونية في ماليزيا، حيث تحتل مكانة بارزة في هذا السوق الواعد والمتنامي. وتحظى بواحدة من أكبر الحصص السوقية في مجال التجارة الإلكترونية في ماليزيا، وتعد من أكثر المنصات شعبية بين المستهلكين. لقد نجحت شوبي في خلق بيئة تنافسية محفزة للابتكار التجاري، حيث تسعى الشركات والتجار إلى تقديم منتجات وخدمات مميزة للتفوق على المنافسين. كما توفر مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات لتلبية احتياجات مختلف الفئات من المستهلكين[٣٠٦].

تتميز شوبي بواجهة بسيطة وسهلة الاستخدام، وتنوع المنتجات من مختلف الفئات، بالإضافة إلى العروض والتخفيضات التي تقدمها على مدار العام. علاوة على ذلك، تدعم شوبي مختلف طرق الدفع الآمنة، وتوفر خيارات شحن سريعة وموثوقة، فضلاً عن خدمة عملاء متاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للرد على جميع الاستفسارات

[306] Madan, Sahana, James Perez-Moron, Xin Chua, Daisy Kee, Joeanne Chua, Ken Chua, Yi Chuah, and Luis Vidal. "Analysis of the Shopee's Strategies to Succeed in the Global E-commerce Market: Malaysia Case." International Journal of Tourism and Hospitality in Asia Pasific 5 (2022). https://doi.org/10.32535/ijthap.v5i1.1400.

والاستشارات. بفضل هذه العوامل أصبحت منصة شوبي لاعباً مهما في سوق التجارة الإلكترونية الماليزية[٣٠٧].

المطلب الثاني: سياسات موقع شوبي الماليزي تجاه حقوق الزبائن وحمايتهم

من خلال مراجعة قائمة السياسات الشاملة لموقع شوبي يتضح اهتمام الموقع بحقوق الزبائن وحمايتهم. فنجد أن الموقع قد وضع عدداً كبيراً من السياسات التفصيلية التي تغطي مختلف جوانب التعامل مع المستخدمين، مما يعكس حرصاً على توفير بيئة تجارية آمنة وشفافة[٣٠٨].

على سبيل المثال، نجد سياسات مثل "شروط الخدمة" و"سياسة الخصوصية" و"سياسة الاسترداد والإرجاع" و"ميثاق معاملة العملاء بإنصاف". هذه السياسات تهدف إلى حماية حقوق المستهلكين وضمان معاملة عادلة لهم. إضافة إلى ذلك، فإن وجود "سياسة المنتجات المحظورة والمقيدة" يدل على حرص الموقع على حماية المستهلكين من المنتجات الضارة أو غير القانونية. كما أن سياسات مثل "شروط خدمة فيديو شوبي الماليزي و"شروط خدمة المؤثرين" تشير إلى اهتمام الموقع بتنظيم المحتوى المقدم للمستخدمين.

هذا الاهتمام الشامل بوضع سياسات مفصلة يعكس وعياً من قبل شوبي بأهمية الشفافية والوضوح في التعامل مع المستخدمين، وهو أمر إيجابي من منظور حماية حقوق الزبائن. ومع ذلك، فإن الكثرة في السياسات قد تشكل تحدياً للمستخدمين العاديين في فهمها واستيعابها بشكل كامل.

المطلب الثالث – طريقة الدفع في موقع شوبي الماليزي

---

307 Madan, Sahana, James Perez-Moron, Xin Chua, Daisy Kee, Joeanne Chua, Ken Chua, Yi Chuah, and Luis Vidal. "Analysis of the Shopee's Strategies to Succeed in the Global E-commerce Market: Malaysia Case." International Journal of Tourism and Hospitality in Asia Pasific 5 (2022). https://doi.org/10.32535/ijthap.v5i1.1400.

308 "Shopee Policies", Shopee Help Center, accessed June 22, 2024, https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77527

يوفر موقع شوبي الماليزي مجموعة متنوعة من خيارات الدفع لتلبية احتياجات مختلف العملاء، مما يضمن تجربة تسوق سلسة ومريحة. فيما يلي أهم طرق الدفع المتاحة على المنصة[٣٠٩]:

١. شوبي باي (ShopeePay): هي محفظة إلكترونية خاصة بالموقع تتيح للمستخدمين الدفع بسرعة وسهولة. يمكن شحنها عبر التحويل البنكي أو بطاقات الائتمان، وتوفر عروضًا وخصومات خاصة للمستخدمين. تعتبر "شوبي باي" وسيلة آمنة وفعالة لإجراء المعاملات داخل المنصة دون الحاجة لإدخال تفاصيل الدفع في كل مرة.

٢. إس باي لاتر (SPayLater): هي خدمة تتيح للمستخدمين الشراء الآن والدفع لاحقًا على أقساط. توفر خيارات مرنة للسداد، مثل الدفع في الشهر التالي أو على أقساط شهرية.

٣. الدفع عند الاستلام: هو خيار يسمح للعملاء بالدفع نقدًا عند استلام المنتجات. يوفر هذا الخيار حلاً آمنًا للعملاء الذين يفضلون الدفع النقدي أو غير المرتاحين للدفع عبر الإنترنت.

٤. محافظ الإلكترونية: هي خيار دفع إضافي يتيحه الموقع، حيث يمكن للمستخدمين استخدام المحافظ الإلكترونية الأخرى المعتمدة في ماليزيا. يشمل هذا الخيار محافظ شائعة مثل Touch 'n Go eWallet وBoost، بالإضافة.

٥. الحساب البنكي المرتبط: هو خدمة تتيح للمستخدمين ربط حساباتهم البنكية مباشرة بحساب شوبي الخاص بهم. تسمح هذه الميزة بالخصم المباشر من الحساب البنكي عند إجراء المشتريات، مما يوفر طريقة آمنة وسريعة للدفع دون الحاجة إلى إدخال تفاصيل البطاقة في كل مرة.

٦. بطاقات الائتمان والخصم: من الخيارات التقليدية التي يوفرها الموقع حيث يقبل البطاقات المصرفية الشائعة للدفع، بما في ذلك Visa وMasterCard. توفر هذه الطريقة خيارًا مريحًا للعملاء الذين يفضلون استخدام بطاقاتهم المصرفية للتسوق عبر الإنترنت.

---

309 "Payment options", Shopee Help, accessed June 22, 2024, Center,https://help.shopee.com.my/portal/4/category/31-Payments/667-Payment-options?page=1

توفر هذه الخيارات المتعددة للدفع مرونة كبيرة للمستخدمين، مما يسمح لهم باختيار الطريقة الأكثر ملاءمة لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم. سواء كان العميل يفضل الدفع الإلكتروني أو النقدي، فإن الموقع يوفر حلاً مناسبًا.

من بين طرق الدفع المتاحة في الموقع، يبرز نظام إس باي لاتر (SPayLater) كخيار يتيح للمستخدمين الشراء الآن والدفع لاحقًا على أقساط. قد يثير هذا النظام تساؤلات حول توافقه مع الشريعة، خاصة فيما يتعلق بالغرامات المالية على تأخير السداد والزيادة على أصل الدين مقابل الزمن، وهي أمور قد تُعتبر من الربا المحرم شرعًا.

غير أن الجدير بالذكر أن نظام SPayLater قد تم تكييفه ليكون متوافقًا مع الشريعة الإسلامية. تم اعتماد SPayLater كمنتج متوافق مع الشريعة من قبل شركة أماني للاستشارات (Amanie Advisors)، وهي شركة استشارية عالمية في مجال الشريعة ومسجلة كشركة استشارية شرعية لدى هيئة الأوراق المالية الماليزية. يكيف هذا النظام على أنه نوع من البيع المؤجل، وبالتالي تنطبق عليه جميع أحكام البيع المؤجل في الفقه الإسلامي. هذا التكييف الفقهي يهدف إلى توفير خيار تمويلي يلبي احتياجات المستهلكين المسلمين، مع الحرص على الالتزام بالمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية[٣١٠].

المطلب الرابع – مدى توافق المنتجات المتوفرة في موقع شوبي الماليزي مع الشريعة الإسلامية

بعد مراجعة لسياسات شوبي الماليزي والمعلومات المتاحة، يتضح أن الموقع يعرض مجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات دون تطبيق معايير صارمة للتمييز بين ما هو متوافق مع الشريعة الإسلامية وما هو غير متوافق. على الرغم من وجود بعض القيود على المنتجات المحظورة، إلا أن الموقع لا يطبق نظام فلترة شامل يضمن توافق جميع المنتجات المعروضة مع أحكام الشريعة.

310 "Is SPayLater Shariah Compliant?" Shopee Help Center, accessed June 22, 2024, https://help.shopee.com.my/portal/4/article/92306-[SPayLater]-Is-SPayLater-Shariah-Compliant

يمكن الإشارة إلى جانب إيجابي يتمثل في وجود بند صريح يلزم المستخدمين باستخدام الخدمة للأغراض المتوافقة مع الشريعة فقط، مع التحذير من استخدامها في الأنشطة المحرمة كالمقامرة. جاء في البند ٤,٤ من سياسات شوبي الماليزي ما يلي[٣١١]: "٤,٤ التوافق مع الشريعة – نذكرك باستخدام الخدمات فقط لأغراض متوافقة مع الشريعة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، شراء السلع والخدمات المتوافقة مع الشريعة وأي معاملات أخرى قد نحددها من وقت لآخر. نذكرك بعدم استخدام الخدمات لأي أنشطة غير قانونية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المشتريات غير القانونية والمراهنات و/أو القمار. أنت وحدك المسؤول عن أي استخدام للخدمات غير متوافق مع الشريعة".

غير أن هذا الجانب الإيجابي يقابله إشكاليات جوهرية. تتمثل هذه الإشكاليات في غياب آلية واضحة لتحديد المنتجات المتوافقة مع الشريعة. كما أنها تتجلى في عدم وجود رقابة فعالة تضمن امتثال المستخدمين للشروط الشرعية.

يتضح وجود تباين واضح في التعامل مع المنتجات المخالفة للقانون مقارنة بتلك غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. فيما يتعلق بالموقف تجاه المنتجات المخالفة للقانون، يتبنى الموقع موقفاً صارماً وواضحاً. حيث توجد سياسة محددة للمنتجات المحظورة والمقيدة، ويمنع بيع المواد غير القانونية مثل المخدرات والأسلحة والبضائع المسروقة[٣١٢].

أما بالنسبة للموقف تجاه المنتجات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فلا توجد سياسة شاملة وملزمة لمنع بيعها. بدلاً من ذلك، توجد إشارات متفرقة في بعض السياسات تحث المستخدمين على الالتزام بالشريعة، مع غياب آليات إنفاذ واضحة.

هذا التباين يشير إلى أن الموقع يعطي أولوية للامتثال القانوني على الامتثال الشرعي. ويمكن تفسير ذلك بأن القوانين الوضعية ملزمة للشركة بشكل مباشر، بينما يُترك الالتزام بالشريعة في الغالب لاختيار المستخدم، خاصة في سياق السوق المتنوع في ماليزيا.

---

311 "SPayLater Terms of Service". Shopee Help Center, accessed June 22, 2024, https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77231?previousPage=other+articles

312 " Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

المطلب الرابع – مدى توافق المنتجات والخدمات المتوفرة في موقع شوبي الماليزي مع مقاصد الشريعة الإسلامية

بناءً على سياسة المنتجات المحظورة والمقيدة لموقع شوبي الماليزي، وملاحظات الباحث للمنتجات المعروضة في الموقع، يمكن تقديم تحليل أكثر تفصيلاً حول مدى توافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية كالتالي:

أولا –حفظ الدين:

إن موقع شوبي يظهر بعض الاهتمام بحفظ الدين من خلال حظر بيع المواد الإباحية والمسيئة للأخلاق، مما يتوافق مع حماية الأخلاق الإسلامية. هذا الحظر يساعد في الحفاظ على البيئة الأخلاقية للمجتمع الإسلامي ويحمي المستخدمين من التعرض لمواد قد تضر بإيمانهم وأخلاقهم.

كما أن الموقع يمنع بيع المواد المثيرة للجدل أو التي تشجع على الكراهية أو العنف، وهذا يساهم في حماية المجتمع من الفتن والصراعات الدينية أو العرقية. هذه السياسة تتماشى مع مبدأ حفظ السلم الاجتماعي الذي يعد من مقاصد الشريعة الإسلامية.

إضافة إلى ذلك، فإن حظر بيع المنشورات والكتب والأفلام التي لا تتوافق مع القوانين المحلية[٣١٣] قد يشمل ضمناً المواد المسيئة للدين، مما يوفر حماية إضافية للمعتقدات الدينية.

ومع ذلك، هناك بعض النقاط السلبية التي تحتاج إلى معالجة. فعلى سبيل المثال تعرض موقع شوبي الماليزي المستلزمات الدينية غير الإسلامية مثل البوذية والهندوسية والمسيحية في قسم المنتجات المتنوعة، وهذه المنتجات تشمل تماثيل بوذا، والصلبان، وغيرها من الرموز الدينية[٣١٤]. بيع هذه المنتجات تتعارض بشكل صريح مع عقيدة التوحيد في الإسلام.

---

313 https://shopee.com.my/search?keyword=buddha

314 https://shopee.com.my/search?keyword=buddha

كما أن عدم وجود إشارة واضحة لمنع بيع الكتب أو المواد التي تروج لمعتقدات تخالف الإسلام يعد ثغرة في السياسة. فمثل هذه المواد قد تؤدي إلى نشر أفكار مضللة أو معتقدات باطلة، مما يتعارض مع مقصد حفظ الدين.

زيادة على ما سبق موقع شوبي تعرض وتبيع أيضا عدة منتجات تتعارض بشكل صريح مع أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، مثل منتجات تحتوي على لحم الخنزير أو مشتقاته[٣١٥].

ثانيا– حفظ النفس:

في إطار مقصد حفظ النفس، يظهر موقع شوبي الماليزي اهتماماً ملحوظاً بسلامة المستخدمين وصحتهم. فنجد أن الموقع يمنع بيع الأسلحة والمخدرات والمواد الخطرة، وهذا يعد خطوة إيجابية في حماية حياة الإنسان. كما يحظر الموقع بيع الأغذية الضارة أو منتهية الصلاحية، مما يحافظ على صحة المستهلكين[٣١٦].

إضافة إلى ذلك، فإن منع بيع المنتجات المستدعاة (Recalled items) التي قد تشكل خطراً على المستخدمين يعد خطوة إيجابية أخرى في حماية سلامة المستهلكين[٣١٧]. هذا يتوافق مع قاعدة الضرر يُزَال ومبدأ الوقاية من الضرر قبل وقوعه، وهو مبدأ أساسي في الفقه الإسلامي.

كما أن حظر بيع الأجهزة الإلكترونية غير المسجلة لدى هيئة الاتصالات الماليزية يضمن سلامة المستخدمين من الأجهزة غير الآمنة أو غير المطابقة للمعايير[٣١٨]. هذا يتماشى مع مبدأ الصدق والشفافية والأمانة في التعاملات التجارية، وهو مبدأ أساسي في الشريعة الإسلامية. فعندما يمنع الموقع بيع الأجهزة غير المسجلة، فإنه يحمي المشترين من الغش

315 https://shopee.com.my/search?keyword=ham

316 "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

317 "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

318 "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

والتدليس، ويضمن حصولهم على منتجات آمنة ومطابقة للمواصفات، وفي النهاية هذا يعزز الثقة بين البائع والمشتري، ويحافظ على حقوق الطرفين.

ومع ذلك، هناك نقطة سلبية تحتاج إلى معالجة، وهي السماح ببيع الكحول بترخيص. فمن منظور إسلامي، يتعارض بيع الكحول مع مقصد حفظ النفس[٣١٩]. فالكحول له آثار ضارة على الصحة الجسدية والعقلية، وقد يؤدي إلى مشاكل اجتماعية وأسرية. ومن أجل تحسين هذا الجانب، يمكن للموقع مراجعة سياسته المتعلقة ببيع الكحول لتكون أكثر توافقاً مع الشريعة الإسلامية.

ثالثا – حفظ النسل:

في إطار مقصد حفظ النسل، يظهر موقع شوبي عدة جوانب إيجابية تتوافق مع هذا المقصد الشرعي المهم. فنجد أن الموقع يمنع بيع المواد الإباحية وخدمات البالغين ذات الطبيعة الجنسية[٣٢٠]. هذا الحظر يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية في حماية العفة والأخلاق.

إضافة إلى ذلك، فإن منع بيع الدمى الجنسية، خاصة تلك التي تمثل الأطفال، يعد إجراءً مهماً في حماية الأخلاق والأطفال[٣٢١]. هذا الحظر يتوافق مع مبدأ حماية الطفولة في الإسلام ومنع استغلال الأطفال جنسياً.

كما أن حظر بيع المواد التي تصور الاتصال الجسدي بالأجزاء الخاصة من الجسم يساهم في الحفاظ على الحياء والعفة العامة. هذا يتوافق مع مبدأ غض البصر في الإسلام،

319 https://shopee.com.my/search?keyword=wine

320 "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

321 "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

حيث يقول الله تعالى: ﴿**قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ**﴾[٣٢٢]. فالآية تأمر المؤمنين بغض أبصارهم عما حرم الله.

رابعا – حفظ العقل:

في إطار مقصد حفظ العقل، يظهر موقع شوبي الماليزي بعض الجوانب الإيجابية، ولكن هناك أيضاً بعض النقاط التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

من الجوانب الإيجابية، نجد أن الموقع يمنع بيع الكحول بدون ترخيص[٣٢٣]. هذا القيد يعكس وعياً بخطورة المواد الكحولية على العقل. ومع ذلك، المفروض هو منع بيع الكحول كلياً لحماية العقل بشكل كامل.

كما أن حظر بيع التبغ ومنتجاته، بما في ذلك السجائر الإلكترونية[٣٢٤]، يعد خطوة إيجابية في حماية العقل والصحة العامة. هذا يتوافق مع القاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار"، حيث أن التبغ له آثار ضارة على العقل والجسم.

إضافة إلى ذلك، فإن منع بيع المخدرات والأدوية التي تصرف بوصفة طبية فقط يساهم بشكل كبير في حماية العقل من المواد المؤثرة عليه[٣٢٥]. هذا يتماشى مع مبدأ حفظ العقل في الشريعة الإسلامية، حيث إن العقل هو مناط التكليف.

كما أن حظر بيع ألعاب الفيديو للبالغين، والتي قد تحتوي على محتوى ضار بالعقل[٣٢٦]، يعد خطوة إيجابية في حماية العقل من التأثيرات السلبية. هذا يتوافق مع مبدأ حماية الفكر والأخلاق في الإسلام.

---

[٣٢٢] النور: ٣٠.

[323] "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

[324] "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

[325] "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

[326] "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

ومع ذلك، هناك نقطة سلبية تحتاج إلى معالجة، وهي السماح ببيع الكحول بترخيص –كما سبق–[٣٢٧]. وهذا يتعارض مع مقصد حفظ العقل بشكل مباشر، حيث أن الكحول يؤثر سلباً على العقل ويضعف قدرة الإنسان على التفكير السليم.

خامسا – حفظ المال:

في إطار مقصد حفظ المال، يظهر موقع شوبي عدة جوانب إيجابية تتوافق مع هذا المقصد الشرعي الهام، مع بعض النقاط التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

من الجوانب الإيجابية، نجد أن الموقع يمنع بيع المنتجات المقلدة والمزيفة[٣٢٨]. هذا الحظر يتوافق مع مبدأ حماية حقوق الملكية الفكرية وأموال المستهلكين. هذه السياسة تحمي المستهلكين من الخداع وتحفظ أموالهم من الضياع في شراء منتجات غير أصلية.

كما أن حظر بيع تذاكر اليانصيب وآلات القمار[٣٢٩] يتوافق بشكل مباشر مع تحريم القمار في الإسلام. إضافة إلى ذلك، فإن منع الأنشطة الاحتيالية والخداع في المنتجات[٣٣٠] يعد خطوة مهمة في حماية أموال المستهلكين. هذا يتوافق مع مبدأ الأمانة والصدق في المعاملات، كما قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ**﴾[٣٣١]. فالآية تنهى صراحة عن أخذ أموال الآخرين بطرق غير مشروعة. وهذا النهي يشمل جميع أشكال الكسب غير المشروع، بما في ذلك الاحتيال والخداع والغش في المعاملات، وتؤكد على ضرورة حماية الأموال وعدم التعدي عليها، كما تدعو الآية ضمنياً إلى التعامل بأمانة وصدق في المعاملات المالية، ومنع الممارسات التي تؤدي إلى فساد النظام الاقتصادي.

---

327 "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

328 "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

329 "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

330 "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

٣٣١ النساء: ٢٩.

زيادة على ما سبق حظر الموقع بيع البضائع المسروقة والمنتجات المغشوشة[٣٣٢] يعد أيضاً إجراءً إيجابياً يحمي حقوق الملكية ويمنع التعامل بالأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة. هذا يتوافق مع مبدأ تحريم السرقة والغش في الإسلام.

كما منع الموقع بيع العملات الرقمية والبطاقات مسبقة الدفع [٣٣٣]قد يساهم في الحماية من بعض أشكال الاحتيال المالي، خاصة مع عدم وجود تنظيم واضح لهذه الأدوات المالية في العديد من البلدان.

ومع ذلك، هناك نقطة جوهرية تستدعي الاهتمام والمعالجة، وهي غياب إشارة صريحة لمنع المعاملات المحرمة التي تشتمل على الغرر والربا، كالمعاملات الربوية والتأمينات غير الإسلامية. على الرغم من أن تنظيم مثل هذه المعاملات قد يتجاوز النطاق الأساسي للمنصة كسوق للسلع، إلا أن وضع سياسة واضحة وشاملة بهذا الخصوص يعد ضرورياً لتحقيق توافق أعمق مع الشريعة الإسلامية. لذا، فإن تبني سياسة صريحة تحظر هذه المعاملات سيعزز التزام المنصة بمبادئ الشريعة، ويوفر بيئة تجارية أكثر أماناً وموثوقية للمستخدمين المسلمين.

---

[332]" Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

[333] "Prohibited and Restricted Items Policy". Shopee Help Center. Accessed June 22, 2024. https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77220?previousPage=other+articles

المبحث الخامس: محل العقد في موقع البيع الإلكتروني في أفغانستان– موقع أفغانستان أونلاين شوبينغ أنموذجا

في أفغانستان، كما هو الحال في بلدان أخرى حول العالم، تتطور تكنولوجيا المعلومات ومنصاتها وتنمو يوميًا. وعلى الرغم من أن هذه الصناعة لا تزال في مهدها، فقد اكتسبت زخمًا متصاعدًا في السنوات الأخيرة، حيث سعت العديد من الشركات والأفراد إلى إطلاق منصاتهم التجارية عبر الإنترنت. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة لا تزال في مراحلها المبكرة مقارنة بالدول الأخرى، إلا أن مسيرة التطوير تبشر بمستقبل واعد لهذا القطاع في أفغانستان.

لقد باتت المبيعات عبر الإنترنت تغزو شتى المجالات والقطاعات، بدءًا من المواد الغذائية والمستحضرات التجميلية، مرورًا بالسلع الصحية، ووصولًا إلى المجوهرات والسلع المستعملة. هذا التوسع في نطاق التجارة الإلكترونية يعكس تغيرًا جذريًا في ثقافة الاستهلاك والشراء لدى المجتمع الأفغاني، حيث يتجه المزيد من المستهلكين نحو الاعتماد على المنصات الرقمية في تلبية احتياجاتهم المختلفة، مستفيدين من المزايا التي توفرها هذه الوسائل الحديثة من حيث السهولة والراحة والتنوع. ومع استمرار انتشار الإنترنت وتقنيات الاتصالات الحديثة في أفغانستان، فإن هذا القطاع الواعد سيواصل نموه وازدهاره، ليصبح أحد الروافد الرئيسية للاقتصاد الأفغاني في المستقبل القريب.

المطلب الأول: التعريف بأفغانستان أونلاين شوبينغ

يُعد موقع أفغانستان أونلاين شوبينغ (Afghanistan Online Shopping)[٣٣٤] من أبرز المتاجر الإلكترونية في أفغانستان. يمثل هذا الموقع منصة رائدة تعكس التطور التكنولوجي والرقمي الحديث في البلاد، حيث يلعب دورًا محوريًا في تعزيز التجارة الإلكترونية وتحسين تجربة

[334] "DEM.AF", Accessed June 24, 2024. https://dem.af/

التسوق عبر الإنترنت للمستهلكين الأفغان. يتميز الموقع أفغانستان أونلاين شوبينغ باستثماره الفعال في البنية التحتية التقنية المتطورة، مما يمكنه من تقديم خدمات عالية الجودة عبر الإنترنت. كما يتبنى أحدث التقنيات والحلول الرقمية، مما يضعه في طليعة المستفيدين من الثورة التكنولوجية التي تشهدها أفغانستان حاليًا[٣٣٥]. يوفر هذا المتجر مجموعة متنوعة من المنتجات، تشمل[٣٣٦]:

١. مجموعة متنوعة من الملابس النسائية ومستحضرات التجميل.
٢. أثاث مكتبي متكامل لمختلف الشركات والمؤسسات والفنادق.
٣. تشكيلة واسعة من الأدوات المنزلية.
٤. مستلزمات مكتبية وقرطاسية شاملة.
٥. كافة مستلزمات الأطفال.
٦. باقة متكاملة من الملابس الرجالية.
٧. أجهزة حاسوب محمولة.
٨. أدوات تنظيف كهربائية.
٩. مكتبة متنوعة من الكتب في مختلف المجالات.
١٠. معدات وأدوات خاصة بالحافلات والسيارات.
١١. منتجات النظافة والمستلزمات الصحية.
١٢. باقة شاملة من المواد الغذائية.

المطلب الثاني: سياسات موقع أفغانستان أونلاين شوبينغ تجاه حقوق الزبائن وحمايتهم

بعد إجراء مراجعة شاملة لموقع أفغانستان أونلاين شوبينغ، تبين وجود عدة روابط ذات صلة بسياسات الموقع تجاه حقوق الزبائن وحمايتهم. تشمل هذه الروابط أقسامًا مخصصة للنبذة

335 "DEM-AF." O4AF, Accessed June 24, 2024. https://o4af.com/organization/dem-af/.
336 "Store Items." DEM.AF, Accessed June 24, 2024. https://dem.af/store-items/.

عن الشركة، والمعلومات العامة حول الموقع، وسياسات الإرجاع والاسترداد، وسياسة الخصوصية، والشروط والإجراءات، بالإضافة إلى قسم للأسئلة الشائعة.

غير أنه لوحظ أن جميع هذه الروابط خالية من المحتوى ولا تحتوي على أي معلومات. زيادة على ذلك، لم يقدم الموقع أيضاً تفاصيل عن طرق الدفع المتاحة على الموقع. نظرًا لهذا النقص الحاد في المعلومات، يتعذر على الباحث تقديم تحليل موضوعي أو تعليق مفصل حول سياسات الموقع المتعلقة بحقوق الزبائن وحمايتهم. هذا الوضع يسلط الضوء على ضرورة قيام إدارة الموقع بمراجعة شاملة لسياساتها وإجراءاتها، وتوفير معلومات واضحة وشفافة للمستخدمين لتعزيز الثقة وضمان حماية حقوق المستهلكين.

المطلب الثالث: مدى توافق المنتجات المتوفرة في موقع أفغانستان أونلاين شوبينغ مع الشريعة الإسلامية

بناءً على ملاحظات الباحث للمنتجات المعروضة في الموقع، يمكن تقديم تحليل أكثر تفصيلاً حول مدى توافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية كالتالي:

أولا –حفظ الدين:

يظهر من خلال ملاحظات الباحث للمنتجات المعروضة في الموقع أن موقع أفغانستان أونلاين شوبينغ يولي اهتماماً كبيراً لمقصد حفظ الدين، وذلك يتجلى في عدة جوانب. ففيما يتعلق بخلو الموقع من المنتجات أو الخدمات التي لها علاقة بالشرك والمساس بالعقيدة الإسلامية، فإن الموقع لا يعرض أي سلع أو بضائع تخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو تتعارض مع مقاصدها.

وفيما يتعلق بالالتزام بتعاليم الإسلام فإن الموقع لا يبيع أي منتجات محرمة شرعاً. هذا الالتزام ينبع من الرقابة الصارمة التي تمارسها حكومة الإمارة الإسلامية في أفغانستان. أما حول منع الخرافات والممارسات المنافية للعقيدة الإسلامية، فإن الموقع لا يعرض أو يبيع أي مواد تتعلق بالخرافات أو الممارسات المنافية للعقيدة الإسلامية.

وبناء على ما سبق، إن التزام موقع أفغانستان أونلاين شوبينغ بهذه الضوابط الشرعية يعكس حرصاً كبيراً على تحقيق مقصد حفظ الدين. هذا الالتزام لا ينبع فقط من سياسة الموقع الداخلية، بل يتعزز أيضاً بالرقابة الحكومية الصارمة في أفغانستان، مما يوفر ضمانة إضافية للمستخدمين المسلمين.

ثانيا –حفظ النفس:

في إطار مقصد حفظ النفس، يظهر موقع أفغانستان أونلاين شوبينغ اهتماماً ملحوظاً بسلامة المستخدمين وصحتهم. فبعد البحث للمنتجات والسلع المتداولة في الموقع، لم يجد الباحث أي سلع تشكل خطراً على حياة الإنسان أو تعرضه للضرر. إن التزام الموقع بهذه الضوابط يعكس حرصاً كبيراً على تحقيق مقصد حفظ النفس.

ثالثا –حفظ النسل:

استناداً إلى ملاحظات الباحث للمنتجات والخدمات المعروضة في الموقع، يتجلى أن "أفغانستان أونلاين شوبينغ يولي اهتماماً بالغاً لمقصد حفظ النسل، وهو ما يتضح من خلال عدة جوانب جوهرية.

فيما يخص خلو الموقع من المنتجات أو الخدمات ذات الصلة بالمواد الإباحية والمخلة بالآداب العامة، لم يرصد الباحث – وفقاً لتحريات الباحث– أي وجود لمثل هذه المواد. هذا الحرص يسهم بشكل فعال في صون الأخلاق العامة وحماية النسيج الاجتماعي من عوامل الفساد والانحلال.

علاوة على ذلك، لم يعثر الباحث على أي سلع أو خدمات من شأنها تهديد استقرار الأسرة أو انتهاك حقوق الأبناء. هذا النهج يتماشى بشكل وثيق مع المبادئ الإسلامية الراسخة التي تعتبر حماية الأسرة وصون حقوق الأبناء من الركائز الأساسية لمقصد حفظ النسل في الشريعة الإسلامية.

رابعا – حفظ العقل:

في إطار مقصد حفظ العقل، يُظهر موقع "أفغانستان أونلاين شابي" التزاماً قوياً وجوانب إيجابية ملحوظة. وفقاً لملاحظات الباحث، فإن الموقع يمتنع بشكل صارم عن عرض أو بيع الكحول أو أي مواد مخدرة محرمة شرعاً. علاوة على ذلك، يتجنب الموقع بيع أي منتجات قد تؤثر سلباً على العقل أو الصحة النفسية للمستخدمين. هذا النهج الشامل في الحفاظ على سلامة العقل والصحة النفسية يمتد ليشمل منع كل ما من شأنه التأثير السلبي على الإنسان، سواء كان ذلك جسدياً أو عقلياً أو نفسياً.

خامسا – حفظ المال:

في إطار مقصد حفظ المال، يُظهر موقع "أفغانستان أونلاين شابي" التزاماً قوياً وجوانب إيجابية ملحوظة. وفقاً لملاحظات الباحث ونتائج دراسته، يتجلى أن الموقع يلتزم بشكل صارم بعدم بيع أي سلع أو منتجات متعلقة بالقمار، سواء كانت تقليدية أو إلكترونية، كما أن الموقع لا يتعامل بالربا أو المعاملات الربوية المحرمة شرعاً. الموقع أيضا لا يقدم أي أنشطة احتيالية أو غير قانونية للحصول على المال.

إن هذا الالتزام بحفظ المال يعكس فهماً عميقاً لأهمية المال في الإسلام وضرورة حمايته في عصر التحديات المالية المعاصرة. كما أنه يؤكد على إمكانية الجمع بين التقدم التكنولوجي والالتزام بالقيم الإسلامية، مما يفتح آفاقاً واسعة لتطوير التجارة الإلكترونية بما يحافظ على الاستقرار المالي والأخلاقي للمجتمع المسلم.

المبحث السادس: مدى توافق المنتجات المتوفرة في موقع شوبي الماليزي وموقع أفغانستان أونلاين شوبينغ مع الشريعة – دراسة مقارنة

يهدف هذا المبحث إلى إجراء دراسة مقارنة بين موقعي شوبي الماليزي وأفغانستان أونلاين شوبينغ من حيث مدى توافق منتجاتهما مع مقاصد الشريعة الإسلامية. سنستعرض أولاً جدولًا مقارنًا يلخص الوضع في كلا الموقعين، ثم نتبعه بتحليل مفصل.

الجدول ٥: مقارنة مدى توافق المنتجات مع مقاصد الشريعة

بين موقعي شوبي الماليزي وأفغانستان أونلاين شوبينغ

مقاصد الشريعة	شوبي الماليزي	أفغانستان أونلاين شوبينغ
حفظ الدين	يبيع بعض المنتجات المخالفة للشريعة (مثل التماثيل والرموز الدينية غير الإسلامية)	لا يبيع منتجات مخالفة للشريعة
حفظ النفس	يبيع الكحول (بترخيص)، يمنع المخدرات والأسلحة	لا يبيع منتجات تهدد الحياة أو الصحة
حفظ النسل	يمنع المواد الإباحية، لكن قد يبيع منتجات تهدد استقرار الأسرة	لا يبيع مواد إباحية أو منتجات تهدد استقرار الأسرة
حفظ العقل	يبيع الكحول (بترخيص)، يمنع المخدرات	لا يبيع الكحول أو المخدرات أو أي مؤثرات عقلية
حفظ المال	يمنع القمار والمنتجات المزيفة، لكن قد يسمح ببعض المعاملات الربوية	لا يتعامل بالقمار أو الربا أو الأنشطة

أما التحليل المقارن لمدى توافق المنتجات في كلا الموقعين مع مقاصد الشريعة الخمسة، فيمكن تفصيله على النحو التالي:

١. حفظ الدين: يظهر شوبي الماليزي بعض التساهل في بيع منتجات قد تتعارض مع العقيدة الإسلامية، مثل التماثيل والرموز الدينية غير الإسلامية. في المقابل، يبدو أفغانستان أونلاين شوبينغ أكثر التزامًا بحفظ الدين، حيث لا يبيع أي منتجات تتعارض مع العقيدة الإسلامية.

٢. حفظ النفس: يمنع شوبي الماليزي بيع المواد الخطرة كالمخدرات والأسلحة، لكنه يسمح ببيع الكحول بترخيص. أما أفغانستان أونلاين شوبينغ فهو أكثر صرامة في حفظ النفس، حيث لا يبيع أي منتجات تهدد الحياة أو الصحة.

٣. حفظ النسل: يمنع شوبي الماليزي المواد الإباحية، لكن قد يبيع بعض المنتجات التي قد تؤثر على استقرار الأسرة. في حين يظهر أفغانستان أونلاين شوبينغ التزامًا أكبر بحفظ النسل، حيث لا يبيع أي مواد إباحية أو منتجات تهدد استقرار الأسرة.

٤. حفظ العقل: يسمح شوبي الماليزي ببيع الكحول بترخيص، مما قد يؤثر على العقل. بينما لا يبيع أفغانستان أونلاين شوبينغ الكحول أو أي مؤثرات عقلية، مما يعكس التزامًا أكبر بحفظ العقل.

٥. حفظ المال: يمنع شوبي الماليزي القمار والمنتجات المزيفة، لكنه قد يسمح ببعض المعاملات الربوية. أما أفغانستان أونلاين شوبينغ فيبدو أكثر التزامًا بحفظ المال، حيث لا يتعامل بالقمار أو الربا أو الأنشطة الاحتيالية.

يتضح من المقارنة أن موقع أفغانستان أونلاين شوبينغ يظهر التزامًا أكبر بمقاصد الشريعة الإسلامية مقارنة بموقع شوبي الماليزي. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بعدة عوامل:

١-البيئة التشريعية: تطبق أفغانستان الشريعة الإسلامية بشكل أكثر شمولية وصرامة في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك المجال الاقتصادي والتجاري. هذا النهج الشامل ينعكس بشكل مباشر على سياسات وممارسات المواقع الإلكترونية العاملة في البلاد. في المقابل، تتبنى ماليزيا نظامًا قانونيًا مختلطًا يجمع بين الشريعة الإسلامية والقانون العرفي والمدني، مما يؤدي إلى مرونة أكبر في تطبيق الأحكام الشرعية في بعض المجالات.

٢-التنوع الثقافي والديني: تتميز ماليزيا بتنوع ثقافي وديني كبير، حيث تتعايش فيها مجموعات عرقية ودينية متعددة. هذا التنوع يفرض على المواقع التجارية الإلكترونية تبني سياسات أكثر مرونة في التعامل مع المنتجات لتلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع. أما في أفغانستان، فإن الغالبية العظمى من السكان هم من المسلمين، مما يسهل تطبيق معايير أكثر صرامة تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

٣-حجم السوق وتنوعه: يستهدف شوبي الماليزي سوقًا أكبر حجمًا وأكثر تنوعًا، ليس فقط داخل ماليزيا، بل في منطقة جنوب شرق آسيا ككل. هذا الاتساع في السوق المستهدف يدفع الموقع إلى توفير مجموعة أوسع من المنتجات لتلبية الاحتياجات المتنوعة

لمختلف الفئات الاجتماعية والثقافية. في المقابل، يركز موقع أفغانستان أونلاين شوبينغ على سوق محلي أكثر تجانسًا، مما يسمح له بالالتزام بمعايير أكثر صرامة تتوافق مع القيم الإسلامية السائدة في المجتمع الأفغاني.

٤-الرقابة الحكومية: تبدو الرقابة الحكومية في أفغانستان أكثر صرامة وشمولية فيما يتعلق بالالتزام بالشريعة الإسلامية، خاصة بعد التغيرات السياسية الأخيرة في البلاد. هذه الرقابة المشددة تنعكس بشكل مباشر على سياسات المواقع الإلكترونية، مما يدفعها إلى الالتزام الصارم بالمعايير الشرعية. أما في ماليزيا، فإن الرقابة الحكومية، رغم وجودها، تبدو أكثر مرونة في بعض المجالات، مما يسمح بهامش أكبر من التنوع في المنتجات والخدمات المعروضة.

يتضح من هذا التحليل المقارن أن الاختلافات في مدى الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية بين الموقعين تعكس في الواقع اختلافات أعمق في البيئات القانونية والثقافية والاقتصادية والرقابية للبلدين. بينما يُظهر موقع أفغانستان أونلاين شوبينغ التزامًا أكثر صرامة بالمعايير الشرعية، فإن موقع شوبي الماليزي يتبنى نهجًا أكثر مرونة يعكس التنوع والتعقيد في البيئة التي يعمل فيها.

هذه الاختلافات تسلط الضوء على التحديات التي تواجهها المنصات الإلكترونية في تحقيق التوازن بين الالتزام بالمبادئ الشرعية وتلبية احتياجات السوق المتنوعة. كما تشير إلى الحاجة إلى مزيد من البحث والتطوير في مجال التجارة الإلكترونية الإسلامية لإيجاد حلول مبتكرة تحافظ على الالتزام بالشريعة مع مراعاة متطلبات الأسواق العالمية المتنوعة.

خلاصة الفصل الرابع:

تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل ضوابط تحديد شرعية محل العقد في البيع الإلكتروني، من خلال ستة مباحث رئيسية تناولت الجوانب النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع. وقد خلص الفصل إلى مجموعة من النتائج الرئيسية التي تعكس أهمية وضع ضوابط شرعية دقيقة لمحل العقد في المعاملات الإلكترونية، مع التركيز على المقارنة بين التجربتين الماليزية والأفغانية. وفيما يلي أبرز النتائج:

١. **أهمية ضوابط شرعية محل العقد:** أكدت الدراسة أن تحديد شرعية محل العقد في البيع الإلكتروني يعد أمرًا أساسيًا لضمان توافق المعاملات الإلكترونية مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل هذه الضوابط في حفظ الضروريات الخمس (الدين، النفس، النسل، العقل، والمال)، وتجنب المعاملات التي تتضمن المحرمات الشرعية.

٢. **المناهج الثلاثة لتحديد المحرمات:** تم استعراض ثلاثة مناهج رئيسية لتحديد المحرمات في محل العقد:

- **منهج الأصل والاستثناء:** الذي يعتمد على قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما دل الدليل على تحريمه".
- **منهج الهيئات المالية الإسلامية:** الذي يركز على الفتاوى والمعايير الصادرة عن المؤسسات الشرعية.
- **منهج مقاصد الشريعة:** الذي يُعد الأكثر شمولية ومرونة، حيث يعتمد على تحقيق مقاصد الشريعة وحفظ الضروريات الخمس.

٣. **ضوابط محل العقد في البيع الإلكتروني:** توصلت الدراسة إلى أن محل العقد يجب أن يخضع لضوابط شرعية واضحة، مثل:

- خلوه من أي ممارسات تتنافى مع العقيدة أو الأخلاق الإسلامية.
- عدم احتوائه على مواد ضارة بالصحة أو المنتجات الداعية للرذيلة.

- تجنب المعاملات الربوية أو الاحتيالية.

٤. **المقارنة بين منصتي "شوبي" و"أفغانستان أونلاين شوبينغ:"** أظهرت الدراسة التحليلية المقارنة بين المنصتين نتائج مهمة:

- **منصة "شوبي" الماليزية** :تقدم بعض المنتجات والخدمات التي قد تتعارض مع المعايير الشرعية، مما يعكس التنوع الثقافي والديني في ماليزيا وسعيها لاستهداف أسواق أوسع.
- **منصة "أفغانستان أونلاين شوبينغ** :"تظهر التزامًا أكبر بالمبادئ الشرعية ولا تعرض أي منتجات أو خدمات محرمة، وهو ما يعكس البيئة التشريعية والرقابية الأكثر صرامة في أفغانستان.

٥. **تفسير التباين بين المنصتين:** يمكن تفسير التباين في مدى الالتزام بالشريعة بين المنصتين بعدة عوامل، منها:

- الاختلافات في البيئة التشريعية والثقافية بين البلدين.
- التنوع الديني والاجتماعي في كل من ماليزيا وأفغانستان.
- اختلاف حجم السوق المستهدف ومتطلبات الأسواق العالمية.

٦. **أهمية البحث والتطوير في التجارة الإلكترونية الإسلامية:** أكدت الدراسة على ضرورة مواصلة البحث والتطوير في مجال التجارة الإلكترونية الإسلامية، بهدف إيجاد حلول مبتكرة تجمع بين الالتزام بأحكام الشريعة ومتطلبات الأسواق الحديثة. كما دعت إلى تعزيز التعاون بين الباحثين الشرعيين والجهات الرقابية والشركات التقنية لوضع آليات أكثر فعالية لضمان توافق المعاملات الإلكترونية مع المبادئ الإسلامية.

٧. **التوصيات المستقبلية:**

- تشجيع المنصات الإلكترونية على تبني معايير شرعية واضحة وموحدة.
- تعزيز دور الهيئات الشرعية في مراجعة المنتجات والخدمات المقدمة عبر الإنترنت.

- العمل على تحقيق التوازن بين الالتزام بالمبادئ الشرعية وتلبية احتياجات الأسواق العالمية المتنوعة.

ختامًا، يمثل هذا الفصل خطوة مهمة نحو تقديم إطار شامل يمكن الاعتماد عليه لتقييم شرعية محل العقد في البيع الإلكتروني، بما يعزز الثقة في المعاملات الرقمية ويحقق المصلحة العامة للمتعاملين في السوق الإلكتروني، مع الحفاظ على القيم الإسلامية ومقاصدها العليا.

الخاتمة

نتائج البحث والتوصيات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

لقد تناول هذا البحث موضوعًا بالغ الأهمية في عصرنا الحاضر، وهو محل عقد البيع الإلكتروني وضوابطه الشرعية. يأتي هذا البحث لسد فجوة في الدراسات السابقة من خلال تقديم دراسة متكاملة لهذا الموضوع من المنظور الفقهي الإسلامي، مع تطبيق هذه الدراسة على منصتين رائدتين في مجال التجارة الإلكترونية: "شوبي" (Shopee) الماليزية و"أفغانستان أونلاين شوبينغ".

تطرق البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الرئيسية الأربعة التي حددت أهدافه، حيث توزعت الدراسة على ثمانية فصول رئيسية. بدأ البحث بتحديد مفهوم عقد البيع الإلكتروني وأركانه وشروطه وتكييفه الفقهي، ثم انتقل إلى بيان حقيقة محل العقد في البيع الإلكتروني. بعد ذلك، استعرض الضوابط الشرعية لمحل العقد وتوافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية، واختتم بدراسة تطبيقية مقارنة لمدى توافق المنتجات المتوفرة في المنصتين التجاريتين مع هذه الضوابط.

أولا – نتائج البحث:

بعد دراسة شاملة لموضوع محل عقد البيع الإلكتروني، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الهامة، والتي تم تصنيفها وفقًا لأهداف البحث الرئيسية. فيما يلي عرض لهذه النتائج مرتبة حسب الأهداف:

١. نتائج البحث المتعلقة بالهدف الأول: تحديد مفهوم عقد البيع الإلكتروني وأركانه وشروطه وتكييفه الفقهي

- مفهوم العقد: عقد البيع الإلكتروني هو اتفاق يتم إبرامه بين طرفين عبر وسائط إلكترونية لنقل ملكية سلعة أو خدمة مقابل ثمن محدد.
- خصائص العقود الإلكترونية: تتميز العقود الإلكترونية بخصائص فريدة مثل التباعد المكاني بين الأطراف، السرعة في الإبرام والتنفيذ، الطابع الدولي، والوساطة التقنية.
- أركان العقد: تشمل الصيغة (الإيجاب والقبول)، الأطراف (الأهلية والولاية)، والمحل (المثمن والثمن)، مع تطبيقات خاصة لهذه الأركان في البيئة الرقمية.
- التكييف الفقهي: يمكن إدراج البيع الإلكتروني تحت مظلة العقود الشرعية المعروفة، مثل بيع المزايدة أو المساومة أو السلم، حسب طبيعة المعاملة وآلية إتمامها.
- العقود المستجدة: الأصل في العقود المستجدة، ومنها البيع الإلكتروني، هو الإباحة ما لم تخالف نصوصًا شرعية صريحة، استنادًا إلى مبدأ التيسير ورفع الحرج.

٢. نتائج البحث المتعلقة بالهدف الثاني: بيان حقيقة محل العقد في البيع الإلكتروني،

- توسع مفهوم المال: محل العقد في البيع الإلكتروني يتسع ليشمل أنواعًا متعددة من الأموال، بما يتجاوز المفهوم التقليدي للمال المادي.
- أنواع المحل: يشمل السلع المادية (مثل العقارات والمنتجات)، الخدمات الرقمية (مثل البرمجيات والاستشارات)، وحقوق الملكية الفكرية.
- المثمن والثمن: المثمن في البيع الإلكتروني يشمل السلع والخدمات سواء كانت مادية أو رقمية، بينما الثمن يشمل النقود التقليدية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.

٣. نتائج البحث المتعلقة بالهدف الثالث: استنباط الشروط والضوابط الشرعية لمحل العقد في البيع الإلكتروني

- شروط المثمن: يجب أن يكون المثمن مالًا متقومًا، منتفعًا به شرعًا، موجودًا وقت العقد، معلومًا للطرفين، قابلًا للتسليم، ومملوكًا للبائع.
- شروط الثمن: يجب أن يكون الثمن معلومًا، مملوكًا للمشتري، متقومًا شرعًا، ومقدورًا على تسليمه.
- القبض: يتحقق قبض المثمن بطرق متنوعة تتناسب مع طبيعة المبيع، بينما يُعتبر القبض الحكمي للثمن متحققًا بوصول المبلغ إلى حساب البائع.
- التوافق مع مقاصد الشريعة: الضوابط الشرعية لمحل العقد تشمل توافقه مع مقاصد الشريعة في حفظ الدين، النفس، النسل، العقل، والمال. على سبيل المثال:
  - حفظ الدين: يجب خلو محل العقد من الشرك والمعتقدات الباطلة.
  - حفظ النفس: يجب خلو محل العقد مما يهدد حياة الإنسان وسلامته.
  - حفظ المال: يجب خلو محل العقد من المقامرة، الربا، الغرر، والاحتيال.

٤. نتائج البحث المتعلقة بالهدف الرابع: التحقق من مدى توافق محل العقد في المنصتين التجاريتين الإلكترونيتين

- التباين بين المنصتين: هناك تباين ملحوظ بين منصتي "شوبي" الماليزية و"أفغانستان أونلاين شوبينغ" في مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
  - منصة "شوبي": تعرض بعض المنتجات والخدمات التي قد تتعارض مع أحكام الشريعة، وتظهر مرونة أكبر في تطبيق المعايير الشرعية.
  - منصة "أفغانستان أونلاين شوبينغ": تظهر التزامًا أكبر بمقاصد الشريعة الإسلامية ولا تعرض منتجات أو خدمات محرمة.
- تفسير التباين: يمكن تفسير هذا التباين بعدة عوامل، منها الاختلاف في البيئة التشريعية والرقابية، التنوع الثقافي والديني، واختلاف حجم السوق المستهدف.

- الفرص المستقبلية: هناك حاجة إلى مزيد من البحث والتطوير في مجال التجارة الإلكترونية الإسلامية لإيجاد حلول مبتكرة تحافظ على الالتزام بالشريعة مع مراعاة متطلبات الأسواق العالمية.

٥- النتائج التي توصل إليها البحث تفتح آفاقًا جديدة لشركات التجارة الإلكترونية لتحسين سياساتها بما يتماشى مع الضوابط الشرعية، مما يعزز ثقة العملاء المسلمين ويُسهم في توسيع قاعدة المستخدمين. كما تبرز الحاجة إلى تطوير أدوات تقنية وتشريعية تساعد على ضمان الالتزام بالضوابط الشرعية في البيئة الرقمية.

٦-على الرغم من الجهود المبذولة في هذا البحث، لا تزال هناك تحديات تتعلق بتطبيق الضوابط الشرعية في البيئة الرقمية، خاصة في ظل تنوع التشريعات والثقافات. لذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات حول كيفية تحقيق التوازن بين الالتزام بالشريعة ومتطلبات الأسواق العالمية.

ثانيا – التوصيات:

في ضوء التطور المتسارع للتجارة الإلكترونية وأهمية موافقتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، نقدم فيما يلي مجموعة من التوصيات. تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز البحث العلمي، وتطوير الأطر الشرعية، وتحسين الممارسات العملية في مجال المعاملات الإلكترونية المتوافقة مع الشريعة:

١-البحث والدراسات الأكاديمية

يوصى بتكثيف الجهود البحثية في مجال الفقه الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية الشرعية، وذلك بما يلي:

أ. إجراء دراسات متعمقة وأبحاث متخصصة في مجال الفقه الإلكتروني وأحكام المعاملات الإلكترونية.

ب. دعم الدراسات التطبيقية في مجال التجارة الإلكترونية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ج. تشجيع الباحثين على المساهمة في هذا المجال الحيوي من خلال توفير المنح البحثية والموارد اللازمة.

٢-تطوير المعايير والضوابط

يوصى بوضع إطار شرعي شامل للمعاملات الإلكترونية، وذلك من خلال:

أ. تطوير معايير وضوابط شرعية واضحة ومحددة للعقود الإلكترونية.

ب. الاستناد إلى مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها الكلية في صياغة هذه المعايير.

ج. مراجعة وتحديث هذه المعايير بشكل دوري لمواكبة التطورات التقنية والاقتصادية.

٣- التعاون بين التخصصات

يقترح تعزيز التعاون المشترك بين مختلف التخصصات ذات الصلة، وذلك عبر:

أ. تشكيل فرق بحثية مشتركة تضم علماء وباحثين في مجال الفقه الإسلامي وخبراء في مجالات التقنية والاقتصاد.

ب. تنظيم مؤتمرات وورش عمل لتبادل الخبرات ودراسة القضايا المستجدة في التجارة الإلكترونية من منظور شرعي.

٤- التعليم والتدريب

يوصى بتطوير البرامج التعليمية والتدريبية في مجال الفقه الإلكتروني، من خلال:

أ. إدراج مساقات ودورات متخصصة في الفقه الإلكتروني ضمن مناهج الدراسات الشرعية والاقتصادية في الجامعات والمعاهد العلمية.

ب. تصميم برامج تدريبية للمهنيين العاملين في مجال التجارة الإلكترونية لتعزيز فهمهم للضوابط الشرعية.

٥- التطبيق العملي والرقابة

يوصى بتعزيز الامتثال الشرعي في ممارسات التجارة الإلكترونية، وذلك عبر:

أ. دعوة الجهات المختصة لإنشاء هيئات رقابية وإشرافية لضمان التزام منصات التجارة الإلكترونية بالضوابط الشرعية.

ب. تشجيع وتحفيز إنشاء منصات تجارة إلكترونية متوافقة تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ج. وضع آليات للتدقيق الشرعي المستمر على المنصات الإلكترونية التجارية.

٦-التوعية المجتمعية

يوصى برفع مستوى الوعي لدى المستهلكين المسلمين، من خلال:

أ. إطلاق حملات توعوية لتثقيف المستهلكين المسلمين حول أهمية التأكد من مشروعية المعاملات التجارية الإلكترونية.

ب. توفير أدوات وموارد سهلة الاستخدام لمساعدة المستهلكين في تقييم مدى التزام المنصات الإلكترونية بالضوابط الشرعية.

والله أعلم.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المصادر والمراجع باللغة العربية:

القرآن كريم

ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد. (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م). **النهاية في غريب الحديث والأثر**. (د.ط). طاهر أحمد رازي (تحقيق). بيروت: المكتبة العلمية.

ابن المنذر، محمد بن إبراهيم. (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). **الإشراف على مذاهب العلماء**. (ط١). صغير أحمد (تحقيق). الإمارات: مكتبة مكة الثقافية.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م). **الفتاوى الكبرى**. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. (١٤١٩هـ). **تقرير القواعد وتحرير الفوائد المشهور** بـ «قواعد ابن رجب». (ط١). أبو عبيدة مشهور بن حسن (تحقيق) المملكة العربية السعودية: دار ابن عفان.

ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز. (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م). **رد المحتار على الدر المختار**. (ط٢). بيروت: دار الفكر.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد البر. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). **جامع بيان العلم وفضله**. (ط١). أبي الأشبال الزهيري (تحقيق). السعودية: دار ابن الجوزي.

ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد. (١٤٠٦هـ). **الإحكام شرح أصول الأحكام**. (ط٢). الرياض: دار قاسم.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي. (١٣٨٨هـ/١٩٦٨م). **المغني**. (د.ط). القاهرة: مكتبة القاهرة.

ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب الجوزية. (١٤١١هـ/١٩٩١م). **إعلام الموقعين**. (ط١).

ابن مفلح، إبراهيم بن محمد الشهير بابن مفلح. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م). **المبدع في شرح المقنع**. (د.ط).

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (١٤١٤هـ). **لسان العرب**. (ط٣). بيروت: دار صادر.

ابن مودود، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي. (١٣٥٦هـ/١٩٣٧م). **الاختيار لتعليل المختار**. (د.ط) بيروت: مطبعة الحلبي.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. (١٩٨٥م). **الأشباه والنظائر**. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. (د. ت). **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**. (ط٢). دمشق: دار الكتاب الإسلامي.

أبو سنة، أحمد فهمي. (١٩٤٧م). **العرف والعادة في رأي الفقهاء**. (ط١). مصر: مطبعة الأزهر.

أبو غدة، عبد الستار. (د.ت). بطاقات الائتمان وتكييفها الشرعي. (د.ط) بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، ج ١.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصفهاني. (١٤١٧هـ/١٩٩٦م). **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**. (ط١). محمد حسن (تحقيق) بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري. (١٣٥٥هـ). **الآثار**. (ط١). أبو الوفا (تحقيق) بيروت: دار الكتب العلمية.

أحمد أمداح. (٢٠٠٥م). التجارة الإلكترونية من منظور فقه الإسلامي. (د.ط). بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله، في الجامعة لخضر الواقع في الجزائر.

أحمد بن حنبل. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **مسند الإمام أحمد**. (ط٢). شعيب الأرطؤوس (تحقيق). بيروت: مؤسسة الرسالة.

الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا. (١٤٢٢هـ/٢٠٠٠م). **أسنى المطالب في شرح روض الطالب**. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

البعلي، عبد الحميد. (٢٠٠٩م). "بطاقات الائتمان المصرفية: التصوير الفني والتخريج الفقهي". مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية، كلية الشريعة، جامعة الإمارات.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (٢٠٠٣م). **السنن الكبرى**. (ط٣). محمد عبد القادر (تحقيق). بيروت: دار الكتب العلمية.

الجوزجاني، سعيد بن منصور. (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). **التفسير من سنن سعيد بن منصور**. (ط١). سعد بن عبد الله. (تحقيق) القاهرة: دار الصميعي.

الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن. (١٤١٢هـ/١٩٩٢م). **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**. (ط٣). بيروت: دار الفكر.

حماد، نزيه. (د. ت). بطاقات الائتمان غير المغطاة (د.ط). بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثانية عشرة.

الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة. (د.ت). **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**. (د.ط) بيروت: دار الفكر.

الرملاوي، محمد سعيد. (٢٠٠٧م). **التعاقد بالوسائل المستحدثة في الفقه الإسلامي**. (ط١). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

الزحيلي، وهبة مصطفى. (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م). **حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة**. (ط١). دمشق: دار المكتبي.

الزحيلي، وهبة مصطفى. (٢٠١٧). **الفقه الإسلامي وأدلته**. (ط٤). دمشق: دار الفكر.

الزرقا، أحمد بن محمد. (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م). **شرح القواعد الفقهية**. (ط١). بيروت: دار القلم.

السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق. (١٣٩٩هـ). **سنن أبي داود**. (ط١). بيروت: دار الفكر.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل. (١٤١٤هـ/١٩٩٣م). **المبسوط**. (د.ط). بيروت: دار المعرفة.

السعدي، مهنا راشد أحمد. (٢٠١٧م). **عقود التجارة الإلكترونية بين الفقه الإسلامي والقانون العماني مجلس العقد أنموذجا**. (ط١). كوالالمبور: الجامعة الإسلامية بماليزيا.

السعدي، مهنا راشد أحمد. (٢٠١٩م). **عقود التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت**. (ط١). القاهرة: مركز الغندور.

السلمان، عبد العزيز بن محمد. (١٤١٢هـ). **الأسئلة والأجوبة الفقهية**. (د.ط).

سليمان، عبد الرازق. (٢٠٠٥م). **التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي**. غزة: الجامعة الإسلامية غزة.

السمرقندي، محمد بن أحمد. (١٤١٤هـ/١٩٩٤م). **تحفة الفقهاء**. (ط٢). بيروت: دار الكتب العلمية.

السنهوري، عبد الرزاق. (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). **مصادر الحق**. (ط١). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

سواري، محمد فؤاد. (٢٠٢٣م). **فقه المعاملات المالية**. (ط١). ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (١٤١١هـ/١٩٩٠م). الأشباه والنظائر. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م). **الموافقات**. تحقيق: أبو عبيدة. القاهرة: دار ابن عفان.

الشافعي، محمد بن إدريس. (١٤٠٠هـ). **المسند**. (د.ط) بيروت: دار الكتب العلمية.

شحاته، حسين. (٢٠١٣م). **القواعد الفقهية والضوابط الشرعية للمعاملات المالية المعاصرة**. (د.ط). مصر: الأزهر.

الشربيني، محمد بن محمد الخطيب. (د.ت). **مغني المحتاج**. (د.ط) بيروت: دار الفكر.

الشيباني، أحمد بن حنبل. (١٤٢١هـ/٢٠٠١م). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. (ط١). بيروت: مؤسسة الرسالة.

الصابوني، محمد علي. (د.ت). **بطاقة الائتمان حقيقتها البنكية التجارية وأحكامها الشرعية**). د. ط).

الطبراني، سليمان بن أحمد. (١٤١٥هـ). **المعجم الأوسط**. (د.ط). القاهرة: دار الحرمين.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (١٣٧٩هـ). **فتح الباري**. (د.ط) بيروت: دار المعرفة.

الغرناطي، محمد بن يوسف. (١٤١٦هـ/١٩٩٤م). **التاج والإكليل لمختصر خليل**. (د.ط) بيروت: دار الكتب العلمية.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. (د.ت). **المصباح المنير**. (د.ط). بيروت: المكتبة العلمية.

القرضاوي، يوسف. (د. ت). **فتاوى معاصرة**. (د.ط)، بيروت: المكتب الإسلامي.

الكاساني، أبو بكر بن مسعود. (١٩٨٢م). **بدائع الصنائع**. (د.ط). بيروت: دار الكتب العربي.

مجمع اللغة العربية. (٢٠١٤م). **المعجم الوسيط**. (ط٤) القاهرة: دار الدعوة.

المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل. (د.ت). **الهداية في شرح بداية المبتدي**. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المقدسي، عبد الله بن قدامة. (١٣٨٨هـ/١٩٦٨م). **المغني**. (د.ط). القاهرة: مكتبة القاهرة.

المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي. (١٤١٠هـ). **التوقيف على مهمات التعاريف**. (ط١). محمد رضوان الداية. (تحقيق) بيروت: دار الفكر المعاصر.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي. (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). **المجتبى من السنن**. (ط٢). عبد الفتاح أبو غدة (تحقيق). دمشق: مكتب المطبوعات الإسلامية.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي. (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). **سنن النسائي**. (ط٢). بيروت: مكتب المطبوعات الإسلامي.

النسائي، أحمد بن شعيب بن علي. (١٤١١هـ/١٩٩١م). **سنن النسائي الكبرى**. (ط١). عبد الغفار سليمان البنداري. (تحقيق) بيروت: دار الكتب العلمية.

النووي، يحيى بن شرف. (١٩٩٧م). **المجموع**. بيروت: دار الفكر.

النووي، يحيى بن شرف. (د.ت). **روضة الطالبين**. (د.ط). عادل أحمد (تحقيق). بيروت: دار الكتب العلمية.

النيسابوري، محمد بن عبد الله. (١٤١١هـ/١٩٩٠م). **المستدرك على الصحيحين**. (ط١). مصطفى عبد القادر عطا. (تحقيق) بيروت: دار الكتب العلمية.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

Abdullah, A. F., Ahmad, A. R., Hamid, S. N. A., Saidon, I. M., Sarmidi, T., Shuib, M., & Samad, N. A. A. (2020). Hyper-localization within Shopee marketplace. In Advances in Social Science, Education and Humanities Research (Vol. 502, pp. 249-258). Atlantis Press.

About Shopee. (2024). Shopee Careers. Retrieved June 22, 2024, from https://careers.shopee.com.my/about

Bently, L., & Sherman, B. (2014). Intellectual property law. Oxford University Press.

Bouheraoua, S., Mohamad, S., Kasri, N. S., & Abdullah, S. (2015). Shariah issues in intangible assets. Jurnal Syariah, 23(2), 287-324.t

Capillary Technologies. (2024). Ecommerce in Malaysia growth. Capillary Technologies Blog. Retrieved June 22, 2024, from https://www.capillarytech.com/blog/ecommerce-in-malaysia-growth/

Delawari, A. F. (2019). Online-business in Afghanistan, current trend and challenges ahead: A conceptual study. Journal of Emerging Economies and Islamic Research, 7(2), 43-55.

DEM.AF. (2024). Retrieved June 24, 2024, from https://dem.af/

FTSE Russell. (2024). FTSE Global Equity Shariah Index Series. Retrieved June 1, 2024, from https://research.ftserussell.com/Analytics/FactSheets/Home/DownloadSingleIssue?issueName=SWORLDS&isManual=False

GetWPFunnels. (2024). Order summary. Retrieved June 20, 2024, from https://getwpfunnels.com/order-summary

How to reduce checkout time in a shopping cart. (2024). Retainful. Retrieved June 20, 2024, from https://www.retainful.com/blog/how-to-reduce-checkout-time-in-a-shopping-cart

Madan, S., Perez-Moron, J., Chua, X., Kee, D., Chua, J., Chua, K., Chuah, Y., & Vidal, L. (2022). Analysis of the Shopee's strategies to succeed in the global e-commerce market: Malaysia case. International Journal of Tourism and Hospitality in Asia Pasific, 5. https://doi.org/10.32535/ijthap.v5i1.1400

MSCI. (2024). MSCI World Islamic Index (USD). Retrieved June 1, 2024, from https://www.msci.com/documents/10199/c0b90e16-5746-4cdc-b033-1ec7da64386e

Payment options. (n.d.). Shopee Help Center. Retrieved June 22, 2024, from https://help.shopee.com.my/portal/4/category/31-Payments/667-Payment-options?page=1

Securities Commission Malaysia. (2024). Shariah-compliant securities. Retrieved May 4, 2024, from https://www.sc.com.my/development/icm/shariah-compliant-securities

Shopee Help Center. (2024). Shopee policies. Retrieved June 22, 2024, from https://help.shopee.com.my/portal/4/article/77527

World Intellectual Property Organization. (2020). What is intellectual property? WIPO Publication.